جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط
في ظل أحادية القطبية
1991 - 2008

إعداد الطالب

ياسين احمد القطاونـه

إشراف

الدكتور محمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلاقات الدولية - قسم العلوم السياسيـــة

مؤتة، 2009

الإهداء

إلى كل طالب علـم.............

إلى كل صاحب فكر نير..........

إلى كل صاحب جهد خلّاق........

إلى كل من يعمل ويبني بصمت...

إلى أفراد أُسرتي جميعا...........

إلى كل هؤلاء أُهدي هذا الإنجاز..

ياسين احمد القطاونـه

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى كل من ساعدني وأخذ بيـدي أثنـاء دراستي وحتى أنجزت هذه الدراسة، وأخص بالشكر أساتذتي الأجلاء فـي جامعـة مؤتة الذين أعطوني من ذوب فكرهم وخلاصة تجاربهم، كذلك كل الشكر للمـشرف على هذه الدراسة الدكتور/محمد القطاطشه الذي لولا جهوده ومتابعته الحثيثـة لـي ورعايته أياي لما خرجت هذه الدراسة إلى حيز الوجود، أيضا الـشكر الموصـول لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين بذلوا جهداً في قـراءة الدراسـة وتقييمهـا، وتجشموا عناء التنقل والسفر، والشكر أجزله لإدارة جامعة مؤتة بكافة موظفيها في مختلف مستوياتهم الوظيفية الذين ما قصروا بحقي يوماً في تقديم كل دعمٍ ومساعدة، كذلك لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقـدير لـدائرتي – دائـرة الأحـوال المدنيـة والجوازات- ممثلة بمديرها العام وزملائي الأعزاء الذين آزرونـي خـلال فتـرة دراستي، وإلى كل من تضرع بالدعاء إلى الله أن يساعدني في هذا الجهد.

ياسين احمد القطاونـه

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
الفصل الأول : خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها	1
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة	4
3.1 أهمية الدراسة	4
4.1 أهداف الدراسة	5
5.1 التعريفات الاجرائية	5
6.1 منهجية الدراسة	17
7.1 الدراسات السابقة	17
الفصل الثاني : العلاقات التركية العربية في فترة الحرب الباردة	19
1.2 تمهيد	19
2.2 العوامل المشكلة للعلاقات التركية- العربية	20
1.2.2 الموقع الجغرافي	20
2.2.2 الاسلام والحضارة الاسلامية	20
3.2.2 الثقافة الاسلامية	21
4.2.2 الاهمية المشتركة للموقعين الاستراتيجي العربي والتركي	21
3.2 مراحل تطور العلاقات التركية-العربية	22
1.3.2 مرحلة تأسيس الدولة	23
2.3.2 مرحلة التوتر	23
3.3.2 مرحلة الصحوة	25

4.3.2 مرحلة التعاون 25
الفصل الثالث: المتغيرات التي اثرت على الجيو سياسة التركية بعد انتهاء الحرب الباردة 28
1.3 تمهيد 28
2.3 مرحلة حرب الخليج الثانية وما بعدها 31
3.3 العلاقة التركية – الاوروبية 37
4.3 العلاقة التركية – الأمريكية 41
5.3 تركيا والدائرة الأسلامية 44
1.5.3 تركيا والعالم العربي 44
2.5.3 العلاقة مع ايران 52
6.3 العلاقات التركية – الاسرائيلية 54
1.6.3 مظاهر وابعاد العلاقة 55
2.6.3 مخاطر تطور العلاقة على المنطقة العربية 59
3.6.3 ردود الفعل 60
4.6.3 تركيا والحرب على غزة 61
7.3 تركيا ودائرة آسيا الوسطى والقوقاز 63
1.7.3 الطموح إلى إقامة العالم التركي 64
2.7.3 العقبات والتحديات 67
الفصل الرابع: مشكلة المياه في العلاقات التركية- العربية 72
1.4 تمهيد 72
2.4 التعاون التركي الاسرائيلي في مجال المياه 75
1.2.4 أهداف وادوات التعاون 81
1.1.2.4 الأهداف والأدوات الاسرائيلية 82
2.1.2.4 الأهداف والأدوات التركية 85
3.4 استغلال المناخ السياسي العربي السائد 90
4.4 الانعكاسات السلبية على سوريا والعراق 91

1.4.4 سوريا 91
2.4.4 العراق 92
5.4 معيقات التعاون التركي – الاسرائيلي 93
النتائج والتوصيات 97
المراجع 101

الملخّص

الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

في ظل أحادية القطبية

1991 - 2008

ياسين احمد القطاونه

جامعة مؤتة، 2009

تعرض هذه الدراسة "الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية 1991-2008 "، خلال فترة شهدت تغيرات اقليمية متعددة.

تتحدث هذه الدراسة من خلال أربعة فصول وخاتمة، عن العلاقات التركية- العربية في فترة الحرب الباردة ومراحلها والعوامل المشكلة لهذه العلاقة، ومن ثم العلاقة التركية في ظل المتغيرات الجيوسياسية بدول الجوار وأوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل، كذلك تطرح الدراسة موضوع المياه وأثره على علاقة تركيا بكل من العراق وسوريا وإسرائيل، وأخيرا خاتمة الدراسة ومن تم النتائج والتوصيات.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية تجاه الدوائر الجيو- سياسية، وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى، وإمكانية تعرف الدوائر العربية والإسلامية في المنطقة على نقاط القوة المتوفرة لدى تركيا والاستفادة منها.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عده، منها أن تركيا في ظل المتغيرات الحالية تهدف للعب دور جديد في منطقة الشرق الأوسط من خلال استغلال الدعم الأمريكي لها بصفتها تشكل من وجهة نظرهم وكذلك أوروبا نموذجا للإسلام المعتدل، إضافة لذلك تسعى تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، في الجانب الآخر تسعى للحضور بقوة كعضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد أخذت في عام 2008 بزمام المبادرة في قضايا مفصلية وحساسة وخصوصا أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة، كذلك دورها كوسيط في المفاوضات الإسرائيلية- السورية،

إضافة إلى أن تركيا أصبحت تنظر إلى موضوع المياه نظرة جدية سيما وأن المنطقة مقبلة على شح مائي.

وفي نهاية الدراسة، يوصي الباحث بعدد من التوصيات منها تعزيـز الـدول العربيـة والإسلامية لعلاقاتها مع تركيا، والنظر إليها كجار مسلم نرتبط به بـدين وثقافـة، والوصـول لاتفاقيات مع تركيا فيما يخص الجانب المائي، والاستفادة من الخبرات التركية فـي المجـالات المختلفة وخصوصا العسكرية منها، والاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة لدى الجمهوريات الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي.

Abstract

The strategic role of Turkey in the Middle East
In unipolar
1991 - 2008
Yaseen Ahmad Al-qatawneh

This study presents the "strategic role of Turkey in the Middle East under unipolar 1991-2008", during a period of multiple regional changes.

Reported in this study in four chapters and an epilogue, relations Turkish - Arabic during the Cold War and the stages of this relationship and its constituent factors, and then-Turkish relationship with the neighboring countries, Europe and the United States and Israel in the light of the current geopolitical, as well as the study provides a proposition to the water problem and its impact on Turkey's relationship with with Iraq, Syria and Israel, and finally the conclusion of the study as well as the findings and recommendations.

This study aims to look at the motivations and factors that control the Turkish policy towards geo-episodes - political, and the relationship of each of these episodes and their impact on other international workshops, and the possibility of known Arab and Islamic countries in the region on the strengths available to Turkey and to benefit from them.

The study found several results, including that of Turkey in light of current changes aim to play a new role in the Middle East through U.S. support and European as it is for them a model of moderate Islam, in addition to that Turkey is seeking membership in the European Union, on the other side seeks to attend strongly as an active member of the Organization of Islamic Conference, and in 2008 Turkey has to play an important role in sensitive issues, especially during the Israeli war on Gaza, as well as its role as an intermediary in negotiations between Israel - Syria, Turkey has also become the subject of water to consider a serious look as the area was on the verge of scarcity of water.

At the end of study, the researcher recommends a number of recommendations, including strengthening Arab and Islamic states to its relations with Turkey, and looking at her Muslim neighbor we are bound by religion and culture, and conclude the agreements with Turkey with regard to the water, and benefit from Turkish expertise in various fields, especially military ones, and use of resources Natural available to Islamic republics that became independent from the Soviet Union.

الفصل الاول

خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

في ظل أحادية القطبية 1991 – 2008

1.1 خلفية الدراسة

لقد تميزت العلاقات التركية- العربية بالتوتر منذ أيام حكـم الإمبراطوريـة العثمانية لمعظم البلاد العربية بعد تقسيم ملكية الدول العربية بين الدول الإستعمارية، حيث أنهى "مصطفى كمال أتاتورك" الخلافة العثمانية سـنة 1922 وأعلـن قيـام "جمهورية تركيا" الحديثة عام 1923، فكانت السياسة الخارجية التركية منذ تأسـيس

الجمهورية التركية تنحو باتجاه الغرب إنطلاقاً من إعجاب أتاتورك الباهر بالحضارة الغربية، وقد انكفأت تركيا في الحرب العالمية الثانية، ثم قامت باستعادة جزء من دورها الجيو- سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عندما شكّلت حائطاً منيعاً في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى أوروبا والشرق الأوسط، وقد حاولت تركيا التركيز على علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى تحسن العلاقات التركية الإسرائيلية والتي يرى فيها العرب تهديداً لمصالحهم وأمنهم، فقد تحالفت تركيا على مدى العقود السابقة بشكل غير رسمي مع إسرائيل، فعقدت معها العديد من الاتفاقيات التجارية والعسكرية، إلا أن العلاقات التركية العربية والتركية- الأوروبية مرت بمراحل مختلفة تبعاً لمصالح كل طرف، وقد بقيت هذه العلاقات على هذا الوضع إلى بدايات العقد الأخير من القرن الماضي وذلك بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، حيث تراجع دور تركيا، فلم يعد هناك هاجس المد الشيوعي تجاه الشرق الأوسط وبعض دول اوروبا.

وفي عام 1991 وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، فقد توفر عدد من المتغيرات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط مثل حرب الخليج الثانية، واستقلال الجمهوريات الاسلامية ذات العرق التركي عن الاتحاد السوفيتي السابق، وحالة الضعف التي يمر بها الوطن العربي، والاحتلال الامريكي للعراق، إضافة لامتلاك تركيا لمصادر مائية وفيرة، إلى جانب الدعم الامريكي والاوروبي لتركيا بصفتها تمثل نموذجاً للاسلام المعتدل، هذا إلى جانب عملية السلام العربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل الفرصة سانحة أمام تركيا ليكون لها دور في النظام الإقليمي والدولي الجديد، ولذلك اتجه النشاط الإقليمي للسياسة التركية بإستراتيجية جديدة نحو الشرق الأوسط، حيث كانت التغيرات السابقة متزامنةً مع تغيرات داخلية، وفي هذا السياق تنامى الشعور لدى تركيا بأن المساهمة في مشروع الشرق الأوسط الكبير تُشكل مدخلاً لمرحلة جديدة من شأنها فتح الباب واسعاً أمام التحرك التركي سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وقد قسمت هذا الفضاء إلى دوائر أساسية: الدائرة الأوروبية- الأمريكية، الدائرة الإسلامية، الدائرة الإسرائيلية، الدائرة الآسيوية، مع دراسة القضايا التي تشغل كل دائرة، وعلاقة كل ذلك

بالمتغيرات الداخلية التي تجري في تركيا، كذلك دور المياه بما تشكله من ورقة في يد تركيا يمكن استخدامها ضد جيرانها في المنطقة العربية في اي وقت تشاء، سيما وأن المنطقة مقبلة على أزمة مياه خانقة، إضافة لاستمرار الـسياسة الاسـتراتيجية التركية التي تجسدت في انتماءات عضوية فـي منظمـات ومؤسـسات أوروبيـة وغربية، حتى اندلاع الازمة العراقية ومن ثم احتلال العراق، حيث كانت التطورات المتلاحقة هناك، وتحول المسألة الكردية في الشمال إلى خطر فعلي على الوحـدات الكيانية والاجتماعية لدول الجوار الجغرافي العراقي مفصلاً في احداث تحول فـي طريقة تعاطي السلطة التركية مع عدد كبير من القوى الاقليمية والدولية.

إن استلام حزب "العدالة والتنمية" الحكم عام 2002، الأمر الذي غير تركيـا عام 2002 عما كانت علية قبل ذلك من حيث القـراءة الـصحيحة لواقـع تركيـا ومكانتها ودورها في ظل موازين القوى الاقليمية والدولية، فالمعادلة الجديدة كانت: كيف تحافظ تركيا على عوامل القوة المستقاة من التحالفات الدولية والاقليمية السابقة مع نسج علاقات ايجابية جديدة مع من كانوا يعتبرون خصوماً بل اعداء الأمـس؟. فعلى امتداد الفترة التي تلت عام 2002 طبقت تركيا هذه الرؤية الاستراتيجية بنسبة عالية جدا من النجاح، وقد كان قوام هذه الاستراتيجية: الانتماء للعمـق الحـضاري لتركيا من جهة، وبناء دولة حديثة على اساس الحريـات وترسـيخ الديموقراطيـة وحقوق الانسان التي كان المشروع الاوروبي مثالها من جهة أخرى، وعلـى هـذا قطعت تركيا أشواطاً على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي، ولعل أهم مـا يميز السلوك التركي الجديد هو قدرته على التعلم من الأحداث التي تجري أيضا في اتجاه ترسيخ سياسة تعدد البعد التي ينتهجها، والتراجع عن سياسات سابقة خاطئـة تعود الى ما قبل العام 2002، وما حدث في الآونة الأخيرة، سلّط اضواء قوية على السلوك التركي ونموذجه في أن يكون على الصعيد الخارجي خارج الاسـتقطابات وعلى مسافة واحدة جيدة من الجميع، وهو ما أتاح له مثلاً ان يجمـع عـام 2008 محمود عباس وشمعون بيريز في القصر الجمهوري برعاية عبد الله غـول نفـسه، وهو الذي أتاح أن تكون تركيا هي الوسيط بين سوريا واسرائيل في محادثات غيـر مباشرة، مثال آخر على سياسة تركيا المتوازنة هو قمة دمشق الرباعية التي جمعت

رؤساء سوريا وفرنسا وامير قطر ورئيس وزراء تركيا لدور هؤلاء بملفات المنطقة ولا سيما المحادثات بين سوريا واسرائيل، فمشاركة تركيا في قمة دمشق لـم تكـن تعني انتماء الى محور لم يتشكل في الأساس، فقبل يوم واحد فقط من قمـة دمـشق كانت تركيا توقّع مع مجلس التعاون الخليجي مذكرة تفـاهم وتعـاون فـي خطـوة عضوية هي الاولى مع كتلة عربية.

قد لا تتفق القوى المؤثرة الأخرى في تركيا مثل الجيش مع كـل سياسـات حزب العدالة والتنمية الخارجية، لكن حتى اليوم ليس من عرقلة جدية لها ما دامـت لم تمس وحدة الأراضي التركية وطبيعة النظام، وما دامت تحقق الاستقرار لتركيـا وتساعد في النمو الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية لدى الشعب التركـي، وحتـى الآن كانت معظم الاشكالات بين حزب العدالة والتنمية وخصومه في الداخل لأسباب داخلية، وليس لما هو على علاقة بالسياسة الخارجية، لذا يتوقع ان تـستمر سياسـة تعدد البعد في السياسة الخارجية، وما يؤهل تنامي هذه الـسياسات ونجاحهـا انهـا تنطلق من رؤية ثاقبة لقادة حزب العدالة والتنمية ونخبها في أن تكون تركيا جـزء من عمقها التاريخي والجغرافي والحضاري من دون الانحياز لطـرف دون آخـر، وأن تكون في الوقت نفسه دولة حديثة ذات اقتصاد قوي وديموقراطيـة راسـخة، محترمة لحقوق الانسان والحريات لإحداث تغييرات داخليـة سياسـية واجتماعيـة واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو- سياسية والجيو- إستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ"الشرق الأوسط" إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليميـة على حجز مكان لها في الخريطة الجيو- إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابـة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومـن قبلـه إقـصاء النظـام الأفغـاني "الطالباني".

لقد نجح الحزب ولا سيما الثلاثي (أردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيـا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة (Soft Power) وجعلهـا نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة، ترافق ذلك مع صـياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود مثل " العمق الاسـتراتيجي" و

"دبلوماسية تصفير النزاعات" بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله بـاقي الدول في المنطقة، وأثناء الحرب الباردة كانت تركيا طرفاً في الإستقطابات الدولية، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي كسرت تركيا بعض الشيء هذه الأحادية مـن خـلال الانفتاح على العالم التركماني في القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على الدور الاستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من عـام 1991- 2008، مـن خـلال فهـم المتغيرات التي طرأت على الدور الجديد للدولة التركية فـي ظـل نظـام أحـادي القطبية، الذي أعطى تركيا دوراً حيوياً على اعتبار أنها تشكل حلقـة وصـل بـين الغرب والشرق فيما يتعلق بالعالم الاسلامي، وهذا ما تحاول هذه الدراسة استكشافه.

3.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها الأولى من نوعها والتي تبحث فـي الـدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية 1991-2008 في ضوء معطيات إقليمية كانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك الجمهوريات الإسلامية التي كانت تتبع له, إذ أن معظم سكان هذه الجمهوريات من العرق التركي ومـدى تأثير ذلك على أهمية تركيا، كذلك عملية السلام العربية- الإسرائيلية ودور تركيـا فيها، إضافة لحالة الضعف التي يمر بها العالم العربي في الوقت الـراهن، كـذلك موقع تركيا الاستراتيجي الذي يجعلها نقطة متوسطة بين قـارتي اسـيا واوروبـا، وأخيرا التهديد الذي يطل على المنطقة وهو شح المياه، في الوقت الذي تملـك فيـه تركيا مصادر مائية كبيرة وأثر ذلك على علاقة تركيا بمحيطها الجغرافـي، جميـع هذه المعطيات تجمعها هذه الدراسة الأمر الذي يجعلها متفردة عـن غيرهـا مـن الدراسات السابقة، حيث أن هـذه الدراسـة يمكـن أن يـستفيد منهـا الـسياسيون والأكاديميون وذوي العلاقة, وذلك باعطائهم بعض التصورات لتوجهـات الـساسة

الاتراك نحو الوصول للاهداف التي ستساهم في إعطاء تركيا دوراً جديداً في منطقة الشرق الاوسط.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية تجاه الدوائر الجيو- سياسية للعب دور استراتيجي جديد في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى، ومدى إمكانية إستفادة الدوائر العربية والإسلامية في المنطقة من نقاط القوة المتوفرة لدى تركيا.

5.1 التعريفات الإجرائية

أولا:- النظام الدولي

في ظل النظام الدولي الذي ساد منذ منتصف الاربعينيات من القرن الماضي، فإن الدولة أستمرت هي الأساس في تنظيم العلاقات الدولية، إلا أن العلاقة بين دول العالم تجاوزت الجانب الأحادي في العلاقة بين دولة وأخرى لتنظيم العلاقات من خلال الانتماء لمجموعات وتنظيمات اقليمية، فقد شهد العالم قيام عدة نظم اقليمية تجمع كل منها علاقات متشابكة ومتبادلة في مختلف المجالات الحياتية، وكانت ثمة شروط تتوافر عند قيام النظام الإقليمي منها:(العطية، 1986، ص26)

1. توافر القاعدة الجغرافية، إذ أن التواصل الجغرافي الطبيعي يضمن استمرار الرابطة المشتركة بين وحدات النظام.
2. تعدد أطراف النظام، إذ لا يمكن اعتبار تحالف بين دولتين نظاما إقليميا.
3. أن تلتقي دول النظام على مصالح مشتركة، وترتبط فيما بينها بتفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية ذات حجم متميز، وينبثق عنها بالتالي مؤسسات سياسية، اقتصادية، اجتماعية...الخ.

4. أنه نظام لا قومي، إذ يشتمل على أكثر من قومية، على أن شرط التماثل والتشابه بين مؤسسات دول النظام يكاد يكون أهم من وحدة الانتماء القومي.

لذلك لا بد من التعرف على مصطلح النظام الدولي حتى نستطيع أن نفرق بينه وبين مصطلح آخر هو المجتمع الدولي، فالنظام الدولي ليس هو المجتمع الدولي، فالمجتمع الدولي هو الإطار الذي يشكل بنيان النظام الدولي تبعاً لحقائقه، ويجد النظام الدولي مجال تطبيقه في المجتمع الدولي، إضافة إلى أن هناك اختلافاً بين التنظيم الدولي والنظام الدولي، فالتنظيم الدولي يعد المؤسس للنظام الدولي، بالتالي لا بد للوصول إلى تفصيل وتعريف للنظام حتى نفرق بين المصطلحات، وعلى ذلك، فالنظام الدولي يعرف بأنه: مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته، وبكل الأنساق القيمية والقانونية التي تُعبرعن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، وآليات التنفيذ لهذه العلاقات.(شرف، 1992, ص2)

في حين يعرف هولستي (Holsti,1967,p9) النظام الدولي بأنه: " تجمع يضم هويات سياسية مستقلة – قبائل، مدن، دول، أمما أو إمبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقاً لعمليات منتظمة " (هولستي،1967)، أما بولدينغ (Boulding) فقد ركز في تعريفه للنظام الدولي على الأبعاد السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين وحدات سياسية، فهي من وجهة نظره: " مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً، والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة، ويمكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها". (Boulding,1963,p7)

أ . بداية ظهور النظام الدولي

لقد كانت البداية لظهور النظام الدولي منذ وقعت الممالك الأوروبية معاهدة صلح وستفاليا التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا، ويعود ذلك إلى عام 1648م

حيث وضعت هذه المعاهدة عدداً من المبادئ السياسية والتي منها احترام الحدود السياسية بين تلك الممالك، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وإقرار مبدأ المساواة، كذلك وضعت المعاهدة أسس دبلوماسية المؤتمرات والتي من خلالها يتم تبادل وجهات النظر في حل الخلافات الناشئة. (غالي،1984, ص245-246)

ب . أشكال النظام الدولي

لقد اتخذ النظام الدولي أشكالاً متعددة، وكل نظام من هذه الأنظمة يختلف عن الآخر، وجوهر هذا الإختلاف هو عدد اللاعبين المشاركين في هذا النظام، وعلى ذلك يمكننا أن نتبين أشكال النظام الدولي تبعاً للأشكال التالية:- (صبحي، 1995, ص107)

1. نظام متعدد القطبية

وما يميز هذا النظام تعدد أقطابه الموجودة فيه والتي تمتلك من مصادر القوة القومية والنفوذ ما يجعلها تحتل مركزاً هاماً على قمة الهرم الدولي وبالشكل الذي يميزها عن غيرها، ومتكافئة نسبياً إن لم تكن متعادلة فيما بينها، والتاريخ ملئ بأمثلة لهذا النموذج من القطبية، ففي عام 1700م كانت القوى العظمى تتمثل في (الامبرطورية العثمانية، السويد، هولندا، اسبانيا، النمسا، فرنسا، بريطانيا)، وتلتها بعد فترة من الزمن قوى عظمى أخرى تمثلت بـ (النمسا، فرنسا، بريطانيا، بروسيا، روسيا)، وفي عام 1870م أضيف للدول السابقة ايطاليا، أما في عام 1910م فقد تمثلت القوى العظمى بـ (النمسا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا، ايطاليا، اليابان، الولايات المتحدة)، وفي عام 1935م خرجت النمسا من تشكيلة الدول العظمى السابق ذكرها.

2. نظام ثنائي القطبية

من خلال النظر في هيكل هذا النظام نلاحظ بأنه يتكون من قوتين عظميين لهما مقومات من القوة ما لم يمتلكه غيرهما، وتتخذ علاقات القوة في هذا النظام أشكالاً مختلفة من أبرزها عملية (الاستقطاب) أي تمركز القوى العظمى حول مركزين قياديين وقيام علاقات تنافسية بينهما، وخير مثال لهذا النمط هو النظام الذي

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت القوتان العظميان آنـذاك (الولايـات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي)، حيث امتد هذا النظـام خـلال الفتـرة مـن 1945-1991. (فهمي،1997, ص65)

3. النظام أحادي القطبية

إن أبرز ما يميز هذا النظام هو ظهور دولة واحدة على قمة الهـرم الـدولي تمتلك من القوة والنفوذ ما لم تمتلكه غيرها من وحدات النظام الدولي، وأهم سـمات هذا النظام هو أن الدولة المتفردة بالقوة والنفوذ تعتلي قمة الهـرم وتقـوم بفـرض السياسات وتوزيع الأدوار على بقية وحدات النظام، وتتدخل في شؤون الدول مـن أجل ترتيب البيئة الدولية بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار في قيادة العالم، ومثال هذا النموذج قيادة الولايات المتحدة للعالم منذ عام 1991م بعد أزمة الخليج الثانيـة وتفكك الاتحاد السوفيتي.(بدران، 1995, ص21- 30)

ثانيا:- إستراتيجيـــا

إن كلمة إستراتيجيا مصطلح مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (Strategos)، كذلك يمكن تعريف الاستراتيجيا من الناحية الإجرائية بأنها عملية التخطيط اللازمة بهدف تعبئة الموارد والإمكانات وتوجيه السياسات، إضافة لاستخدام الأدوار والوسائل المتاحة من مرحلة إلى أخرى بغية مواجهة موقف معين لتحقيق أهداف محددة، وعلى ذلك فإن الإطار العام لأية استراتيجيا يتكون من المعطيات الاساسية التالية:

1. الموقف الذي ينبغي على الاستراتيجيا مواجهته كالصراع أو النزال أو الأزمة، حيث أن تحديد عناصر الموقف بدقة يؤدي لتحديد الموارد والإمكانات والسياسات والأدوات اللازمة لمواجهة ذلك الموقف، إضافة لتحديد مدى واقعية الأهداف المطلوب تحقيقها.
2. الأهداف النهائية المطلوب تحقيقها، ويتطلب ذلك ضرورة تحديد الأولويات وعدم الخلط بين الأهداف من حيث الاهداف المرحلية، والأهداف الوطنية ذات الطبيعة الإستراتيجية.

3. الموارد والإمكانات التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المتوخاة، ومستوى هذه الموارد والإمكانات ليصبح في الإمكان استخدامها لتحقيق أقصى عائد ممكن.
4. السياسات والأدوات والوسائل التي سيتم تسخيرها، والآلية الملائمة لها والتنسيق فيما بينها لمنع التناقضات من جهة، وتعظيم القدرات من جهة أخرى.
5. الخطط والمراحل التي لا بد من تخطيها أو التوقف عندها إذا كان الوصول إلى الهدف يتطلب اكثر من مرحلة ولا يتحقق بمرحلة واحدة.

ويتضح مما سبق أن الاستراتيجيا هي أداة نمتطيها لتحقيق الأهداف المتوخاة، فالاستراتيجيا هي علاقة بين وسائط وأهداف، وهي تكييف للوسائل المتاحة جميعها وكذلك الموارد والإمكانات المادية والبشرية الداخلية والخارجية لتحقيق تلك الأهداف، إضافة إلى أن أية استراتيجيا تقوم على عدد من الافتراضات النظرية والفكرية والعقائدية المرتبطة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبالواقع الذي يتم الانطلاق منه بالوسيلة التي يقترح استخدامها، مع التأكيد على أن أي استراتيجيا طالما أنها تعتمد على الارادات والصراع القائم بينها، لذا فهي دوما تشهد تفاعلاً بين الحلم والأمل من ناحية والفكر والعمل من ناحية أخرى. (حماد، 2000, ص15-16)

وهناك تعريفات أخرى للإستراتيجية قدمها عدد من المفكرين السياسيين،حيث عرف فـوش الإستراتيجية بأنها: "هي فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها". (ديري، 1972, ص27)

في حين أن كرازيلفكوف عرف الإستراتيجية العسكرية بأنها: " تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أسـاس الأهداف التي تحددها السياسة". (مقلد، 1967, ص35)

أما الناقد العسكري البريطاني " ليدل هارت" فقد قـسم الاسـتراتيجية الـى قسمين رئيسيين هما:

1) الاستراتيجية العسكرية: وهي الفن الذي يتم بموجبه توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية حتى تتحقق أهداف السياسة.

2) الاستراتيجية العليا: وهي الاستراتيجية التي تعتمد على تنسيق وتوجيه كافة موارد الدولة وامكانياتها بهدف الحصول على الغرض السياسي للدولة.

وفي هذا المجال يقدم الجنرال " أندريه بوفر" تعريفا للاستراتيجية بأنها فن استخدام القوى العسكرية بغية الوصول الى النتائج التي حددتها السياسة، كما يعرفها بأنها الوصول الى الأهداف التي حددتها السياسة مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا أفضل استخدام، وقد تكون هذه الأهداف هجومية مثل احتلال أرض أودفاعية تشمل حماية أرض الوطن.

كذلك يعرف عالم الاجتماع الفرنسي " ريمون أرون " الاستراتيجية بأنها قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، في حين أن الدبلوماسية هي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الاستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة.

وقد حددت هيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية عام 1959 مفهوم الاستراتيجية بأنها فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أوالتهديد باستخدامها.

في حين أن المارشال سوكولوفسكي يعرف الاستراتيجية الحربية بأنها عبارة عن نظام المعلومات العلمية عن القواعد المثالية للحرب كصراع مسلح يخدم مصالح طبقة معينة وعلى أساس دراسة خبرة الحروب والموقف العسكري السياسي والإمكانيات الإقتصادية والمعنوية للدولة.

أما مولتكه القائد البروسي في عهد بسمارك فقد عرف الإستراتيجية بأنها الاستخدام العملي للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المطلوب، كما تقوم الاستراتيجية بدراسة أحوال وطبيعة الحرب المقبلة وفي الوقت نفسه هي ميدان النشاط العملي للقيادة السياسية العليا والقيادة العسكرية العليا والرئاسات العليا المختلفة التي تهدف الي فن تجهيز الدولة والقوات المسلحة للحرب وادارة الصراع المسلح في ظروف تاريخية معينة.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا صـعوبة اختيـار تعريـف واحـد للاستراتيجية إضافة الى ديناميكية المفهوم الاستراتيجي وتطوره المستمر تبعا لتطور الأسلحة والعلوم والقوة البشرية والطاقة الصناعية والطاقة الاقتصادية والخبرة الفنية وتفاوت العمق الاستراتيجي بين لحظة وأخرى.

وفي النهاية فإن كل دولة من دول العالم لديها أكثر من خيـار فـي تحديـد استراتيجيتها حيث هناك ثلاثة مستويات لمسار هذه الاستراتيجية:

المستوى الأول: هو المستوى الدولي، حيث كان العالم منقسما الى معسكرين منـذ منتصف القرن الماضي شرقي وغربي بالرغم من ظهور دول عدم الانحياز، إلا أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تتضح الصورة حتى الآن رغم ظهور العامل الاقتصادي كقوة مؤثرة تسير جنبا الى جنب مع القوة العسكرية إذ أنه لا زالت هناك على المستوى الدولى دول عظمى تـتحكم بـشكل أو بـآخر بمقدرات معظم الدول لا سيما دول العالم الثالث.

المستوى الثاني: هو المستوى الإقليمي، مثل دول غرب أوروبـا أو دول الـشرق الأوسط أو الدول الإسكندنافية أو دول جنوب شرق آسيا.

المستوى الثالث: وهو مستوى محدود وضيق ويتناول دولة بعينها. وهذا المـستوى يحدد استراتيجية الدولة في تعاملها مع جيرانها كما أن هـذه الاسـتراتيجية تتناول كافة النواحي لسياسة الدولة الداخلية والخارجية.

وتبعا لإختلاف الاستراتيجية من دولة إلى أخرى يختلـف الأسـلوب الـذي تتعامل به الدولة مع العالم على هذه المستويات الثلاث وهو ما تعارف على تسميته بالسياسة الخارجية، وبناء على ذلك يمكن حصر الاساليب التالية:-

الأسلوب الأول: ويتمثل في كون الدولة إحدى القوى العظمى حيث تمارس سيطرتها وإرعابها للدول المجاورة لها، حيث تقاس قوتها بناء على قدرتها العـسكرية والإقتصادية وانتشار نفوذها في العالم.

الأسلوب الثاني: ويتمثل باختيار الدولة الضعيفة الارتباط مع الدول العظمـى فـي معاهدات حماية واتفاقيات تعاون من أجل الاستمرار في البقاء.

الأسلوب الثالث: ويتمثل هذا الاسلوب بالانضمام الـى حلـف سياسـي عـسكري اقتصادي يتكون من دول ذات ايديولوجية وأهداف موحدة.

الأسلوب الرابع: ويتمثل بإعلان سياسة عدم الانحياز والابتعاد عن سياسة الاحلاف والمحاور وإرساء العلاقات الطيبة مع كل الدول وفـتح الاسـواق الحـرة. (توفه، 2009، ص56)

أما أهم مزايا الإستراتيجية المعاصرة فهو ملائمتها للتغيرات التي تطرأ على طبيعة الحرب ووسائلها، وطرق إدارتها كلما تبدلت الإمكانات المادية والتقنية فـي الدولة، ويرى المنظرون الإستراتيجيون أن تدمير القوات المسلحة المعادية لم يعـد الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الإستراتيجية، إذ يمكن تحقيق التفوق الاستراتيجي والوصول إلى نتائج حاسمة دون خوض معارك ضارية، إضافة لامكانيـة إجبـار العدو على الاستسلام وتجريد قواتـه مـن سـلاحها دون تـدميرها، وإن نجـاح الإستراتيجية في بلوغ أهدافها مرهون بالتقدير السليم للإمكانات المتاحة المتـوافرة (البشرية والمادية والمعنوية) واستخدامها الاسـتخدام الأمثـل لتحقيـق الاهـداف المطلوب تحقيقها. (الجلاد ، كيلاني، 2000, ص 120-125)

ثالثا:- الشرق الأوسط

التغيير سمة شبه دائمة في أن الخريطة السياسية للشرق الأوسط تتسم بتغيـر شبه دائم وذلك بسبب عوامل ذاتية تنبع من تكوينات وتراكمات داخليـة، أو بفعـل قوى وعناصر خارجية عن قصد أو غير قصد، أحد أسـبابها أن منطقـة الـشرق الأوسط ذات موقع حساس من العلاقات العالمية في كـل العـصور، زادتـه قنـاة السويس أهمية، إضافة لاكتشاف النفط فيه، وخطوط الطيران العالمية بين أوروبـا وآسيا إلى استراليا وشرق وجنوب إفريقيا.

وفي غياب مرجع تاريخي جامع يحدد بدقة اصل المصطلح والسياق الزمني لتداوله، يمكن ربط الأمر هنا بأحداث تاريخية ثلاث كبرى:

أ - ظهور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر.

ب- تطور الظاهرة الاستعمارية في اواخر القرن التاسـع عـشر ومطلـع القـرن العشرين.

ويرى بعض الباحثين أن الاستخدام الحديث لعبارة الشرق الأوسط يرجع إلى الأسم الذي أطلقته انكلترا على القيادة العسكرية التي اقامتها في مصر توقعاً للحرب العالمية الثانية، فقد رأت الحكومة البريطانية انشاء قيادة حربية واحدة تضم بلاد البحر الابيض المتوسط وبلاد جنوب غرب اسيا، واطلقت عليها اسم قيادة الشرق الأوسط، وكان اختصاصها يضم البلاد التي تمتد من ليبيا غرباً الى ايران شرقاً ومن اليونان شمالاً الى الحبشة جنوباً، وتذكر دائرة معارف العالم الامريكية أن الشرق الاوسط يشمل الدول التالية: (البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، اسرائيل، الاردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الامارات، اليمن).

إلا أن توجه الاستراتيجية الامريكية مؤخراً ينحو باتجاه التعامل مع الشرق الاوسط كقسمين شرقي يضم دول الخليج، العراق، ايران، تركيا، جمهورية آسيا الوسطى المسلمة، وغربي يضم إسرائيل، الدول العربية المعنية بالسلام (دول الطوق).

وقد وضعت الامم المتحدة قائمة تشمل الدول الأعضاء التي تكون الشرق الأوسط وهي تضم افغانستان، إيران، العراق، سوريا، لبنان، تركيا، السعودية، اليمن، مصر، اثيوبيا، اليونان، ويستبعد بعض الباحثين افغانستان، ليبيا، السودان، في حين يضعها آخرون ضمن اطار الشرق الاوسط. (عطوي،2004, ص134-137)

وهناك عدد من المحاولات للتعريف بالشرق الاوسط:

1. بايندر، 1958 قسم الشرق الاوسط الى ثلاث أقسام:

أ - القسم الأول، ويضم دول القلب الاردن، إسرائيل، السعودية، السودان، سوريا، العراق، لبنان، مصر، ليبيا.

ب- القسم الثاني، دولتان خارج القلب هي يران وتركيا.

ج - القسم الثالث، دول الهامش وهي افغانستان، تونس، المغرب.

2. بريتشر، 1969، وقد قسم الشرق الاوسط الى ثلاثة أقسام أيضا:

أ- القسم الأول، ويضم القلب وهي، الاردن، إسرائيل، سوريا، العراق، لبنان، مصر.

ب- القسم الثاني على الهامش، ويضم اثيوبيا، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، قبرص، الكويت.

ج- القسم الثالث، ويضم دول الحلقة الخارجية، تونس، السودان، الصومال، ليبيا، المغرب، اليمن الجنوبي، اليمن الشمالي (قبل الاتحاد).

3. تعريف كانتوري، 1970، التزم تقسيماً ثنائياً، فهناك:

أ- القسم الأول، ويضم دول القلب، الاردن، الإمارات، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، اليمن الجنوبي، اليمن الشمالي.

ب- القسم الثاني في الهامش، ويضم إسرائيل، إيران، تركيا.

4. تومسون، 1970، التعامل مع المنطقة ككتلة واحدة تضم:

الاردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن الشمالي.

وفي عام 1976 عاد تومسون وعرف الشرق الاوسط تعريفاً أشمل من السابق، فقد شملت الكتلة بالإضافة إلى ما ذكر في التعريف الأول كل من: إسرائيل، أفغانستان، باكستان، إيران، تركيا، اليمن الجنوبي.

ومن التعريفات أيضا تعريف بيرسون 1971، وتعريف هدسون 1976، حيث اتفقت هذه التعريفات على أن قلب النظام يمثل دائماً بالدول التالية:

مصر، العراق، سوريا، لبنان، الاردن، ولكنها اختلفت حول وضع إسرائيل ودول المغرب العربي ودول الجوار الجغرافي إيران، تركيا، اثيوبيا، الباكستان، افغانستان.(الرفاعي، 2004, ص16-17)

أما الشرق الأوسط الكبير، فهو مشروع قررت مرتكزاته ومنطلقاته وأهدافه الأساسية الولايات المتحدة بالتنسيق والتشاور والتفاهم مع كل من إسرائيل والإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وظهر في عام 2004، وقد حددت واشنطن حيزه الجغرافي من أقصى شمال افريقيا وصولاً إلى عمق آسيا حيث يشمل المغرب ثم يمتد شرقاً الى الجزائر ومصر وبلاد الشام والعراق والخليج والجزيرة العربية

وإيران وتركيا وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى وباكستان واندونيسيا أي يشمل العالم الاسلامي كله تقريباً. (الرفاعي، 2004, ص163)

أما الشرق الأوسط الجديد، فهو مصطلح ظهر فـي عـام 2006، ويـشمل مناطق جغرافية معينة متفق على وحداتها السياسية وهي : مصر، الاردن، فلسطين، إسرائيل، سوريا، لبنان، العراق، دول الخليج العربي، السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، اليمن، تركيا، إيران، اثيوبيا، أرتيريا.

وهناك اختلاف على إدخال قبـرص والـسودان والـصومال وأفغانـستان وباكستان ودول المنطقة المغاربية بصفتهاوحدات سياسية ضمن المنطقة، ومن هنـا فإن التوصل الى تعريف جامع مانع للشرق الاوسط لا يزال أمرا لم يتحقـق بعـد، فالمصطلح قد يشمل أيضا مجموعة الدول التي يدين شعوبها بالاسلام الى جنوب ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي.(الرفاعي، 2004, ص6)

رابعا:- الهلال الشيعي (المثلث الشيعي)

الهلال الشيعي أو المثلث الشيعي في منطقـة الـشرق الأوسـط بالمـدلول الجغرافي، تلك الدول التي تقطنها مجموعات كبيرة من السكان التي تدين بالمـذهب الشيعي، وبناء على ذلك فالهلال الشيعي أو المثلث الشيعي هـي تكوينـات بـشرية مسلمة شيعية تمتد من إيران عبر جنوب العراق، البحرين، وشرق السعودية، وشمال سوريا، إلى سهل البقاع والجنوب اللبناني، وبداية ظهور هذا المصطلح جاء علـى لسان عاهل الأردن، حيث حذر أثناء زيارته للولايات المتحدة فـي أوائـل شـهر ديسمبر عام 2004، في تصريح نشرته صحيفة الواشنطن بوست في الثـامن مـن ديسمبر من وصول حكومة موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تعمل بالتعاون مـع طهران ودمشق لإنشاء هلال يخضع للنفوذ الشيعي يمتد إلى لبنان ويخل بـالتوازن القائم مع السنة، وهو ما يعزز الاستنتاجات الرائجة حـول مركـز العـراق فـي المنظومة الإقليمية، وفي إشارة لافتة قال عاهل الأردن أن إيران تجد مصلحتها في إقامة جمهورية إسلامية في العراق، إذ أنها تمول نشاطات خيرية عدة في هذا البلـد لتحسين صورتها، وشجعت أكثر من مليون عراقي على عبور الحدود للتصويت في الانتخابات العامة وفقاً لرغبتها، فما جاء على لسان عاهل الأردن كان يقـصد بـه

التحالفات السياسية، ولم يقصد التصنيف المذهبي للمعنى، حيث ينظر للأمـور مـن زاوية ضرورة الحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها، ولا ينظر إليهـا مـن زاويـة تحقيق المصالح الضيقة، وأن المسألة ليست مجرد شعارات بقدر مـا هـو تركيـز الاهتمام على واقع وأخطار وتحديات كبيرة وعديدة تعيشها منطقة الشرق الأوسـط برمتها في اللحظة الراهنة، وتتهدد أمن ومستقبل شعوبها التي تعاني وما زالت مـن آثار الحروب والاقتتال واستعار العنف والاقتتال الطائفي، والتي كان قد حذر منهـا ومن نتائجها وتداعياتها الخطيرة مرات عديدة، كذلك وبشأن المد الطائفي الذي يبرز في العراق وتأثيره، وكيف السبيل لمواجهته، قال عاهل الأردن بأنـه:" لا يختلـف اثنان بأن مثل هذا المد إذ قدر له أن يتعمق ويتغلغل سيكون تأثيره سلبياً للغاية ولـن يخدم أحدا، وستنعكس أثاره المدمرة على الجميع حيث سيكرس نزعـات الانقـسام والتمحور والانعزال والانغلاق والتفتت، وستغرق هذه المنطقة في منادرات قاسـية وعاصفة لا يعرف أحد مداها، وعلى علماء الدين وقادة الرأي والفكر رفع صـوتهم عالياً لمواجهة هذا المد والتوعية والتحذير من خطورته على أمن وسـلامة أبنـاء المنطقة وشعوبها، وعلى دول المنطقة وقادتها العمل سوياً لبلورة مواقـف متـسقة وموحدة، للتصدي لهذا التحدي الخطر، ووقف امتداده وانتشاره". (الحميد، صحيفة الحياة، 2007/1/23)

6.1 منهجية الدراسة

اعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في قراءة الأهـداف التي تسعى إليها السياسة الخارجية التركية للوصول إلى الدور الجديد الذي ترمـي لتحقيقه والوصول اليه في منطقة الشرق الأوسط.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة، (الحضرمي، 2000)، بعنوان **العلاقة العربية – التركية تاريخها واقعهـا ونظرة في مستقبلها**.

تبحث هذه الدراسة في العلاقات التركية- العربية من حيث المفاهيم والنظريات والمعطيات في العلاقات الدولية ومراحل تكوين مفهوم العلاقات الدولية والمعطيات التاريخية والجغرافية والاقتصادية، كذلك تتحدث الدراسة عن الإقليم العربي والنظام الشرق أوسطي ودور تركيا في هذا النظام، وتتعرض الدراسة كذلك بالتفصيل لجوانب العلاقات التركية- العربية من خلال مراحل تاريخية ومن خلال عدد من الفواعل كالدين والعامل الاقتصادي والجغرافي والإقليمي ، وتنتهي الدراسة للتعرض لمقومات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، واحتمالات التباعد والتقارب في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة للجامعة اللبنانية عام 2000م.

دراسة، (سرور، 2007)، بعنوان **التعاون الإسرائيلي- التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، 2007.**

تبحث هذه الدراسة في أوجه التعاون الإسرائيلي- التركي في المجال المائي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وتقوم الدراسة بتسليط الضوء على أهداف كل من إسرائيل وتركيا، وأهم الأدوات التي اعتمدت عليها الدولتان لأجل ذلك، كما سعت الدراسة إلى إبراز التداعيات السلبية المتعددة التي تعرضت لها سوريا والعراق وخصوصاً الأمن المائي والغذائي والتنموي، واستندت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن السلوك الإسرائيلي والتركي فيما يتعلق باستثمار المياه كورقة سياسية، حقق نجاحاً ملموساً خلال عقد التسعينات نتيجة غياب إستراتيجية عربية شاملة بوجه عام، وغياب التنسيق المشترك بين العراق وسوريا بشكل خاص.

الفصل الثاني

العلاقات التركية - العربية في فترة الحرب الباردة

1.2 تمهيد

منذ قرون خلت تعايش العرب والأتراك في إطار الدولة العثمانية، إلا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انهارت الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل المنطقة أمام مفترق طرق، فالعرب والأتراك كلٌ يسعى لتحقيق الانبعاث القومي، الأمر الذي انشأ حالة تصادمية بين العالمين، حيث افترق العرب والأتراك، فانـدفع العـرب نحـو الاستقلال والتحرر، أما الأتراك فقد ابتعدوا عن العالم العربي بعد انتصارهم قوميـاً

لصالح أهدافهم، وتأسيس دولتهم الكمالية المستقلة بنظامها الجمهوري ضمن حدودهم الجديدة التي يسيطر عليها هاجس إنشاء تركيا الحديثة، التـي اسـتقرت سياسـتها الخارجية والداخلية ضمن نظام قومي جمهوري له فلسفة سياسية ومرجعية تاريخية (الجميل، 1995، ص246- 249)، وكانت العلاقات التركية- العربية ومنذ نهايـة الحرب العالمية الأولى يشوبها القلق والسلبية والشك، وكانت الرؤية المتبادلة بـين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التي أدت إلى انغلاق كل طرف عن الآخر.

وفي المجال السياسي التاريخي بعد الحرب العالمية الأولـى فقـد اتجهـت السياسة التركية نحو الدول العربية لتقدم نموذجا يناسب التطور السياسي والعقائدي والاقتصادي في المنطقة العربية، وقد كان يحكم النظرة التركية تجاه الدول العربية خيار تركيا الاستراتيجي المرتبط بالغرب، حيث مارست تركيا سياسة تجاه الـدول العربية مبنية على الضغط وإثارة التوتر كما حدث عام 1957 حيث تتمثـل هـذه الضغوطات بما يلي :-

أ - عندما حشدت تركيا قواتها العسكرية على الحدود السورية الشمالية بعد مطالبـة سورية بالوحدة مع مصر.

ب- أثناء إنزال القوات الأمريكية لقواتها في لبنان بعد نقلها من قاعـدة إنجرليـك التركية مباشرة .

ج- وقوف تركيا إلى جانب فرنسا ضد الجزائر في الأمم المتحـدة عـام 1958. (السماك، 1993, ص81)

2.2 العوامل المشكلة للعلاقات التركية - العربية

1.2.2 الموقع الجغرافي

حيث تحتل تركيا موقعاً جغرافياً متميزاً، فهي جسر تواصل بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وبصفتها دولة ذات ديانة إسلامية وتوجه علماني، فهي جسر بين الغرب والعالم الإسلامي، إضافة إلى أنها كانت في عصر الحرب البـاردة الـستار الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفيتي إلى المياه الدافئة وآسيا والشرق الأوسط، الأمر الذي أعطى تركيا دوراً إقليمياً متميزاً كانت انسلخت عنه طوال عدة عقـود.

وقد تبين لها بعد ذلك أن ابتعادها عن عناصر مصدر قوتها - النـابع مـن

موقعها الجغرافي - أضعف مركزها الإقليمي وعلاقاتها بالشرق الأوسط وبخاصة الدول العربية والإسلامية، حيث أن تركيا تسيطر على مضيقي البوسفور والدردنيل الذين يتحكمان بمدخلين إلى البحر الأسود والبحر المتوسط، كذلك فهي الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف الأطلسي، وفي أراضيها عدد كبير من القواعد العسكرية " الجوية والبحرية " التي تستخدمها الولايات المتحدة وقوات الأطلسي، إضافة إلى قواعد للتخزين والإمداد ومستودعات للأسلحة والذخائر للقوات الأمريكية والأطلسية.(كيلاني 1996, ص16-30)

2.2.2 الإسلام والحضارة الإسلامية

لقد اشتهر عن الأتراك أنهم كانوا من الشعوب التي أدت واجباً كبيراً في سبيل انتشار الإسلام وصونه (برو،1960، ص3)، إضافة لذلك فقد كان الأتراك في العصر العثماني من أكثر الشعوب الإسلامية حماسة للدين وسعياً لنشره والدفاع عنه، إلا أنه رافق فترة الحكم العثماني صوراً سلبية تمثلت في انحطاط الدولة وفساد وتخلف وانغلاق، إضافة لظهور تيارات متطرفة ومنحرفة تعلي من شأن القومية التركية على ما سواها من القوميات التي تضمها الدولة، ولكنه على الرغم من شدة التيار العلماني الذي استندت عليه الثورة الكمالية ورسخ دعائمه خلفاء أتاتورك وتوسيع حدوده، اضطرت بعض الحكومات التركية إلى أن تعود للتعامل مع التيار الديني الشعبي شيئاً فشيئاً، وبناء على ذلك وجدت تركيا الكمالية ذات التوجه العلماني والتي تحوي في جنباتها شعباً مسلماً أن من مصلحتها الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ولم تسع تركيا إلى تصدير مبادئ العلمانية خارج حدودها، فظلت العلمانية لدى تركيا لا تعني العداء أو الإنكار للدين، وتفسر علمانيتها بأنها ضمان لحرية العقيدة ضمن إطار من الديمقراطية، ودليل ذلك ما أفرزته نتائج الانتخابات البرلمانية في شهر كانون أول من عام 1995 من قوة التيار الديني بفوز حزب الرفاه الإسلامي.

3.2.2 الثقافة الإسلامية

أخذت الثقافة الإسلامية تطغى على ما سواها من ثقافات اتصل بها الأتراك قبل الإسلام كالثقافات الفارسية والإغريقية والهندية والصينية وذلك بعد أن دخل الأتراك في الإسلام، وقد أثرت الثقافة الإسلامية في الأتراك إلى درجة التعصب أحيانا، إلا أن الثورة الكمالية في الفترة الأولى من حياة الدولة التركية الجديدة استطاعت أن تطوي صفحة الثقافة الإسلامية من حياة الشعب التركي، فتعاقبت أجيال من المثقفين تشربت النزعة القومية التركية مرتبطة ارتباطاً شبه كامل بالثقافة الغربية، وقد تعاملت الحكومات التركية ببعض الليونة حينما أدركت أن معالم الصحوة بدأت تعود إلى الثقافة الإسلامية وبخاصة على المستوى الشعبي، إلا أن هذه الليونة لا تبلغ حد الندية والتعادل مع الثقافة العلمانية الغربية، أما المؤسسة العسكرية فهي الجهة المدققة لحالة ميزان الثقافات، والمحافظة على مبادئ الثورة الكمالية، وقد أدت القطيعة بين العرب والأتراك إلى جهل كل طرف بثقافة الآخر وضعف في ترجمة الإبداعات الفكرية لدى الطرفين .(الكيلاني، 1992 ص7)

4.2.2 الأهمية المشتركة للموقعين الإستراتيجيين التركي والعربي

إن المنطقة العربية تمثل أهمية خاصة لتركيا بسبب اعتماد الاقتصاد التركي على النفط العربي، بالإضافة لاعتبارات أمنية وإستراتيجية، فقد نصت الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين تركيا ودول حلف شمال الأطلسي على إمكانية استخدام القواعد العسكرية التركية بعد موافقة الحكومة التركية، وذلك للدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط، وتعود أهمية المنطقة العربية لأمن تركيا وبخاصة منطقة الخليج العربي للعوامل الأساسية التالية:

1. المصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة.
2. مصلحة تركيا في استمرار تدفق النفط العربي لدول أوروبا.
3. عودة الإسلام كقوة ذات تأثير في الحياة السياسية والاجتماعية التركية.
4. مشكلات المياه والأكراد والحدود مع جارتيها العربيتين.
5. الدور التركي المحتمل في أي مشروع شرق أوسطي.

وقد كان للمتغيرات التي طرأت على النظام العالمي وعلى إقليم الشرق الأوسط تأثير على المركز الجيوبوليتيكي والاستراتيجي لمجموعة الدول العربيـة وتركيـا، وأن ينتقل ذلك التأثير إلى العلاقات العربية- التركية، فبانتهاء الحرب الباردة ومـا صاحبها من محاولات استقطاب دول الشرق الأوسط، وبزوال الاتحـاد الـسوفيتي كدولة عظمى كانت تنافس الولايات المتحدة فـي الاسـتقطاب، انتهـت المجابهـة الإستراتيجية التي كانت تفرضها الحرب الباردة على بعض دول المنطقة، وكانـت تركيا قد حسمت أمرها وانضوت تحت لواء حلف شمال الأطلسي، فـي حـين أن الدول العربية توزعت بين موال لهذا المعسكر أو ذاك، وبين راغب في الحيـاد إن أمكن له ذلك.

3.2 مراحل تطور العلاقات التركية - العربية

وقد مرت العلاقات التركية – العربية خلال الفترة من عـام 1918- 1991 وما بعدها لخمس مراحل من التطور ابتداء بمرحلة تأسيس العلاقة والتي امتدت من 1918- 1951 حيث اتسمت هذه المرحلة ببداية التأسيس للدولة الكمالية الحديثـة، وصولاً إلى المرحلة الثانية والتي امتدت من عام 1952- 1964 والتـي اتـسمت بالتوتر، ومن ثم المرحلة الثالثة والتي تسمى مرحلة الصحوة والممتـدة مـن عـام 1965-1971 حيث اتسمت بصحوة الدولة التركية وإعادة تقييم سياساتها وعلاقاتها الخارجية على ضوء معطيات رافقت تلك الحقبة، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلـة التعاون والتي امتدت من عام 1972-1990 حيث تمثلت هذه الفترة بفترة التعـاون بين تركيا والدول العربية وخصوصاً الدول الخليجية ودول المغرب العربي، وأخيراً المرحلة الخامسة وهي مرحلة حرب الخليج الثانيـة، وهـي مرحلـة المتغيـرات الإقليمية والتي امتدت منذ عام 1991 وحتى وقتنا الحاضر.

وتالياً تفصيلاً للمراحل الأربعة الأولى، في حين سـأتحدث عـن المرحلـة الخامسة وما بعدها في الفصل التالي ، أما المراحل الأربعة الأولـى فهـي حـسب التراتب الزمني كما يلي:

1.3.2 مرحلة تأسيس الدولة (1918-1951) :

وفي هذه المرحلة انشغلت تركيا بالإنشاء والتأسيس لهذه الدولة الحديثة، وإحداث تغييرات في معالم المجتمع التركي وإدخال مفاهيم الحضارة الأوروبية، كذلك استطاعت تركيا بفضل استقلاليتها وعلاقاتها مع أوروبا أن تضمن أمنها الوطني، وقد تأسست خلال هذه المرحلة نمطية العلاقات العربية- التركية من خلال المشاكل التي كانت تعيشها منطقة الشرق الأوسط وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، وتنفيذا لتوجه تركيا الراديكالي الكمالي، فقد أخذت تركيا فعلياً الخروج من دائرتي الانتماء للشرق وللإسلام، حيث ظهرت نزعة طورانية متعصبة، بينما الأقطار العربية المستقلة أو الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي فقد انشغلت بتنظيم أمورها الداخلية ومقاومة السيطرة الأجنبية.

2.3.2 مرحلة التوتر (1952-1964)

ما أن انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، حتى بدأت في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي ذو ولاء للغرب، حيث قامت بالتعاون مع العراق بتأسيس حلف بغداد عام 1955 ليكون في مواجهة النظام الإقليمي العربي المستند إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1952، حيث خطط الأمريكيون لإنشاء هذا الحلف بمساعدة انجلترا في ذروة الحرب الباردة، ويعتبر حلف بغداد أبرز وأهم أحداث هذه المرحلة في العلاقات العربية التركية، وقد توخى كل من الأمريكيين والانجليز من إقامة هذا الحلف تحقيق الغايات التالية:

أ . التصدي لكل من مصر وسوريا باعتبارها دولاً عربية تقدمية والالتفاف على منابع النفط .

ب. إحكام الطوق حول الإتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية .

وما أن أعلن عن قيام حلف بغداد بتوقيع العراق وتركيا اتفاقية دفاعية في 1955/2/23 حتى سارعت كل من بريطانيا وباكستان وإيران للانضمام إلى هذه الاتفاقية، في الجانب الآخر أدى هذا الحلف إلى التقارب بين الرياض والقاهرة ودمشق مما أزعج الغرب لفترة طويلة من الزمن.

وانطلاقاً من حلف بغداد وافقت تركيا على مشاركة الولايات المتحدة في مواجهة امتداد التيار العربي الوحدوي إلى دول المشرق العربي، وهو ما كانت تعتبره تركيا "أنشطة تخريبية" في الشرق الأوسط، وترجمة لذلك قامت تركيا بحشد قواتها على الحدود السورية لممارسة الضغط على سوريا التي كانت تنادي بالوحدة مع مصر، ولم يمض على الحلف الذي انشيء في 1958/2/22 خمسة أشهر حتى قامت الثورة في العراق حيث خرج العراق من حلف بغداد، ليبقى في هذا الحلف كل من تركيا، إيران، باكستان، وقد وقفت تركيا مواقف سلبية من عدد من القضايا العربية ومن هذه القضايا:

1. القضية الجزائرية: عندما عرضت قضيتها في الأمم المتحدة عام 1958.
2. تأميم مصر لقناة السويس: فقد عارضت تركيا عام 1956 تأميم مصر لقناة السويس.
3. السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة أنجرليك التركية: حيث سمحت تركيا للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام هذه القاعدة لنقل قواتها إلى لبنان، وكانت ردة الفعل العربية إزاء تراكم هذه الأحداث والمواقف التركية، أن وقفت معظم الدول العربية أثناء حوادث قبرص الدامية (1962- 1963) إلى جانب سياسة الرئيس القبرصي مكاريوس.

إلا أن هذا المسار التصادمي المضطرب للعلاقات العربية- التركية أخذ بالتراجع في الستينيات نتيجة للعوامل التالية:

أ - الأزمة القبرصية الأولى (1962- 1964)

ب-الانفصال في الوحدة بين سوريا ومصر عام 1961 بسبب تراجع التيار القومي العربي الوحدوي.

ج- فشل مشروع الوحدة الثلاثية بين كل من مصر وسوريا والعراق عام 1963.

3.3.2 مرحلة الصحوة (1965-1971)

لقد كانت المرحلة الثانية مرحلة الصدمة للقادة الأتراك، حيث تعتبر المرحلـة الثالثة فترة صحوة للسياسة التركية بسبب التجربة التي مرت بها تركيا عند عرض القضية القبرصية على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1965، حيث لم يـصوت إلى جانب تركيا سوى أربع دول لم تكن الأقطار العربية منها، كذلك ما أثار دهشة تركيا واستغرابها أن حلفائها الغربيين أيضاً لم يقفوا إلى جانبها رغم أنها اشـتركت مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة في الحـرب الكوريـة عـام 1950، ومنحـت تسهيلات لحلف الأطلسي بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، لاسيما بعـد عـام 1957 لمجابهة الصواريخ السوفيتية بعيدة المدى، ذلك دعا الحكومة التركيـة إلـى إعادة النظر في سياساتها الخارجية وبشكل خاص مع الدول العربية، وحينما جرت الانتخابات النيابية التركية عام 1965، تضمن برنامج " حزب العدالـة " بزعامـة سليمان ديميريل الدعوة لتمتين العلاقات مع الدول العربية، ووقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب عام 1967 محكاً للتغيـر التركي.(كيلاني 1996, ص26-30)

كذلك وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم وبخاصة في الأمم المتحـدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير.(سعيد، 1987, ص74)

4.3.2 مرحلة التعاون (1972-1990)

لقد سعت الحكومة التركية خلال هذه الفترة إلى تمتـين وتوطيـد علاقاتهـا اقتصادياً ودبلوماسياً مع مختلف الدول العربية وبشكل خاص مع دول الخليج، كذلك سعت تركيا إلى توثيق علاقاتها مع دول المغرب العربي، واتسعت قاعدة التعـاون الاقتصادي، فوقعت تركيا مع العراق اتفاقية لمد خط لأنابيب النفط بين البلدين.

كذلك وقفت تركيا موقفاً ايجابياً مع العرب في حرب عام1973، مؤكدة تركيا على مواقفها السابقة بشأن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة لتحقيـق الـسلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقابل ذلك وقفـت بعـض الدول العربية إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكرياً في قبرص عام 1974، كـذلك

تركت المساعدات المقدمة من السعودية وليبيا والعراق إلى القطـاع التركـي فـي قبرص أثرها الحسن في الرأي العام التركي، وتأكيداً على رغبة تركيا في توسـيع دائرة علاقاتها من العالم العربي إلى العالم الإسلامي فقد انضمت تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعت وزراء خارجية المنظمة إلى الاجتماع في اسطنبول عام 1975، وأقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة وقطـر والبحرين وعمان (1976- 1978)، واعترفت بمنظمة التحرير الفلـسطينية عـام 1979، وبذلك أصبحت تركيا أول دولة عضو في حلف الأطلسي تقـيم علاقـات دبلوماسية مع المنظمة، ثم أسست "مركز دراسات العلاقات التركية- العربية" فـي جامعة (حاجي تبه) بأنقرة، كذلك وبخطوات أخرى أقرت تركيا عام 1982 خطوات حينما أقرت تدريس اللغة العربية في المدارس المتوسطة والثانوية، وافتتحت أقساماً لتدريس هذه اللغة في معظم جامعاتها، وسمحت بترميم وإصلاح المساجد القديمـة، وإعادة بعض المظاهر الإسلامية، إلا أنه وفي ثمانينيات القرن الماضي نشأت عـدة متغيرات- عربية وإقليمية ودولية – جعلت تركيا تعود إلى وضع سياستها الخارجية في إطار المعسكر الغربي، ومن هذه المتغيرات:-

أ- تراجع أسعار النفط.

ب- ضغط الجيش التركي على الأحزاب لتعزيز علاقة تركيا بحلف الأطلسي.

ج- الإستراتيجية الأمريكية.

وقد أدت هذه المتغيرات إلى النظر " للصراع العربي- الإسرائيلي كنوع من الصراع السوفيتي- الأمريكي، والى ضعف الاهتمام التركي بهذا الصراع وبخاصة بعد التوجه للربط بين حركة التحرير الفلسطيني وظاهرة الإرهاب الدولي. (كيلانـي، 1996، ص7)

الفصل الثالث

المتغيرات التي أثرت على الجيو- سياسة التركية

بعد انتهاء الحرب الباردة

1.3 تمهيد

يبحث هذا الفصل في أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على الجيو- سياسة التركية وعلاقاتها مع الدائرة الأوروبية، والولايات المتحدة, وإسرائيل، والدائرة

العربية والإسلامية، ودول أسيا الوسطى والقوقاز وذلك عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، وعملية التسوية السلمية العربية الإسرائيلية، وأثر هذه المتغيرات على البنية السياسية التركية الداخلية، وانعكاس ذلك على التوجهات السياسية التركية خارجياً، حيث يظهر ذلك من خلال عرض المرحلة الخامسة من مراحل تطور العلاقات التركية - العربية للفترة 1991 - مرحلة حرب الخليج الثانية - وما بعدها، حيث تميزت هذه الفترة بانها فترة شد وجذب بين تركيا ودول الإقليم، فسادت فترات من التصعيد التركي مع دول الجوار والضغوط الداخلية، إضافة لضغط القضية الكردية، والتحالف التركي مع إسرائيل، وموضوع المياه وتداعياته، وقد أصبح الدور الشرق أوسطي لتركيا بعد انتهاء الحرب الباردة نشطًا نظرا لتراجع الدور العربي وخصوصا أدوار مصر والسعودية، والمتتبع يجد أن هناك دوائر إسلامية متحمسة لما يسمى بالعثمانية الجديدة، وعودة دولة الخلافة بشكل من الأشكال، في حين أن دوائر قومية تريد أن تجد في تركيا قوة إقليمية مناهضة لإسرائيل أو لإيران حسب الموقع الذي تقف فيه، فالمواطن في المشرق العربي معجب أيما إعجاب بموقف رئيس وزراء تركيا أردوغان في مؤتمر دافوس عندما ترك مقعده محتجا ناقدا الموقف الإسرائيلي من غزة، في حين أن المواطن في الخليج وجد في تركيا قوة سنية تقف في مواجهة إيران الشيعية، وما بين النظرتين الاسلامية والقومية صلات وقرابة، ولكن أيا كانت الزاوية التي ينظر منها فإنها تُعبرعن وجود تركي متزايد في منطقتنا، إضافة إلى أن هناك من تصريحات وتعبيرات وظواهر تركية تعطي لكل صاحب وجهة نظر مبررات وبراهين، فالبعض يظن أن تركيا صارت طرفًا أساسيا في الصراع العربي- الاسرائيلي، في حين أن البعض الآخر يظن أن تركيا قد خرجت من عباءتها الغربية وأصبحت واحدة منا، وكثير من المتحدثين عن الدور الإيجابي التركي لا يجدون ما يمنع من قيام العلاقات التركية الأمريكية حيث أن تركيا عضو في حلف الأطلنطي، ويوجد على أراضيها أهم القواعد العسكرية الأمريكية في العالم، وبعد زوال الاتحاد السوفيتي فإن توجه هذه القواعد هو نحو منطقتنا أو الشرق الأوسط في عمومه ولا مكان غيره تنطلق الطائرات من قاعدة أنجرليك

الجوية، وهؤلاء ذاتهم لا يجدون مشكلة في علاقات تركيا مع إسرائيل، وهي علاقات واسعة ثقافية وتجارية وعسكرية وسياحية واستراتيجية وأمنية، ولكن بغض النظر عن هذه المقارنة فإن البحث في الدور التركي مطلوب، وربما كانت نقطة البداية فيه هي التطور الذي جرى في الدولة التركية ذاتها حينها زال التناقض بين استقرار العلمانية والدولة المدنية في تركيا، والرغبة الاستراتيجية في اللحاق بالعالم الغربي من ناحية، مع وجود مؤسسة عسكرية مسيطرة ومهيمنة من ناحية أخرى، فقد زال هذا التناقض تدريجيا منذ مطلع الثمانينيات حيث أدى التراكم الرأسمالي التركي خلال السبعينيات إلى اتساع الطبقة الوسطى التركية، ومن خلال قيادات مثل تورغوت أوزال وسليمان ديميريل ورجب طيب أردوغان جرت عملية اقتصادية تجعل تركيا من الدول الصاعدة عالميا بطبقة صناعية ناهضة، وعملية سياسية قلصت من جانب دور المؤسسة العسكرية دون القضاء عليها، وأعلت من دور المحكمة الدستورية العليا، ونجحت في تقليص دور العناصر الإسلامية المتطرفة التى انسحبت إلى أحزاب وجماعات هامشية، وأعلت من دور العناصر المعتدلة والديمقراطية داخل حزب العدالة والتنمية لكي تخلق نواة الأحزاب الإسلامية الديمقراطية، ومن المؤكد أن التزام تركيا بمتطلبات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي أعطاها دفعة قوية على مستويات عدة حتى ولو ظلت أوروبا مترددة في قبول الإنضمام التركي بالعضوية الكاملة للإتحاد، حيث لم يفت ذلك في عضد النخبة التركية، بل جعلها أكثر إصرارا على اللحاق بأوروبا واقعيا حتى ولو تأخر الإنضمام الرسمي، هذه الأرضية الداخلية أتاحت تجاوبا أكبر مع تغيرات كبرى في الساحة الخارجية، فقد ترتب على انهيار الإتحاد السوفيتي مخاطر وفرص لتركيا، فكانت المخاطرة كامنة في فقدان أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للغرب مع زوال العدو الشيوعي الأكبر، ولكن الفرصة كانت في أن " العالم التركي " اتسع اتساعا كبيرا باستقلال الجمهوريات السوفيتية الواقعة في المجال الثقافي والتاريخي للدولة التركية، وأطلقت العنان لقدرات عسكرية واقتصادية تركية كثيرة كانت مخصصة للتعامل مع الإتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو، وكان ذلك كافيا لكي يعطي لتركيا مجالاً أكبر في الحركة في منطقة الشرق الأوسط خاصة حيث كانت هناك احتياجات

إستراتيجية تركية في العراق وفي بترول الخليج، وفي المشرق العربي حيث القرب الجغرافي والصلات التاريخية ومصادر للفرص والقلق، وكان كل ذلك أرصدة تجمعها تركيا خدمة لغرضها الأكبر في اللحاق بالعالم الغربي عبر نوافذه الكثيرة، فهي عضو في حلف الأطلنطي، وعضو في مجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الإقتصادي للتنمية ومجموعة الدول العشرين، وهي لها صلات خاصة بالإتحاد الأوروبي وبقي لها مهما طال الزمن الوصول إلى العضوية الكاملة، ولكن تركيا لا تستخدم فقط أرصدتها في الشرق الأوسط الموسع والممتد إلى أواسط آسيا في ساحاتها الأوروبية والغربية، وإنما هي أيضا تستخدم أرصدتها الغربية في ساحاتها الشرق أوسطية، حيث تكون علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل واحدة من الأدوات التي تتيح لها مرونة واسعة وقدرة هائلة على الاتصال، بل وحتى موارد مخابراتية ومعلوماتية تعطيها قدرة على الحركة السياسية والدبلوماسية في المنطقة، فما جرى إذن بالنسبة لتركيا لم يكن محض صدفة، وإنما هي عملية منظمة قامت بها النخبة التركية لكي تعطي لتركيا موارد ومصادر تستطيع بها أن تقوم ليس فقط بدور إقليمي، وإنما أن يكون هذا الدور سندا للتطور التركي بحيث تنتقل تركيا من كونها دولة شرق أوسطية متخلفة إلى دولة غربية متقدمة، ولكن هذا الجهد لا يخفي نقاط ضعف خطيرة لا تزال لدى تركيا وتمنعها من عملية اللحاق هذه بالعالم المتقدم، فلا يزال عدم اعترافها بالمسألة الكردية في كافة أبعادها مستنزفًا لها من النواحي السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية، كما أن انقسامها الحاد ما بين غرب متقدم ومتطور وشرق نام في الأناضول يجعلها أقرب للبلدان النامية منها إلى البلدان المتقدمة وهو ما يشجع حركات قلقة في الغرب التركي للعمل من أجل الانطلاق باتجاه الغرب المتحضر والمتطور، وهؤلاء ذاتهم لا يتحمسون كثيرا لدور تركيا في الشرق الأوسط لأنه يحمل مخاطر استدراجها إلى عوالم قديمة ومتخلفة، ورغم التقاص النسبي للمؤسسة العسكرية فإنها لا تزال حاضرة ومؤثرة ومخالفة من ثم للتقاليد الأوروبية، وأخيرا فإن مشكلة قبرص تبقى حاجزا وحائلاً كبيرا بين تركيا والإتحاد الأوروبي، كل ذلك يضع حدودا على الدور التركي لا يجوز تجاهلها في حساب موازين القوى. (سعيد، 2009، ص13)

2.3 مرحلة حرب الخليج الثانية وما بعدها

وحيث أن هذه المرحلة والتي بدأت عام 1991 "مرحلة حرب الخليج الثانية"، وما رافق هذه المرحلة من متغيرات إقليمية ودولية، إذ أن هذه الحرب قد فتحت أمام تركيا نوافذ تطل من خلالها على العالم العربي، فقد أحيت الحرب دوراً إقليمياً لتركيا بدأ يتشكل مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، إضافة لاشتراكها في التحالف الثلاثيني الدولي لتحرير الكويت، فابتعدت بذلك عن مبدأ الحياد، كذلك وضعت قواعدها الجوية تحت تصرف قوات التحالف، مقابل ذلك حصلت تركيا على تعويضات ضخمة تعويضاً لها عن خسائرها بسبب إغلاق أنبوبي النفط العراقي المارين في أراضيها إلى البحر المتوسط، إضافة إلى أن هذه الحرب كانت سبباً في توفير مجموعة من العوامل فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلة المياه في المنطقة، الأمر الذي أهل تركيا لتؤدي دوراً إقليمياً غاب عنها منذ غياب الدولة العثمانية من الوجود، مع ملاحظة الاختلافات الجوهرية بين الدورين، الدور الحالي والدور العثماني.

وقد تميزت هذه المرحلة بالمزايا التالية بغياب العراق - كقوة اقتصادية وعسكرية هامة - من الدائرة العربية والدائرة الإقليمية، إلى جانب غيابه كجار لتركيا، إضافة لانطلاق عملية التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي حيث أصبحت تركيا عضواً في اللجان الخمس متعددة الأطراف، كذلك طرح مشروع النظام الشرق أوسطي بمفاهيمه الاقتصادية والأمنية والبيئية، إلى جانب توقيع تركيا اتفاقيات عسكرية مع إسرائيل، وتطور الأزمة الكردية، بالاضافة الى تزايد التوتر بين تركيا وجارتيها العراق وسوريا حول المياه، ولواء الاسكندرونة والأكراد.

ومع بروز الإطار الإقليمي - الذي تسعى تركيا لإن تكون دولة محورية فيه، ومع استعادتها لأهمية موقعها الاستراتيجي في المنطقة، وارتكازاً على الوضع العربي العام المتفكك، واصلت تركيا انتقاصها حقوق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، وقامت تركيا بعمليات عسكرية واسعة ضد متمردي الأكراد في شمال العراق، ووجهت اتهامات إلى سوريا بأنها تدعم حزب العمال الكردستاني.

كل ما سبق أدى بتركيا إلى أن تجد نفسها في قلب دوائـر جيـو- سياسـية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وظهر لها في الأفق إمكانية القيـام بدور محور إقليمي في هذه المنطقة الممتدة في قـارات آسـيا وإفريقيـا وأوروبـا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة، ومـن خـلال التتبـع التاريخي لسياسة تركيا يلاحظ بأنها في البدايات كان خيارها الاستراتيجي محـسوما لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العـسكرية والـسياسية والاقتـصادية، وأدارت ظهرها للعالم العربي، وامتنعت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الـدائرة الحـضارية الإسلامية.

إلا أنه بناء على التغيرات الجارية اتجهت تركيا إلى انتهـاج سياسـة أكثـر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، وأصبحت أكثر حيويـة في علاقاتها السياسية بين دول المنطقة، إضافة إلى أن انهيار الاتحـاد الـسوفيتي وتفككه واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عـن روسـيا، وكـذلك جمهوريات البلقان والقوقاز، كل ذلك وضع تركيا أمام خيارات التفاعل مـع هـذه الجمهوريات وشعوبها خاصة أن معظم شعوب هذه الجمهوريات من العرق التركي، ولاح في الأفق التركي حديث عن "عالم تركي" يكون الجـامع والـرابط لأتـراك جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، حيث أخذ هذا الحديث اهتماماً كبيراً في النشاط الإقليمي التركي.

ومن ناحية ثانية، دفع مناخ التسوية السلمية للصراع العربي- الإسـرائيلي، ومشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي دفع تركيا للتوجه بقـوة نحـو الـشرق الأوسط أمنياً واقتصادياً وتجارياً ومائياً، إلا أنه على الرغم من ذلك بقيـت تركيـا مشدودة إلى أوروبا، سعياً منها للانـضمام إلـى عـضوية الاتحـاد الأوروبـي، واستراتيجياً عملت على تعزيز علاقاتها أكثر فأكثر مع الولايات المتحدة خاصة من الناحية العسكرية لاعتقادها أن دورها في الإستراتيجية الأطلسية، والأمريكية بشكل خاص سيبقى مهماً وفعالاً، وإن كان سيتحول من دور الشرطي في مراقبة حـدود الاتحاد السوفيتي السابق إلى دور التصدي للتيارات القومية العربية فـي المنطقـة وكذلك للتيارات الإسلامية المتشددة.

وقد كان لـ تورغوت أوزال رئيس الحكومة خلال الفتـرة 1984- 1989 ومن ثم رئيساً للجمهورية حتى وفاته سنة 1993 دورا رئيسيا فـي وضـع هـذه الإستراتيجية، إذ رأى ترابطاً وثيقاً بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيـا كحليـف ثمين، وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليميين.(سياري،1997, ص22)

لقد تزامنت هذه المتغيرات في السياسة الخارجية التركية مـع تغيـرات فـي الخلفية الداخلية لهذه السياسة، وقد كان أهم هذه التغيرات الداخلية وصـول التيـار الإسلامي إلى الواجهة السياسية في تركيا، بعدما كان ينظر إليـه طـوال العقـود الماضية على أنه تيار هامشي ليس له وزن في العملية السياسية التركية، حيث أدى وصول هذا التيار إلى الواجهة السياسية التركية إلى أن تعيد السياسة التركية تقييمها لخياراتها، حيث أخذت بعض الأوساط التركية تنظر إلى أن مكانة تركيـا الحقيقيـة وخيارها السياسي بأنه يجب على تركيا أن ترتبط بالدائرة الحضارية الإسـلامية لا بالخيار "العلماني" الذي يسعى للارتباط النهائي بالغرب، والسبب في ترسـيخ هـذا الاعتقاد أكثر فأكثر لدى الأوساط التركية هو مشاكلها المزمنة مع اليونان والرفض الأوروبي المستمر لقبولها في عضوية الاتحاد الأوروبي.

وبناء على ذلك فقد أدت هذه المتغيرات إلى بروز اتجـاهين أساسـيين فـي السياسة التركية:

1. اتجاه علماني، وتمثله الأحزاب العلمانية على اختلاف مشاربها والتي حملـت على عاتقها ارث (أتاتورك)، ويعد الجيش نفسه الحامي الأساسـي للعلمانيـة ولمبادئ أتاتورك، ويعتقد هذا الاتجاه أن تركيا دولة أوروبيـة وإن التغيـرات الجارية لن تغير من هذا الاعتقاد شيئاً سوى زيادة دور تركيـا الأمنـي فـي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
2. اتجاه إسلامي، وتمثله الاتجاهات الدينية والأحزاب الإسلامية، وفي مقـدمتها حزب الرفاه الذي حله الجيش وتحول لاحقاً إلى حزب الفضيلة، ويعتقـد هـذا الاتجاه أنه لابد من الانفكاك التدريجي عـن الغـرب ومؤسـساته والعـودة التدريجية إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية، وقد عبر عن ذلك مراراً (نجم الدين أربكان) زعيم حزب الرفاه والذي عبر عن رغبته في إقامة "اتحاد

للدول الإسلامية" يزيد من قوة هذه الدول في السياسة الدولية ويخلـصها مـن الهيمنة الغربية.

وهناك اتجاه ثالث ولكنه ضعيف تمثله بعض الأحزاب القومية، مثل الحركـة القومية، وحزب الوحدة العظمى وبعض الأجنحة القومية داخل الأحزاب العلمانيـة، وكذلك بعض أوساط حزب الفضيلة، حيث أن هذا الإتجاه له نظـرة توفيقيـة بـين الاتجاهين السابق الإشارة إليهما، إلا أنه وعلى الرغم من اختلاف تـصورات هـذه الاتجاهات إلا أنها تتفق جميعاً على ضرورة زيادة الدور التركي إقليمياً.

كثير من الأوساط التركية يعتقد أن المتغيرات الدولية والإقليمية والتحـولات الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبولتيكا الإسلامية، تفيد بـأن انتقـال مركز هذه الجيوبولتيكا إلى تركيا بدلاً من العالم العربي وإيران، وبناء علـى رأي هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية وإدخال إسرائيل في البنية الجيو- سياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى اتخاذ موقع طرفـي إسلامياً وإقليمياً، كذلك فإن إيران وبحكم وضع الشيعة كأقلية في العالم الإسلامي لن يكون لها سوى محور ثانوي في جغرافية العالم الإسلامي فيه وتحديداً في الجـزء الشرقي منه، في حين تعتقد هذه الأوساط أن تركيا تملك في "النظام العالمي الجديد" كل العناصر الضرورية والإستراتيجية التي تجعلها تحتل وتنتزع المركزيـة فـي العالم الإسلامي، ووفق هذه النظرة فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعداً أوروبياً وأورآسيوياً وإسلامياً. (نور الدين، 1997، ص22- 54)

وهناك بعض الساسة والمفكرين الأتراك وحتى الأجانب لهم نظرة متـشائمة وبعكس الاعتقادات السابقة حيث يرون أن التغيرات الجارية وضعت تركيـا أمـام تحديات قاسية أصعبها تفجر مشاكل داخلية بشكل خطير خاصة المـشكلة الكرديـة ذات التشعبات الكثيرة والمعقدة، ويتساءل هؤلاء الساسة حول هوية تركيا فيمـا إذا كانت تركيا دولة أوروبية أم آسيوية، أم شرق أوسطية؟ فرغم أن تركيا بلد له دور كبير في تاريخ العالم الإسلامي والإسلام، إلا أن تركيا الجمهوريـة التـي أسـسها أتاتورك عام 1923 حيث حظر بموجب الدستور كل نشاط إسلامي ، وقـد سـعى أتاتورك وخلفاؤه إلى اقتلاع الشعب التركي من انتمائه للحضارة الإسـلامية ومـن

هويته الإسلامية،(الزين، 1982, ص15-214)، ورغم خيار أتاتورك الاستراتيجي الذي رسمه لتركيا والمتعلق بالارتباط بالغرب، إلا أن تركيا الإسلامية طبقاً لحقائق التاريخ والجغرافية والدين جعلت الغرب ينظر على الدوام إلى هويتهـا "العلمانيـة" كهوية غامضة ملتبسة ينبغي التعامل معها بحذر وإلى التعامل مع الخيار التركي هذا في إطار الدور الوظيفي لأمنه وإستراتيجيته، في المقابل أدى الخيار الغربي لتركيا إلى نوع من السلبية والقطيعة بين تركيا والدول الإسلامية ولا سيما الجوار منهـا، فضلاً عن الخلافات بشأن عدد من القضايا كالمياه والأقليـات والحـدود والأمـن، إضافة إلى سوء الفهم المتبادل إزاء عدد من هذه القضايا، وقد زاد الأمـر إشـكالية انضمام تركيا إلى عدد من التجمعات الأمنية والاقتصادية والحضارية فـي وقـت واحد، فتركيا عضو في الحلف الأطلسي والمجلس الأوروبي، وتسعى إلى عـضوية الاتحاد الأوروبي ولكنها في الوقت نفسه عضو في منظمـة المـؤتمر الإسـلامي، وتسعى إلى إقامة "الجامعة التركية أو العالم التركي" مع الجمهوريات ذات الأصول التركية في آسيا الوسطى وذلك على غرار بعض المنظمات القومية، كجامعة الدول العربية أو الاتحاد الأوروبي الذي يضم كتلة من الدول الأوروبية.

وعلى الرغم من أن تركيا تقول إنها دولة علمانية في دسـتورها وقوانينهـا ونظام حياتها السياسي والإداري والاجتماعي، تفخر في الوقت نفسه بأنهـا دولـة إسلامية لها أمجاد عظيمة في التاريخ الإسلامي، وليس سراً أن أربكان أكثـر مـن مرة عبر عن رغبته في قيادة تركيا للعالم الإسلامي، وهذا خير دليل على أن تركيا تحمل في داخلها بعداً إسلامياً.(روبنس، د.ت، ص7- 35)

إن جغرافية تركيا الحيوية والمفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفـة، جعلت تركيا تعيش حالة جذب نحو هذه الدائرة الجغرافية المحيطة أو تلـك, وفقـاً للمصالح والأمن وعوامل التاريخ والثقافة، وإلى بلورة خيارات جديدة تبعـاً لهـذه العوامل في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية باستمرار، وانطلاقاً مـن هـذه النقطة بالذات تطرح مسألة الهوية نفسها من جديد على تركيا، على نحو هل تكمـن هويتها في انتمائها إلى المجموعة الإسلامية أم إلى مجموعـة الـدول الأوروبيـة؟ الواضح أن السؤال يشير إلى وجود انقسامات بين الأتراك حول هذه المـسألة، وإن

كان حجم التيار الذي يرى انتماءه إلى الدول الإسلامية في تزايـد، وبنـاء علـى استطلاع أجرته وكالة المعلومات الأميركية عام 1996، فقد كانت نتيجة الاستطلاع أن 47% من الأتراك يعتبرون أن تركيا جزءاً من المجموعة الإسـلامية و 27% يعتبرونها جزءاً من أوروبا في حين أن 15% يقولون بالرأيين.(سـياري، 1997, ص41)

إن بروز الجدل حالياً حول الهوية في تركيا ذو ارتباط بالصراع العلني-الخفي بين التيارات الإسلامية والنخب "العلمانية" التي تولت حكم تركيا منذ عام 1923، والتي تصر على إظهار هوية تركيا خارج الدائرة الإسلامية وارتباط تركيا بالغرب، وقد عمقت التحولات الجارية من أزمة الهوية في تركيا بين العلمانيين الراغبين بربط تركيا بالغرب باسم التحديث والعصرنة، وبين الإسلاميين الراغبين بالبقاء ضمن الحظيرة الإسلامية، ويرون في علمانية تركيا توجه مصطنع يهدف للقضاء على هوية تركيا الإسلامية وثقافتها الروحية الأصلية، ويحاولون إعادة الهوية القديمة المرتبطة بالدين شكلاً دون مضمون(زرنوقة، 1998، ص176-182)، وبناء على ذلك أصبحت مسألة الهوية بين هذين الاتجاهين إشكالية سياسية وفلسفية واجتماعية، فهي قضية تتعلق بالثقافة والقيم ونظام الحياة والعادات والملبس والمأكل، وبالتالي ستبقى مسألة إنجاز الهوية مسألة قائمة ومستمرة تشغل الأتراك في ظل الانقسام وعدم القدرة على حسم التناقض بين الهوية الشرقية الإسلامية والهوية الغربية العلمانية، بين التيار العلماني الذي يسعى للارتباط بالغرب بمؤسساته السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وبين التيار الإسلامي الرافض لهذا التيار ويريد الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.(الزين، 1982، ص97)

3.3 العلاقة التركية - الأوروبية

لقد سعت تركيا إلى الاندماج في الغرب، وحتى يتـأتى لهـا ذلـك قامـت بإجراءات قسرية بهدف إبعاد رموز المعارضة، كذلك عملت الحكومـات التركيـة المتعاقبة على بناء مؤسسات مستوحاة من الغرب في مجـالات إداريـة وسياسـية واقتصادية واجتماعية ، واتخذت الالتزامات المطلوبة في هذا الإطار إزاء الأحلاف

العسكرية الغربية، حيث دخلت تركيا عضواً في حلف الأطلسي في نيسان عام 1952، وفي حزيران عام 1959 تقدمت تركيا بطلب العضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة، ونجحت في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا عام 1963، وقد كان لأوروبا دور في تشجيع تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات والإجراءات التي تجعلها مؤهلة لتكون عضواً في الجماعة الأوروبية، كما أن أوروبا والغرب عموماً أعطت أهمية أمنية كبيرة لتركيا أثناء الحرب الباردة نظراً لموقعها المجاور لحدود الاتحاد السوفيتي السابق، وقد اتخذت تركيا مجموعة من الخطوات القانونية والاقتصادية والسياسية، ومنطلقها في ذلك هو بعث الهوية الأوروبية في تركيا باعتبار أن تركيا لها امتداد نسبته (3%) من مساحتها في أوروبا يبرر هذه الهوية، لاعتقادها بأن هذه الخطوات هي شهادة الدخول التي ستؤهلها لان تكون عضواً كاملاً في المجموعة الأوروبية من حيث الحقوق والواجبات، وقد أصبح هاجس النخبة التركية هو نيل العضوية الأوروبية حيث أن هذا خياراً تركياً من منطلق أنها دولة أوروبية بالمعنى الشامل للأوروبية، وأن ذلك ممكن باستكمال بعض شروط العضوية الناقصة اقتصادياً وديمقراطياً، والتي سيتم برأيهم تحقيقها مع مرور الوقت، بل وربما رأت هذه النخبة أن تركيا قد حققت بالفعل الشروط المطلوبة للعضوية (الأزعر، 1993, ص130)، وسعياً وراء ذلك فقد تقدمت تركيا عام 1987 بطلب للحصول على العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية، لكن طلبها قوبل بالرفض، إلا أن هذا الرفض الأوروبي ليس نهائياً نحو عدم قبول عضوية تركيا، وقد نجحت تركيا في عام 1995 بتوقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى إلغاء كامل للحقوق الجمركية والقيود الخاصة بالتحديد الكمي للسلع وعلى تطابق أسعار البضائع التركية والأوروبية، وكذلك إلى سياسات تفضيلية وإلى مقارنة وتقارب القوانين الجمركية.

في الجانب الأخر فإن الأوساط الإسلامية في تركيا ولا سيما حزب الرفاه المنحل يرى أن التوصل إلى هذه الاتفاقية قبل أيام من الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول عام 1995، كان القصد منه من الجانبين التركي والأوروبي هو وسيلة دعم للأحزاب العلمانية في مواجهة حزب الرفاه الذي فاز في هذه الانتخابات،

وفي العام نفسه أجرت تركيا جملة من التعديلات على المواد الخاصة باحترام حقوق الإنسان من خلال السماح للعمال والموظفين بالعمل السياسي، وخفض سن الانتخاب إلى 18 سنة والسماح للمعتقلين بالمشاركة في الانتخابات وزيـادة عـدد أعـضاء البرلمان من 450 عضواً إلى 550 عضواً، إضافة إلى مجموعة مـن التعـديلات الأخرى، إلا أن هذه الخطوات مجتمعة لم تكن في نظر الاتحاد الأوروبـي كافيـة لقبول عضوية تركيا، وفي كانون الأول عام 1997 جاء قرار بروكسل السلبي بشأن عضوية تركيا صدمة كبيرة في الأوساط الحكوميـة التركيـة، وكانـت الـصدمة مضاعفة لهذه الأوساط بسبب قبول طلب جمهورية قبرص لأن تصبح عضوا فـي الاتحاد الأوروبي.

ورداً على قرار بروكسل تجاه تركيا، فقد كان رد تركيا بأن أعلنت مقاطعتها لعدد كبير من اجتماعات المجالس الأوروبية التي هي عضو فيها، وهـددت بـضم شمال قبرص رسمياً إلى أراضيها، واتهم عدد من الزعماء الأتراك بيـنهم مـسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم وتانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القـويم الاتحـاد الأوروبي بأنه قد تحول إلى " ناد مسيحي"، في مقابل ذلك صعدت عدد من الـدول الأوروبية لهجتها تجاه تركيا بالتزامن مع موجة عنف شـنتها بعـض الجماعـات اليمينية المتطرفة في عدد من الدول الأوروبية وخاصة في ألمانيـا ضـد الأتـراك المقيمين في أوروبا.

وقد صرح رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) خلال زيارة نادرة لبروكسل لدعم محادثات انضمام بلاده للاتحاد الأوروبي بأن: "الانـضمام للاتحـاد الأوروبي يأتي ضمن أهم أولويات بلاده"، لكن في مسعى لعرض الـصعاب التـي تواجه المحادثات المتعثرة هدد اردوغان بإعادة النظر في دعم تركيا لمشروع خـط (غاز نابوكو) الذي يعتبره الاتحاد عنصرا حيويا بالنسبة لتطلعاته بتنويـع مـصادر الطاقة، وفي مقابل ذلك يطلب الاتحاد الاوروبي من انقره اصلاح دستورها وتحسين حرية التعبير ومنح المزيد من الحقوق للاقليات والحد من سلطات الجـيش، حيـث صرح اردوغان بأن تركيا تسعى لتنفيذ العديد من الاصلاحات التي طلبها الاتحـاد

الأوروبي من بينها القوانين التي تحكم النقابات العمالية، واننا لا نطلب امتيازات ما نطلبه هو المساواة والمعاملة العادلة.(اردوغان، 2009، ص21)

وما الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا في عضويته هي في الحقيقة تبدو أسباباً قوية لرفض عضويتها في المدى المنظور، أما أهم أسباب رفض هذه العضوية هي:

أ - الاختلاف والتباين الحضاري: إن الاختلاف الحضاري بين تركيا وأوروبا يعد من أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الاتحاد، والتي لا تظهره أوروبا علناً، إذ أن عضوية الجماعة الأوروبية تقتصر على دول أوروبية مسيحية، إضـافة إلى أن الجماعة الأوروبية ذات قيم ثقافية وسياسية واجتماعية مشتركة مختلفة عن تركيا، والكثير من الأوساط السياسية الأوروبية تنظر إلى تركيا على أنها بلد غير أوروبي حتى وإن كان جزء منها يقع داخل أوروبا، وفي ظل صعود التيار الإسلامي في تركيا باتت أوروبا تأخذ البعد الإسلامي في تركيـا بعـين الاعتبار في حين تريد أوروبا تأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينيـاً وفكريـاً واقتصادياً، وميثاق الاتحاد يؤكد على هذه المسألة، صحيح أن أوروبا قد تقبـل بعض الدول في عضوية عدد من مؤسساتها لأسباب تحتمها عليها مـصالحها الاقتصادية والسياسية الدولية، لكن ذلك لا يعنـي القبـول بإدمـاج الآخـرين المختلفين حضارياً ودينياً وثقافياً في بعدها وانتمائهاالحضاريين.(خليفة،1991، ص167- 179)

وفي الواقع، يعد الاختلاف بين تركيا وأوروبا من أهم أسباب رفض الاتحـاد الأوروبي تركيا في عضويته، فمسألة الاختلاف الحضاري بالنسبة للأحـزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد تعد مسألة حاسمة، وتعتقد هذه الأحزاب أنه يجب على تركيا التفريق بين الرغبة الأوروبية في تطوير العلاقات معهـا وبين مسألة قبولها عضواً في الاتحاد، فقد جاء في البيان الذي صدر في نهاية لقاء الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد في الرابع من آذار عـام 1997 "أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي غير ممكن في المدى القريـب ولا في المدى البعيد، نؤيد تعاوناً مكثفاً جداً مع تركيا، ولكن مشروع أوروبـا

هو مشروع حضاري وهناك اختلاف حضاري بين تركيا وأوروبـا". (نـور الدين، 1998, ص44)

ب- الخلافات التركية- اليونانية: وفي مقابل السعي التركي الحثيث للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد كان لموقف اليونان دور رئيسي في عرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي باستخدام اليونان حق الفيتو ضد انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد، كذلك ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه، والسبب في الفيتو التي استخدمته اليونان ضد تركيا، هو الخلافات التركية- اليونانية المزمنة والعديدة والتي تثير توتراً دائماً في العلاقات التركية- اليونانية والأوروبية، كذلك نجحت اليونان في تجميد العديد من المساعدات الأوروبية المخصصة لتركيا، كما ترفض اليونان الضغوط الأمريكية المطالبة بتغيير موقفها تجاه قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.(الحياة اللندنية، العدد 2889، 18/6/ 1998)

ج- الديمقراطية الناقصة: ترى أوروبا أن سلوك أنقرة في الجوانب التالية يعد من الأسباب التي تدفع بأوروبا رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ومـن هذه الأسباب:

1- العنف الذي تمارسه تركيا ضد الأقليات القومية فـي الـداخل وخاصـة الأكراد.

2- عدم اعتراف تركيا بخصوصية الشعب الكردي وهويته.

3- قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية .

4- تدخل الجيش في الحياة السياسية.

هذه القضايا بمجملها في نظر أوروبا معايير سياسية ثقافية لقبـول عـضوية تركيا، وقد شكل سلوك أنقرة العسكري ضد الأكراد أحياناً كثيرة سبباً في توتر العلاقات مع العديد من الدول الأوروبية خاصة بين المانيا وتركيا.

د - العامل الاقتصادي: يعتبر عدد سكان تركيا من الأسباب التي تثير قلق أوروبا وخوفها، وكذلك الوضع الاقتصادي التركي حيث بلغ العجز المالي 400% في الربع الأول من عام 1998، والمديونية العالية (80 مليار دولار عام 1997)،(الضبع، 1998, 202-206)، إضافة لتزايد البطالة وأوضاع الريف ومعدلات التزايد السكاني مقارنة مع الدول الأوروبية، حيث تتخوف أوروبا

من انسحاب هذه المشاكل وتبعاتها على الوضع السكاني والاقتصادي فيها، والإخلال بالبنية السكانية والاقتصادية لدولها في وقت تتصاعد فيه موجات اليمين المتطرف في معظم دول أوروبا مطالبة بوضع حد لهجرة الأجانب وترحيلهم من أوروبا، إذ يعيش في المانيا وحدها نحو مليوني تركي، وفي الواقع رغم هذه الأسباب القوية لرفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، إلا أن النخبة السياسية التركية تعتقد أنه لا بديل عن خيار تركيا الأوروبي، وتؤكد أن العدول عن هذا الخيار يعني إسقاط 200 سنة من تاريخ تركيا الحديث.(حيدري،1981، ص128)

4.3 العلاقة التركية - الأمريكية

وعلى صعيد علاقات تركيا مع المحيط العربي وإسرائيل والولايات المتحـدة في فترة الحرب الباردة، فقد أقامت تركيا منذ بداياتها العديد من العلاقات سواء مع دول عربية أو أوروبية أو أمريكا أو إسرائيل وذلك تبعاً لمصالحها ومـا تفرضـه الظروف والمستجدات الدولية، وفي ذلك فقد اتسمت علاقات تركيا مـع الولايـات المتحدة بشيء من الثبات، فقد جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "الاحتواء" الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة انطلقت في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي هو الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي الـسابق، وقـد أقيمـت علـى الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار، مقابل ذلك حصلت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلـى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي، ورغم أن العلاقات بينهما مرت أحياناً بفترات توتر لا سيما في أعقـاب تفجـر الأزمـة القبرصية عام 1974، إلا أنها كانت ترتقي دوماً إلى الأفضل خاصة بعـد توقيـع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في 10 كانون الثـاني عـام 1980 والتي أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة، حيث جاءت هذه (الاتفاقية) عقب قيام الثورة الإسـلامية فـي إيـران والاجتيـاح

السوفيتي لأفغانستان، كما أن تركيا استفادت من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية، إضافة لزيادة المساعدات المخصصة لها، وقـد وصلت المساعدات السنوية لها من الولايات المتحدة في عام 1985 إلى 934 مليون دولار بعد أن كانت عام 1980 بحـدود 400 مليـون دولار. (حيـدري، 1981, ص165).

تعد تركيا حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فقد ساهمت هذه الدولـة منذ اندلاع الحرب الباردة في عملية الاحتواء الفعال للاتحاد السوفيتي عبر قيامهـا بحراسة الخاصرة الجنوبية الشرقية للتحالف الأطلسي، إلا أنه على الـرغم مـن أن أهميتها الاستراتيجية تغيرت بعد زوال الامبرطورية السوفيتية، لكنها لـم تتـضاءل (كرامر، 2001, ص 236-239)، وحيث أن تركيا حليفة للولايات المتحـدة فـإن القوات الأمركية كانت تتوزع على ما يقرب من عشرين قاعدة يطلق عليها "منشآت الدفاع المشترك" وهي تخضع للسيطرة الأمريكية التركية المشتركة، ويتمثل الـدور الرئيسي للقواعد العسكرية في تركيا بالقيام بمهام التحـذير الالكترونـي المبكـر، والاستطلاع وعمليات القتال الجوي، ومن هذه القواعد قاعدة سنوب علـى البحـر الاسود، وهي محطة انذار مبكر على درجة عالية جدا من الاهمية، وقاعدة ديار بكر للاستطلاع والتحذير على الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا بـالقرب مـن سـوريا، وقاعدة انجيرليك الجويى التي تقع جنوب وسط تركيا وعلى مقربة أيضا من الحدود مع سوريا، وقاعدة كارا مورسيل الجوية على الساحل التركي من بحر ايجه بالقرب من ازمير والتي هي في نفس الوقت مقر القوة الجوية التكتيكية الـسادسة التابعـة لقيادة حلف الاطلسي والمخصصة بصورة رئيسية لاغراض الحرب الجوية في هذه المنطقة، بالاضافة لوجود شبكة اليكترونية ضخمة للتجسس وجمع المعلومات يشرف عليها عسكريون امريكيون، وهي موزعة في عدة مناطق متفرقة يقع معظمها على ساحل البحر الاسود وفي شمال شرقي تركيا بالقرب مـن الحـدود مـع الاتحـاد السوفيتي، كذلك كان من تركيا يجـري رصـد تحركـات الاسـاطيل الـسوفيتية الحربيةوالتجارية التي تمر عبر المضايق التركي، خاصة وان الموقع الجغرافي لهذه المضايق يجعلها مركزا مثاليا لتجميع مثل هذه المعلومات عن تطور مستوى التسليح

البحري السوفيتي لتقييم القدرات القتالية لهذه السفن الحربية الراداري فيها وكـذلك نوعية تسليحها وعمق الغاطس فيها مما يساعد على تحديد حمولتها (مقلـد، 1983، ص83-84)، ورغم أن بعضهم توقع اضـمحلال أهميـة تركيـا ودورهـا فـي الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد الـسوفيتي، إلا أن التوقعات لم تكن صحيحة تماماً، ففي إطار المتغيرات الدوليـة وإعـادة الولايـات المتحدة رسم إستراتيجيتها العالمية، برز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعه الجيو-سياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا قادر على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسـيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن، وما زاد من أهمية تركيا ظهور مصادر جديدة للطاقة أي النفط والغاز بكميات كبيرة في دول حـوض بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقـة الجـذور، وبذلك تأمل الولايات المتحدة أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني ولـيس بالصيغة الإيرانية للراديكالية الإسلامية، ويؤكد تقرير إستراتيجية الأمـن القـومي الصادر عام 1997 "أن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في إحـدى أكثـر مناطق العالم حساسية تُخدم على نحو جيد بوجود دولة تركية ديمقراطيـة علمانيـة مستقرة ذات توجه " غربي"، مقابل التصور الأمريكي هذا تحرص تركيا على توطيد علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة أكثر فأكثر بغية الحصول على مساعدتها في مواجهة المشكلات المختلفة وللضغط على العواصم الأوروبية للتخفيف من حدة معارضتها لدخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وما يعكـر صـفو العلاقـات التركية الأمريكية أحياناً تلك التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين الأمريكيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأسلوب الدموي الذي تنتهجـه المؤسـسة العـسكرية التركية ضد أكراد تركيا، علماً بأن واشنطن تتجاهل عن عمد أوضاع الأكراد فـي تركيا على مذبح الاعتبارات الإستراتيجية، فيما تنسق في الوقت ذاته مع أنقرة بشأن أوضاع أكراد العراق، سواء في إطارات قوات الحماية الدولية المتمركزة في جنوبي شرق تركيا أو في إطار رعاية المصالحة بين الأطراف الكرديـة المتنازعـة فـي شمالي العراق.

وفي الواقع إن العلاقات التركية الأمريكية هي علاقات إستراتيجية محورية مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته حيث تتقاطع المصالح والمواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية في العالم.(كيلاني، 1992، ص7)

5.3 تركيا والدائرة الإسلامية

منذ تأسيس الجمهورية التركية لم تعط تركيا أهمية كافية لإقامة علاقات إيجابية مع العالم الإسلامي، إلا أنه مع المتغيرات الدولية تسعى تركيا إلى إقامة علاقات متوازنة مع الدول الإسلامية.

1.5.3 تركيا والعالم العربي:-

إن السياسة التركية في التسعينات تجاه العالم العربي والإسلامي انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

1 . إن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي حول دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيداً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2. إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيو- أمني لتركيا.

3. إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر

والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية وبخاصة العربية منها، التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

4 . إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل، هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية وبكونه امتداداً للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأميركية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق الأوسطي الجديد محكوم إلى حـد بعيـد بالإستراتيجية الأميركية- الإسرائيلية (نور الـدين،1997, ص 233- 244)، ومحكوم أيضاً بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصاً على الأصعدة الأمنية والعسكرية والإستراتيجية.

5. تركيا بدورها شهدت تغييرات متسارعة في الـداخل أهمهـا صـعود التيـار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعـوام 1995- 1996، وهذا العامل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكـون لـه اعتبـار ووزن في السياسة الخارجية التركية، حيث يعمل التيـار الإسـلامي جاهـداً للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.

وتمثل التسعينات عهد تحول في علاقات تركيا بالشرق الأوسط والغرب، في إدراك تركيا أنها تبتعد أكثر فأكثر عن أوروبا سياسـياً مقابـل الإحـساس بإعـادة اكتشاف ذاتها ضمن دائرة تشمل البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإيـران والعـالم العربي، وباتت فئات واسعة من النخبة الفكرية والسياسية والعسكرية في المجتمـع التركي ترى أن الاتجاه نحو المنطقة العربية لا يجب أن يقتصر على مـا تحـدده الإستراتيجية الغربية، لأن ذلك يضعف الدور التركي ولا يقويه ويجعله دوراً تابعـاً وعميلاً.(خليفة، 1991, ص131-140)

وانطلاقاً من مسائل الأمن اتجهت تركيا بعد حرب الخليج الثانية إلـى القيـام بدور مؤثر في رسم تفاعلات المنطقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد شهدت العلاقات التركية مع عدد من الدول العربية الخليجية والمغاربية ومصر والأردن تطورات إيجابية في مجالات التجارة والنقـل والرسـاميل والـصناعات والمشاريع الاقتصادية، في حين شهدت العلاقات التركيـة- الـسورية والتركيـة-

العراقية توتراً متزايداً بسبب مشاكل قديمة متجددة فرضها الثابت الجغرافي والحدود المشتركة والاتفاقات الدولية التي رسمت الحدود بين هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى. (سري الدين، 1997، ص42-43)

ومن هذه المشاكل قضيتا لواء الاسـكندرونة والموصـل، وقـضية الميـاه بتفريعاتها المختلفة:-

أ - المشاكل التركية – العراقية السورية:

1. قضية المياه ، وسيرد ذكرها لاحقا.
2. قضيتا لواء الاسكندرونة والموصل:

لا تزال مشكلة لواء الاسكندرونة إحدى المشاكل القائمة بين سورية وتركيـا والتي تطفو إلى السطح من وقت إلى آخر، وتلقي بظلالها علـى العلاقـات بـين البلدين، وترجع مشكلة لواء الاسكندرونة إلى 1921/10/20 عندما أقـرت فرنـسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سورية وتركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء، علماً بأن فرنسا كانت قد أقرت في وثيقة رسمية عام 1920 بتبعيـة اللواء لسورية، وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلاً لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص، وتقديم التسهيلات للأتراك منها جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللـواء، وتضخيم الوجود السكاني التركي فيه، وفي إطار خطة لفصل اللواء عـن سـورية وضمه إلى تركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقـرة للصداقة وحسن الجوار في 1926/5/30، واتفاقية أخـرى للغـرض نفـسه فـي 1926/6/22، وفي عام 1938 أجرت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات في اللواء زورت نتائجها وبموجبها حققت الأقلية التركية أغلبية في المجلـس الأعلـى لإدارة اللواء، وقد فاز الأتراك بـ 22 مقعداً والعرب السوريون بـ 18 مقعداً، وفي العام نفسه اجتاحت القوات التركية اللواء دون أن تتحرك فرنسا (الدولة المنتدبـة علـى سورية) ضد الاجتياح التركي، وهكذا تآمرت فرنسا وتركيا على سلخ اللـواء عـن سورية، فقد وقّع البلدان في 1939/6/23 اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في السيادة التركية وأصبح يعرف باسم "هاتاي" (زرقة، 1993, ص471-475)، حيث أن سورية لم تقبل بضم اللواء إلى تركيا ولا تعتبر قضية اللواء انتهت، فحتـى الآن

لا يزال موقع الاسكندرونة يظهر على الطوابع والخرائط السورية، إلا أن ظـروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سورية في تشتيت جهودهـا وتوسـيع جبهـات المعركة جعلها تؤجل هذا الملف، وإذا ما توصلت سورية إلى اتفـاق سـلام مـع إسرائيل فإنه يتوقع أن تبدأ سورية بفتح ملف اللواء مع تركيا، وفي مـؤتمر نظمـه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام 1994، وشارك فيه خبراء مـن سـورية وتركيا والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم فـي تجديد المطالبة بلواء الاسكندرونة عن طريق الأمم المتحدة، وقد أبدت تركيا ردوداً غاضبة تجاه الإعلان السوري هذا، بل أعلنت تركيا أن سورية تحتل مناطق حدودية تقدر بنحو خمسين كيلو متراً على طول الحـدود بـين البلـدين.(المـدني، 1998, ص220)

أما بالنسبة لمشكلة الموصل، فمع انهيار العراق إثر حرب الخلـيج الثانيـة، بدأت بعض الأوساط التركية تتحدث عن مصالح حيوية لتركيا في شمال العـراق، ورغم نفي أنقرة الرسمي وجود أطماع تركية فـي هـذه المنطقـة، إلا أن جملـة سلوكيات أنقرة والتصريحات الغامضة للمسؤولين الأتراك بشأنها تؤكد غير ذلـك، ففي 6 تموز 1994 كشفت صحيفة حريت (HORYAT) التركية عن خطة كان قد أعدها الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال لتقسيم العراق إلى ثلاث دويـلات: عربية وكردية وتركمانية، وحسب هذه الخطة يمكن تأسيس فيدراليـة تركيـة مـع الدويلة الكردية والتركمانية أي ضم منطقة الموصل وكركوك الغنية بالنفط، كما أن الحزب القومي التركي المتطرف يتمحور أحد مطالبه حول ضم شمال العراق إلـى تركيا باعتباره جزءاً من تركيا اقتطع منها تحت الضغط البريطـاني، لـذا يؤكـد ضرورة استعادته.

وقد طالب الرئيس التركي سليمان ديميريل صراحة في 1995/5/3 بإعـادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، واسترداد إقلـيم الموصـل (معـوض، 1998، ص40)، ولوحظ بعد حرب الخليج الثانية اتساع حدة نطـاق العمليـات العـسكرية التركية في شمال العراق، ومنها عملية فولاذ 1997 في الفترة مـن 1997/5/14 إلى 1997/6/21 حيث وصلت القوات التركية في يومها العاشـر إلـى مـشارف

الموصل، فضلاً عن أن هذه العمليات وما تبعها من عمليات كعملية "فجر" في أيلول عام 1997 كانت مقدمة لإعلان المنطقة الأمنية التركية في شمال العراق في 1997/10/22 على امتداد الحدود العراقية التركية ولعل هذا السلوك دفع بالكثيرين إلى التساؤل هل رماد حرب الخليج الثانية وانهيار العراق أنضجا المطالبة التركية بشمال العراق، تلك المطالبة التي لم تتوقف منذ مؤتمر فرساي عام 1919.

ب - المشكلة الكردية:

تعد المشكلة الكردية واحدة من المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة في العراق وإيران وتركيا، مع وجود أعداد منهم في سورية ولبنان وأرمينيا وأذربيجان. وكذلك لأسباب أمنية، فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسورية، وإيران وتركيا، كما أضحت لها أبعاد غربية، كأولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة الأخير بين مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد تحفظت أنقرة تجاه الاتفاق المذكور ورأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق. ورغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد السكان الأكراد، إلا أن الإحصائيات على تباينها تشير إلى أن عددهم يبلغ نحو 20 إلى 30 مليون نسمة وبذلك يشكلون أكبر أقلية قومية محرومة من كيان خاص بهم، وأكبر نسبة للأكراد هي في تركيا، وتشير المصادر الكردية إلى أن عددهم في تركيا يتراوح بين 16 و 18 مليون نسمة في حين تشير المصادر المحايدة إلى أن عددهم يتراوح بين 10 و 12 مليوناً فيما تقول المصادر التركية الرسمية أن عددهم لا يتجاوز ستة ملايين (الموصلي، 1991, ص67-81)، وتبلغ نسبة مساحة كردستان تركيا نحو ربع المساحة الإجمالية لتركيا ومعظم الأكراد في تركيا يسكنون ثلاثة عشرة ولاية في جنوب شرق الأناضول ويعيش نحو مليون كردي في غرب

الأناضول إما هجروا قسراً أو هاجروا طلباً للعمـل والـرزق. (عيـسى، 1992, ص372-373)

ومنذ ذلك الوقت حاولت تركيا وما زالت إنكار الهوية القومية للشعب الكردي في تركيا بشتى الوسائل السياسية والقانونية والأمنية وقد سمتهم بـ"أتراك الجبـال" إلا أنه وعقب حرب الخليج وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العـراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المـسألة إلـى واجهة الأحداث التركية في الداخل والخارج وأضحت مدرجة في جـدول أعمـال السياسة الداخلية والخارجية التركية. ففي الداخل تصاعدت حـدة عمليـات حـزب العمال الكردستاني PKK الذي يخوض حرباً دموية ضد الدولة التركية منذ آب عام 1984، وقد وصلت ضحايا هذه الحرب من الجانبين إلى نحو ثلاثين ألف قتيل وفي الخارج أسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية فـي شمال العراق حيث تخشى تركيا من انسحاب آثار هذه الدويلة مستقبلاً على أكـراد تركيا.

ورغم أن تركيا شاركت في "قوات الحماية الدولية" التي تركزت فـي قاعـدة انجرليك التركية في عام 1991 بهدف حماية أكراد العراق من هجمـات محتملـة ضدهم من قبل القوات العراقية، وحرصت تركيا على تبني سياسة أكثـر مرونـة وانفتاحاً من قبل إزاء الأكراد في مناطقها الجنوبية- الشرقية، فقـد أقـر البرلمـان التركي 1991 مشروع قانون "مكافحة الإرهاب" الذي نص على إلغاء القانون رقـم 2932 الصادر عام 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد 141-142- 163 من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الأيديولوجية، والمقـصود بـذلك إنشاء أو الانتماء إلى عضوية أحزاب دينية أو يسارية (معوض، 1994, ص 92-124)، إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية فقد تفاقمت المشكلة الكردية في الداخل التركي أكثر فأكثر ووسعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحـزاب التركيـة والجيش، وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وباتـت الحـرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية سنوياً نحـو (10) مليـارات دولار.(عوني، 1998, ص41)

خارجياً أدت هذه المشكلة إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع سوريا وإيران حيث تتهم تركيا هاتين الدولتين بدعم حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركية، كما أن الاجتياحات العسكرية التركية المتكررة لشمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب المذكور وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد الحدود العراقية- التركية أدى إلى التوتر في العلاقات التركية مع سورية بالدرجة الأولى والعراق وإيران بالدرجة الثانية خاصة بعد أن ربطت أنقرة بين مشكلة الأمن "الإرهاب" والتوصل إلى اتفاقية مع سورية والعراق بشأن مياه نهري دجلة والفرات وكذلك توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل من خلال عقد سلسلة اتفاقيات عسكرية معها، وجاءت الأزمة التركية السورية الأخيرة في تشرين الأول عام 1998 والتي انتهت بتوقيع اتفاقية أضنة بين البلدين في التاسع والعشرين من الشهر نفسه ومن ثم اختطاف تركيا لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في منتصف شباط 1999 من العاصمة الكينية نيروبي وما تبع ذلك من ردود فعل كردية غاضبة داخل تركيا وكذلك في العواصم الأوروبية والآسيوية ضد المصالح التركية، إضافة إلى مطالبة دولية واسعة بإيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية في تركيا، هذه الأمور وغيرها أظهرت عمق المشكلة الكردية في تركيا وارتباطها بالسياسة الخارجية لتركيا وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

وفي الواقع أضحت هذه المشكلة ملفاً دائم التوتر في العلاقات التركية الخارجية ليس مع سورية والعراق وإيران فحسب بل مع أرمينيا وروسيا واليونان وقبرص وألمانيا وهولندا إضافة إلى عدد من الدول الأوروبية الأخرى، حيث تصر أنقرة على القول إن المشكلة هي من صنع الخارج وإنها مشكلة "إرهاب" في حين أنها في جوهرها مشكلة تركية داخلية مزمنة يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة قرون عندما كانت ولايات كردستان داخل الدولة العثمانية تتمتع بأشكال من الحكم المحلي والذاتي (زكي، 1945, ص276-436)، فيما تنكر الحكومات التركية المتتالية منذ 1923 وحتى الآن هذه المشكلة.

والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب

العسكرية في الداخل، تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالاً من التعاون الأمني والسياسي، وترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلين الكرديين المتحاربين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

وتهدف تركيا من وراء هذه السياسة :

أولاً: تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا.

ثانياً: استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي، ولكن الثابت في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق وتلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران والعراق وسورية في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق وسيادته، ومعارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق. (كيلاني، 1992، ص60-61)

وبسببها تتعرض العلاقات بين تركيا من جانب والعراق وسوريا من جانب آخر إلى توتر مستمر، ورغم المحاولات المتبادلة من الجانبين لتسوية الخلافات وتنقية الأجواء وبدء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان آخرها زيارة معاون وزير الخارجية السوري عدنان عمران إلى أنقرة في تموز 1998 إلا أن هذه المحاولة وغيرها من المحاولات السابقة لم تنجح في تصحيح الأجواء السلبية بين البلدين، خاصة في ظل إصرار تركيا على ربط موضوع المياه بمشكلة "الإرهاب" وتوطيد تحالفها العسكري مع إسرائيل، وكانت سورية وتركيا وقعتا اتفاقات في عامي 1992- 1993 بشأن أمن الحدود بين البلدين. (نور الدين، 1994، ص30- 32)

2.5.3 علاقة تركيا مع إيران

تظل العلاقات التركية الإيرانية عاملاً مهما في صناعة الحدث في المنطقة العربية، فهاتان الدولتان و هما من دول الأطراف المجاورة للمنطقة لهما تاريخ

طويل من الصراع في المنطقة، فإيران ممثلة في الإمبراطورية الفارسية دخلت في حروب طويلة مع الدولة الإسلامية الناشئة التي تمكنت من إسقاط عرشـها ودخـل الفرس في الإسلام، أما تركيا فقد كانت لها شأن كبير أيام الخلافة العثمانيـة التـي مدت سيطرتها على المنطقة وتقبلها العرب بطيب خاطر باعتبارها تجديد للإسـلام في مجاله العسكري والفتوحات، وفي نظرة تاريخية للعلاقات التركية الإيرانية يتبين بأن الطموحات الإيرانية التركية تقاطعت بشكل ملحوظ إبان سيطرة الدول الصفوية على إيران وسطوع نجم الدولة العثمانية حيث يرتبط تاريخ العلاقات بينهم في جانب مهم منه بالعلاقات بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، والسرد التاريخي يظهـر بأن الصفويين بحروبهم ضد الدولة العثمانية قاموا بتفكيك وحدة الدولة الإسـلامية، وأن الانتماء الحقيقي لشيعة الدولة الصفوية ليس إلي الإسلام وإنما للعرق الفارسي، وأن الجانب الآخر من أثر الدولة الصفوية الذي لا يجب أن ننساه هو حروبها لدولة الخلافة الإسلامية وتعاونها مع الأعداء من البرتغال ثم الانجليز ضد المسلمين.

وحيث أن تركيا وإيران كل منهما يعمل ضمن استراتيجيات تحقيق مـصالحة، لذلك ترتكز الإستراتجية التركية في العالم على عدة محاور:

1. محاولة الدخول في النادي الأوروبي والاستفادة من مزاياه.
2. مد شبكة من المصالح الاقتصادية مع العالم العربي.
3. إيجاد موطئ قدم في القوقاز وآسيا الوسطى.
4. دعم وحدة الأراضي التركية.
5. تثبيت النموذج العلماني.

لذلك يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأنها "ليست حميمة ولا عدائية" ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع "العثماني- الصفوي"، وأسـباب معاصـرة تتعلـق بالأيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تعتقد "تركيـا العلمانيـة" أن "إيران الراديكالية" تشكل خطراً على نظامها العلماني، وتـرى أن صـعود التيـار

الإسلامي في تركيا سببه إيران التي تمارس جهوداً لتصدير الثورة إلى تركيا، في المقابل ترى إيران أن الحكومة التركية التي تحارب الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم "حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية" وكذلك علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى علاقتها الوثيقة مع إسرائيل والتي تتوطد يوماً بعد آخر وترتقي إلى مستوى الحلف، ترى طهران أن مجمل السياسة التركية هذه تشكل تحدياً لسياستها الخارجية.

في الوقت نفسه، تتقاسم أنقرة وطهران الهموم الأمنية المشتركة عبر الحدود، فالاتفاق الأمني الموقع بين البلدين في أيلول عام 1992 لم يحقق الثقة الكاملة بشأن المسائل الأمنية، وأنقرة تتهم طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وللإسلاميين في تركيا، فيما طهران تتهم أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

اقتصادياً مع انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا برز عنصر جديد في العلاقات التركية- الإيرانية، وقد تمثل هذا العنصر في المنافسة على ربط هذه الجمهوريات اقتصادياً بمشاريعها الإستراتيجية خاصة في مجال مشاريع النفط والغاز، وسيرد تفصيل تأثير البعد الإيراني وعلاقته مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن روسيا وتقاطع هذه العلاقة مع المصلحة التركية.

أما بالنسبة لباقي الدول الإسلامية: دول الخليج العربي ودول المغرب العربي ومصر ونيجيريا وباكستان واندونيسيا وماليزيا، فلا تكاد تكون هناك مشكلة سياسية بالمعنى الخلافي بين تركيا وهذه الدول، إنما تسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول وتأسيس مجموعات اقتصادية معها كمجموعة الدول الثمانية: تركيا، مصر، باكستان، إيران، بنغلادش، نيجيريا، ماليزيا، واندونيسيا، والتي تأسست عام 1997 وقد عقد المؤتمر الأول لرؤساء المجموعة في استانبول في حزيران 1997 وتحرص تركيا على تصدير منتجاتها وخاصة المواد الغذائية وبعض الآليات ومؤخراً الأسلحة إلى هذه الدول واستيراد المواد الأولية منها لا سيما النفط والغاز.

6.3 العلاقة التركية- الإسرائيلية

تميزت العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ البداية بالتحسن المستمر في كافـة المجالات، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في آذار عام 1949 وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950، ورغم أن العلاقات بينهما مرت ببعض المحطات التي شهدت فيها تراجعاً شكلياً في مجال التمثيل السياسي كما فـي عـام 1956 على أثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي، وعام 1980 علـى أثـر إعـلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت متينـة وقويـة، ومنذ مطلع التسعينات تشهد هذه العلاقات المزيد من التحسن في المجالات والصعد المختلفة، ويعمل البلدان على تطوير علاقاتهما تجاه التكامل فـي منطقـة الـشرق الأوسط على أساس أنهما الحليفان الاستراتيجيان للولايات المتحدة في المنطقة، وقد تطور الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي الذي تم توقيعه في شباط عـام 1996 إلى حلف عسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقـة لا سـيما سورية، فالاتفاق يسمح للطيران الحربي الإسرائيلي باستخدام الأجـواء والقواعـد التركية، هذا الاتفاق الذي لا سابق له في الشرق الأوسط أعطى لإسـرائيل قـدرة استطلاعية هائلة في سبر أجواء المنطقة وجمع المعلومات عـن بلـدانها، وكانـت المناورات التركية- الإسرائيلية- الأمريكية التي جرت في بداية عام 1998 قبالـة الشواطئ السورية على بعد لا يزيد عن مئة كيلومتر تحت عنوان "الحورية الواثقة" إحدى نتائج هذا الاتفاق.

1.6.3 مظاهر وأبعاد العلاقة

رغم أن التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي يثير الخوف والقلق لدى الدول العربية والإسلامية من عودة سياسة الأحلاف العسكرية إلى منطقة الشرق الأوسط، فإن تركيا لا تعطي للرفض العربي والإسلامي أهمية وتتجه أكثر فأكثر إلى توطيـد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل وفي مختلف الصعد، ومن أبرز مظاهر هذا التعاون في السنوات الأخيرة:

1- الزيارات المتبادلة والمكثفة لكبار المسؤولين العسكريين والسياسيين بين البلدين على مستوى وزراء الدفاع وهيئة الأركان والاستخبارات ومدراء الأقسام ورؤساء الحكومة، وقد جرت العادة في كل زيارة أن يتم الإعلان عن التوصل إلى اتفاقات عسكرية جديدة بين البلدين وبعضها سرية مع تصريحات بأن هذه الاتفاقيات ليست موجهة ضد أحد.

2- توقيع العديد من الاتفاقات العسكرية الهامة في مجال صناعة الأسلحة، فمنذ توقيع اتفاق شباط عام 1996 تم التوصل إلى 16 اتفاقية جديدة في مجال التعاون العسكري، أبرزها الاتفاق على إنتاج صواريخ متوسطة المدى 500 كم ذات قدرة توجيه عالية في ضرب الأهداف المتنوعة. (دلي،1998)

وقد صرح صدقي اورون وهو جنرال تركي يعمل مستشاراً لوزارة الدفاع التركية، بأن تركيا مهتمة بشكل رئيس بالدبابات الإسرائيلية من طراز ميركفاه كشريك محتمل لبرنامجها المتعلق بإنتاج 800 دبابة في صفقة تقدر بحوالي 3.2 مليار دولار أمريكي (صحيفة الرأي، العدد13593، 1997/11/28، ص 1)، والهدف من شراء هذه الدبابات هو للحلول محل الدبابات التركية أم 60، حيث يقضي الاتفاق بتصنيع هذه الدبابات في تركيا، وكذلك توقيع اتفاقية بقيمة 600 مليون دولار لتحديث 54 طائرة مقاتلة تركية من نوع فانتوم أف 4 في إسرائيل، واتفاق إنتاج مشترك لصواريخ أور- بوباي- 11 تعمل على طائرات اف 16 واف 4، وقد اشترت تركيا 200 صاروخ من نوع بوباي- 1 عام 1997 من إسرائيل.(دلي،1998)

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تعاون إسرائيل مع تركيا لإقامة مشاريع مشتركة للصناعات العسكرية المختلفة يخضع للموافقة الأمريكية، وذلك لأن إسرائيل وتركيا قد اتفقتا في إطار التعاون الاستراتيجي بينهما، على أن لا تزود إسرائيل دولة أخرى بالتكنولوجيا العسكرية الأمريكية. (جريدة الدستور، 1998/7/28 ، ص 19،1).

3- تطوير التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية والاستخبارات، وتبادل المعلومات حيث أقامت إسرائيل بالاتفاق مع تركيا مراكز استخباراتية في جنوب

شرق تركيا، وكذلك في شمال العراق، ومنها مشترك مع الولايات المتحدة تحت اسم وحدة 200 مهمتها جمع المعلومات عن البلدان المجاورة (سورية، العراق، إيران) وذلك باستخدام معدات خاصة بالجاسوسية الإلكترونية، مقابـل ذلـك أن تقوم إسرائيل بتزويد تركيا بمعدات وأجهزة رصد وشبكات راداريـة متطـورة لتجهيز المنطقة الأمنية التي أعلنتها في شمال العراق. (دلي،1998)

4- تحديث الجيش التركي على مراحل، حيث رأت تركيا أن مساهمة إسرائيل في تحديث قواتها العسكرية سيجعلها مؤهلة لان تـساهم بفاعليـة فـي المجـال الإقليمي، أي في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، هذا فـي ظـل قـوة اقتصادية تتمتع بها، وموقع استراتيجي مهم، ومن شأن ذلك أن يتيح لها القيام بدور إقليمي بارز في المجالات السياسية والاقتصادية والعـسكرية والأمنيـة، بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة، وذلـك بهـدف مواجهـة " الإرهاب " الذي يتمثل من وجهة نظرهم" بالإسلام الأصولي"، ممثلاً بـبعض المنظمات الإسلامية المتطرفة في تركيا، ومنظمة حماس الفلسطينية وحـزب الله اللبناني، وحزب العمال الكردستاني، كما تسعى تلـك الـدول مـن وراء تعاونها الإقليمي نشر الاستقرار والأمن، وحفظ التوازن الإستراتيجي، ومنـع انتشار الأسلحة غير التقليدية لدى الدول الأخـرى غيـر تركيـا وإسـرائيل، وبالذات الدول الإسلامية. (عبد العزيز، 2000, ص23-29).

وفي عام 1989 وقعت اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجـو التركـي والإسرائيلي، بهدف التعاون في مجال التـدريب وتبـادل المعلومـات العـسكرية. (العزاوي، 1998, ص 259-260).

واستمرت العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية بالتطور حتى فـي ظـل ازدياد النفوذ الإسلامي في تركيا : اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وبخاصة بعد تسلم نجم الدين اربكان رئاسة الحكومة في الفترة من حزيران 1996 - حزيران 1997، وكان اربكان زعيم حزب الرفاه من المعادين لإسرائيل والغرب، ومن دعاة التقارب مع العالم الإسلامي، لكن التيارات السياسية العلمانية بعامة وقيادة الجيش بخاصة، قد مارست عليه شتى أنواع الضغوط السياسية والإعلامية والعسكرية، مع العلم بـأن

العلاقات الخارجية مع إسرائيل كانت تدار من قبل جنرالات الجيش التركي، مما أجبر اربكان على تغيير مواقفه من إسرائيل، وأخذ يبرر التعاون العسكري بين الدولتين بأنه في مصلحة تركيا. ولعل توجه تركيا إلى تعزيز مؤسساتها العسكرية بهذا الشكل الضخم، لا يستهدف الحركة الكردية المسلحة في الداخل فقط وإنما يندرج في إطار أدوار أمنية تجاه دول الجوار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات العسكرية التركية مع إسرائيل قد منحت قادة الجيش التركي قوة دفع، ووسائل مناسبة للتصدي لمختلف النشاطات الإسلامية في تركيا، كما وفرت لهم المعلومات المناسبة عن الارتباطات الخارجية لتلك النشاطات (عبد العزيز،2000, ص10-14)، وإلى جانب التعاون العسكري الوثيق بين تركيا وإسرائيل تشهد العلاقات الاقتصادية بينهما تطوراً كبيراً، حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بين البلدين في العام ألفين، وكانت تركيا عقدت اتفاقية ثنائية لبيع مياه نهر مانوجات إلى إسرائيل عبر خليج أنطاكيا (نور الدين، 1994 ص47- 48)، كما تستعين أنقرة بالخبرة الإسرائيلية في مشروع الغاب خاصة في مجال الأساليب الحديثة للري والهندسة الوراثية.

من جهة ثانية برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة لافتة للنظر في تركيا، وهي ظاهرة بروز دور الجالية اليهودية في مختلف مرافق الدولة التركية لاسيما في مجالات التجارة والإعلام والصناعة، ورغم أن التاريخ الفعلي لهذه الجالية يعود إلى عام 1492 عام سقوط غرناطة، وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة كبيرة لتهجير اليهود من إسبانيا إلى الدولة العثمانية، وهؤلاء معظمهم كانوا من أصحاب مهن المعرفة والعلم وذوي الخبرة في صناعة السلاح، إلا أنهم كانوا يحرصون على الدوام على إخفاء أسمائهم ونفوذهم ونشاطاتهم وسط بحر إسلامي، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وقيام دولة إسرائيل في عام 1948 بدأت هذه الجالية تظهر إلى العلن شيئاً فشيئاً حتى أضحت في التسعينات قوة لا يستهان بها في الأوساط السياسية والاقتصادية والإعلامية التركية.

ورغم انخفاض عدد اليهود في تركيا من مئة ألف عام 1923 إلى 20 ألفاً فقط في عام 1992، حيث هاجر معظمهم إلى إسرائيل في الخمسينات والستينات من

هذا القرن (كيوان، 1996, ص148-152)، فإن هؤلاء يسيطرون على صناعات النسيج والسيارات والألبسة الجاهزة والإعلان والإعلام والكيمياء في تركيا وتجارة الاستيراد والتصدير، وتقول الإحصائيات أن الجاليات اليهودية تملك في استانبول نحو 3400 مكتب استيراد وتصدير من أصل 3800 مكتب، وفي هذا الإطار برزت أسماء هامة في أوساط الجالية اليهودية وفي مقدمتهم (جاك قمحي وإسحاق الاتون والبير بيلين وإيرول اقصوي وعزيز قارح)، وهؤلاء أسسوا العشرات من الجمعيات والمنظمات المختلفة، وقد باتت نشاطاتهم على رأس قائمة أخبار المجتمع والاقتصاد في الصحافة التركية، وقد كان جاك قمحي على علاقة وثيقة بكل من الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال والإسرائيلي حاييم هرتزوغ وبفضل علاقاته هذه لعب دوراً هاماً في تحسين العلاقات التركية- الإسرائيلية ولعل أكبر حدثين في تاريخ الجالية اليهودية في تركيا هما:

1- تأسيس مركز العام 500 في بداية التسعينات المستوحى اسمه من ذكرى مرور 500 عام على هجرة اليهود من إسبانيا إلى تركيا، وقد أسس المركز رجل الأعمال اليهودي جاك قمحي ومن أهم أهداف المركز رعاية مصالح الجالية اليهودية التركية وتنظيم شؤونهم وأوضاعهم وعلاقاتهم داخل الحكومة التركية.

2- إنشاء محطة تلفزيون SHOW. T. V بعد حرب الخليج الثانية مباشرة وهي محطة تلفزيونية يشرف عليها رجال المال والأعمال واليهود في تركيا وخارجها ومنهم جاك قمحي وإيرول اقصوي وجيهان قوماندريت وأحمد منير أريتغون ومعظم برامج هذه المحطة تهتم بمواضيع الإثارة السياسية والأفلام الإباحية والعنف بهدف إحداث المزيد من التخريب وإفساد الذوق العام. (نور الدين، 1992, ص37-45).

2.6.3 مخاطر تطور العلاقة على المنطقة العربية

أضحت العلاقة التركية- الإسرائيلية لها مسار أمني سلبي على الأمن القومي العربي، خاصة وأن إسرائيل تسعى إلى التأثير على التوجهات الخارجية للسياسة التركية من خلال المؤسسة العسكرية، سياسة الضغط على الدول العربية لإجبارها

على تقديم التنازلات في عملية التسوية العربية الإسرائيلية، والواقع رغم القلق العربي من مسار تطور العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل نظراً لآثارها الأمنية على الدول العربية في المدى المنظور، إلا أن تركيا تؤكد عزمها على توطيد هذه العلاقة مع إسرائيل نحو التكامل في الدور الإقليمي وفي إطار سعيهما إلى إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي في المنطقة تقومان فيه بدور المحور، ويعتقد الدكتور هيثم كيلاني أن تركيا تجهز نفسها للالتفات إلى الدائرة العربية التي تشكل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية (كيلاني، 1994, ص130)، حيث تتحرك تركيا على مستويات الأمن والاقتصاد والمياه والمواصلات، وقد عادت تركيا مؤخراً لتطرح من جديد مشروع إنشاء منظمة أمن وتعاون شرق أوسطية فضلاً عن هدف تركيا القيام بدور محوري في الشرق الأوسط، فإنها تهدف من وراء هذا الحلف إلى تقوية موقفها تجاه أوروبا بعد رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها في الاتحاد، وكذلك للحصول على دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني، كما تطمح إلى الدخول إلى المؤسسات المالية العالمية الكبيرة التي هي أشبه بنادٍ دولي مفتاحه في يد رجال المال اليهود في العالم، في حين تهدف إسرائيل من وراء علاقتها مع تركيا إضافة إلى تطويق سورية من الخلف كما صرح بذلك شمعون بيريز عقب توقيع الاتفاقية العسكرية التركية- الإسرائيلية، وممارسة الضغوط عليها، والقيام بدور أمني تجاه سورية والعراق وإيران، إضافة إلى ذلك فإنها تطمح إلى استخدام تركيا كجسر للوصول إلى الجمهوريات الآسيوية التي استقلت عن روسيا، والتي يصفها الرئيس الإسرائيلي وايزمن بالمنطقة الضخمة حيث الثروات النفطية والغازية والموارد المختلفة الضخمة.

3.6.3 ردود الفعل:

تخشى الدول العربية والإسلامية وكذلك اليونان وأرمينيا من مسار تطور العلاقات العسكرية التركية والإسرائيلية والتي بلغت مستوى "الحلف"، كما تخشى هذه الدول من البعد الإسرائيلي والأمريكي في السياسة الخارجية التركية.

وتعتقد هذه الدول ولا سيما سورية، بأن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في 1996/2/23 يشكل مقدمة لفرض ترتيبات أمنية إقليمية فـي منطقـة الـشرق الأوسط، خاصة في ظل توقف عملية السلام بفعل السياسة المتشددة لحكومة بنيامين نتنياهو، ورفض هذه الحكومة لمرجعية مؤتمر مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام، فيما تحاول تركيا التقليل من المضامين الإستراتيجية للاتفاق، وتقول: أنه لا يـشكل تحالفاً عسكرياً، وأنه ليس موجهاً ضد أي طرف ثالث، إلا أن الثابت هو أن هنـاك مجموعة من الأهداف الإستراتيجية تسعى تركيا إلى تحقيقها وفي المقدمـة منهـا: جعل تركيا الدولة الأقوى عسكرياً في المنطقة، دولة مصنعة للسلاح، تقوم بتصدير الأسلحة بأنواعها إلى دول المنطقة ومنها الدول العربية، وكذلك أن تتقاسم وإسرائيل مسؤولية وضع الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، وذلك على قاعدة تحالفهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

وتعتبر الدول العربية وخاصة سورية، أن هذا الاتفاق خطـر علـى الأمـن القومي العربي، وعملت سورية على حشد دعم عربـي ضـد التحـالف التركـي الإسرائيلي، وضد سلوك أنقرة بشأن المياه وشمال العراق، كما أن سورية عملـت على توطيد علاقاتها مع إيران وبدرجة أقل مع اليونان وأرمينيا كخطوات "كابحـة" أو "موازنة" لتطور التحالف التركي الإسرائيلي، وقد اتهمت تركيا سـورية خـلال الأزمة الأخيرة بينهما بالوقوف وراء الحملة المعارضة لها في العالم العربي بـشأن تحالفها مع إسرائيل.

إيران أيضاً، تعارض الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي وتعتبره تهديـداً لأمنها، خاصة وأن الاتفاق يفتح المجال الجوي التركـي أمـام الـسلاح الجـوي الإسرائيلي، مما يعني إمكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية لإيران ومنشآتها العسكرية، ولم يستبعد عدد من المسؤولين الإسرائيليين القيام بمثل هذه الـضربات ضد إيران على غرار ما فعلته إسرائيل ضد العراق عندما ضربت المفاعل النووي العراقي عام 1981.

كذلك فإن اليونان وأرمينيا تبديان قلقهما إزاء الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، وقلقهما ينبع بالدرجة الأولى من خلافاتهما مع تركيا بشأن عدة قضايا وخلافات مزمنة.

بشكل عام لقد شكل الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي متغيراً قلقاً في علاقات تركيا مع دول الجوار ولا سيما العربية، وتعتقد الدول العربية أن هذا الاتفاق يثير المخاوف في المنطقة من العودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية، كما أنه يحول دون إقامة علاقات إيجابية بين تركيا والدول العربية خاصة في ظل توقف عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

4.6.3 تركيا وأحداث غزة

شنت إسرائيل هجوما مدمرا على غزة في السابع والعشرين من ديسمبر 2008، مما أدى إلى نسف طموحات السلام في الشرق الأوسط، وكان رد فعل تركيا على الهجوم سريعاً حيث وجهت انتقادا شديدا لإسرائيل، فقد قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارات عديدة إلى مصر والأردن والسعودية وسوريا، ساعياً خلق وقفٍ سريع لإطلاق النار، كما خرج آلاف الأتراك إلى الشوارع في أجزاء مختلفة من البلاد احتجاجا على العدوان الإسرائيلي على غزة، وتمثل الدبلوماسية النشطة التي أبدتها تركيا أثناء حرب غزة إشارة على تحول في رؤى السياسة الخارجية التركية، ودلالة على ثقتها في قدرتها على دعم علاقاتها بالقوى الإقليمية.

إن تركيا بعملها هذا إنما تسعى إلى إلى فرض نفسها لاعبا يتمتع بثقل في حل أزمات الشرق الأوسط رغبة منها في أن تثبت لاتحاد الأوروبي فائدة انضمامها إلى الاتحاد، فمنذ بدء العمليات العسكرية الاسرائيلية في قطاع غزة، كثفت انقرة أبرز حليف لاسرائيل في العالم الاسلامي اتصالاتها، ودان رئيس الوزراء التركي اردوغان بشدة عنف الهجوم الاسرائيلي، وفي الوقت نفسه زار وفد تركي تل ابيب بحثا عن مخرج للازمة، بينما كان وفد تركي آخر ينتقل بين دمشق والقاهرة. وقال المستشار الدبلوماسي لرئيس الوزراء احمد داود اوغلو: "حاولنا التوصل الى اتفاق

والعمل على اخذ مخاوف سوريا وحماس بالاعتبار في مبادىء المبادرة المـصرية" التي سهلت التوصل الى هدنة بدأت الاحد. وقال داود اوغلو الذي تراس وفد بـلاده الى سوريا ومصر: "ان الجهود التركية هي التي حسمت توجه وفد حركة حمـاس الى القاهرة، ما اتاح احراز تقدم في المفاوضات"، ومنذ وصـول حـزب العدالـة والتنمية ذي الجذور الاسلامية الى السلطة عام 2002، عززت تركيا العضو فـي حاف شمال الاطلسى والمرشحة الى الاتحاد الاوروبي علاقاتها مع العالم الاسلامي واعتمدت سياسة تهدئة النزاعات الاقليمية.

وقال داود اوغلو ردا على اسئلة صحافيين: "ان الدبلوماسية التركية تقوم على اسس ثلاثة هي: شمول المفاوضات حول ازمة معينة كل الأطراف المعنية، والبقاء علـى علاقات جيدة مع الجميع، والتصميم على التوصل الى حل"، مشيرا الى ان كل ذلك سمح لانقرة بالحصول على ثقة شركائها. وتمكنت تركيا بهذه الطريقة من تطـوير علاقات جيدة مع حماس التي تعتبرها اوروبا والولايات المتحدة منظمـة ارهابيـة، وتلعب تركيا دور الوسيط في المفاوضات بين ايران والدول الكبـرى فـي الملـف النووي، وكانت وسيطا ايضا في مفاوضات السلام غيـر المباشـرة بـين سـوريا واسرائيل. وعملت تركيا بجهد من اجل تطبيق مبادئ الوساطة هذه في القوقاز خلال الازمة الروسية الجورجية الصيف الماضي عبر محاولة التقرب من ارمينيا رغـم الخلافات التاريخية بينهما حول المجازر الأرمنية والنزاع في قره باخ بين البلـدين. وفي كل هذا، لا تنسى تركيا طموحاتها الاوروبية، بحسب ما يرى مـدير مركـز (سيتاف) للدراسات في انقرة ابراهيم كالين. ويقول كـالين: "ان التحـرك التركـي يتطابق مع سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية، تركيا تلعب دورا في كـل مـسائل الشرق الاوسط التي تهم الاتحاد الاوروبي"، ويقول الخبير في الشرق الاوسط فـي جامعة غالاتاساراي في اسطنبول بيريل ديد اوغلو: "ان تركيا عنـدما تتجـه الـى الشرق تكون في الواقع تنظر الى الغرب"، ويضيف: "ان النفوذ المتزايد لتركيا فـي الشرق الاوسط يشكل عنصرا مساعدا للعلاقات التركية الاوروبية لان الأوروبيـين يدركون ان تدخل تركيا مفيد لاوروبا"، ويزور اردوغان بروكسل منذ الاثنين بهدف تحريك مفاوضات انضمام بلاده الى الاتحاد الاوروبي. ورغم اسـتخدام اردوغـان

عبارات قاسية في ادانة الهجوم على غزة واشارته الى حـصول "مجـزرة اطفـال ابرياء"، يقول الدبلوماسي فريدون سينيرلي اوغلو: "ان تركيا لم تتخل عن حلفها مع اسرائيل التي وقعت معها اتفاق تعاون عسكري عام 1996"، ويـضيف سـينيريلي اوغلو الذي كان يترأس الوفد التركي الى اسرائيل: "هناك مثل تركي يقول ان فـي الامكان قول الحقيقة لصديق حتى لو كانت مؤلمة، والبقاء اصدقاء".(صحيفة الرأي، 2009، ص40)

كذلك تسعى تركيا أيضاً لإيجاد الفرص المناسبة للتحـدث مـع الإدارة الأمريكيـة والدول الأوروبية، حيث سيكون لتركيا متسع أكبر للمناورة والتحرك الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً في ظل النهج الدبلوماسي للإدارة الأمريكية الجديدة، وفي ظل عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع قـضايا الـشرق الأوسـط، لاسيما القضية الفلسطينية.

7.3 تركيا ودائرة آسيا الوسطى والقوقاز

تنتمي مجتمعات العديد من جمهوريات آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي إلى المجموعة التركية التي تجمعها مع تركيا "الرابطة الطورانية"، وتعتقد تركيا أنه بإمكانها حالياً القيام بدور الدولة الإقليمية الكبرى حيال هذه الجمهوريات، حيث الطموح التركي إلى إقامة رابطة إقليمية مع هذه الجمهوريات ذات الأصـول التركية، إلا أن ما يعيق الطموح أن هناك عقبات وتحديات تواجهها تركيا لتحقيـق طموحها.

1.7.3 الطموح إلى إقامة "العالم التركي"

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واستقلال الجمهوريات الإسـلامية فـي آسيا الوسطى في مطلع التسعينات، إلى بروز "عالم تركي" شـكل محـور جـذب اقتصادي وعرقي وسياسي بالنسبة لتركيا التي تربطها صلات تاريخية عرقية ودينية بشعوب هذه الجمهوريات، وقد أدى زوال الضغط الناجم عن وجود دولـة الاتحـاد السوفيتي وظهور فراغ في هذه المنطقة الجغرافية الغنية بـالموارد الهائلـة، إلـى

ظهور طموح تركي نحو إقامة روابط اقتصادية وسياسية مع هـذه الجمهوريـات، وإقامة "مجلس العالم التركي أو الجامعة التركية" على غرار المنظمات القوميـة أو الاقتصادية كالجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، في سبيل ذلك حرصت تركيا على إظهار نفسها بمظهر الشقيق الأكبر لهذه الجمهوريات، خاصة وإن خمساً من أصـل ست جمهوريات هي ذات أصول عرقية تركية، وتربطها بتركيا لغة مشتركة وهي: أذربيجان (في القوقاز) وتركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان. أمـا الجمهورية السادسة طاجكستان، فتنتمي إلى الثقافة الإيرانية ويتكلم أبناؤهـا اللغـة الفارسية (نور الدين، 1997, ص204)، كما حرصت تركيا على تقديم نفسها لهـذه الجمهوريات على أنها تمثل النموذج العلماني الليبرالي الذي يصلح الاقتداء به مـن جهة، ويخلصهم من آثار المرحلة السوفيتية السابقة والتي تعرضت فيهـا ثقـافتهم الروحية إلى الكبت والإهمال والتجاهل من جهة ثانية.

وقد تحركت تركيا تجاه هذه الجمهوريات على مستويات عدة: إقليمياً: عبـر توسيع منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو ECO)، فقد ضمت إلى عضويتها في شباط عام 1992 كلاً من أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزيا، فيما منحت كازاخستان صفة مراقب، ويذكر أن منظمة ECO تأسـست عـام 1960، وتضم كلاً من تركيا وإيران وباكستان، وتسعى المنظمة لتكـون إطـاراً للتعـاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في مجالات التجارة والمصارف والاسـتثمار وإقامـة مناطق تجارية حرة، وكذلك في بعض مجالات الـصناعة والطاقـة والاتـصالات والنقل.

وعلى غرار منظمة ECO بذلت تركيا جهوداً حثيثة لإقامة منظمة التعـاون الاقتصادي للبحر الأسود عام 1992، والتي تضم إلى جانب تركيا كلاً من بلغاريـا وروسيا ورومانيا وجورجيا ومولدافيا وأرمينيا وأذربيجان، وهي منظمة تسعى للقيام بمهام مشابهة لمنظمة ECO.

وعلى المستوى الثنائي، بادرت تركيا إلى الاعتراف بالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وإقامة العلاقات معها فور إعلانها الاستقلال عن روسـيا، وبعـد جهود دبلوماسية وزيارات قام بها كبار المسؤولين الأتراك واتفاقيـات ثنائيـة مـع

معظم هذه الجمهوريات، نجحت تركيا في عقد أول قمة لهذه الجمهوريات في أنقرة بتاريخ 30 و 31 تشرين الأول 1992، ثم القمة الثانية في اسـتانبول عـام 1994 والثالثة في بشكيك 1996 والرابعة في طشقند.

وقد حدد الرئيس التركي أوزال في القمة الأولى تصوراً لإقامة "العالم التركي" عبر إعادة الروابط العرقية والثقافية والسياسية بين هذه الجمهوريات، مـن خـلال خطة اقتصادية شاملة في مجـالات التجـارة والمواصـلات والجمـارك والـنفط والاستثمارات واللغة، حيث تطمح تركيا إلى الاستفادة الكبيرة من المـوارد الهائلـة لهذه المنطقة لاسيما النفط والغاز هذا من جهة، ومن جهة ثانيـة لتقويـة دورهـا ونفوذها الإقليميين في هذه المنطقة الجغرافية المهمة في مواجهة النفوذين الروسـي والإيراني حيث البعد الشيعي لإيران والأرثوذكسي لروسيا، ومن جهة ثالثة لتقويـة مواقفها وأهمية دورها تجاه الاتحاد الأوروبي الذي يرفض حتى الآن قبول تركيا في عضوية الاتحاد، وكذلك تجاه الغرب عموماً بعد أن قلت أهمية الدور التركـي فـي الحلف الأطلسي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والعوامل التي تدفع تركيا إلى توثيق روابطها بالجمهوريات التركية كثيرة أهمها: وحدة العرق واللغـة والـدين ومـلء الفراغ والتطلع إلى القيام بدور إقليمي، وقد تجسد هذا التوجه في أحد صـوره فـي أحياء الرابطة الطورانية، تلك الرابطة التي تربط أتراك آسـيا الوسـطى بـأتراك الأناضول، وخاصة أن منطقة آسيا الوسطى كانت واقعة تحـت سـيطرة الدولـة العثمانية (التركية) طيلة القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إلا أن النخبة التركية الحاكمة حذرة تجاه هذه المسألة الحساسة كي لا تتهم بالعنصرية وبالانقلاب علـى العلمانية، لأن من شأن ذلك زيادة المصاعب في العلاقات مع أوروبا، لذا تحـرص تركية الحالية بزعامة الرئيس سليمان ديميريل علـى إبـراز العلاقـة مـع هـذه الجمهوريات في إطار المسؤولية ونظام القيم والتوازن المشترك مع روسيا، بخلاف الرئيس أوزال الذي كان يركز على "التاريخ المشترك والروابط الثقافية والعرقيـة العميقة". (نور الدين، 1997,ص 210-214)

وفي سبيل تحقيق طموحاتها تجاه آسيا الوسطى قامت تركيا بخطوات اقتصادية وثقافية وسياسية تجاه هذه الجمهوريات بغية إعادة الروابط معها وتوطيد العلاقـات في شتى المجالات تمهيداً لعلاقات أوثق من التعاون الثنائي والإقليمي:

أ - في المجال الثقافي والإعلامي:

نجحت تركيا في آذار 1993 في التوصـل مـع أوزبكـستان وتركمنـستان وكازاخستان وقرغيزيا وأذربيجان إلى وضع أبجدية واحدة مـشتركة أطلـق عليها "الأبجدية التركية المشتركة" هي الأبجدية اللاتينية المعتمدة حاليـاً فـي تركيا منذ العام 1928.(نور الدين،1997, ص227)

ومن اجل ذلك قامت تركيا بما يلي:

1. إعداد معاجم لغوية باللهجات التركية بهدف توحيد المصطلحات والرمـوز وإيفاد مدرسين للغة التركية إلى هذه الجمهوريات بأعداد كبيرة.
2. إيفاد واستقدام وتبادل البعثات العلمية والتعليمية مع هذه الدول.
3. إمداد هذه الجمهوريات بأعداد كبيرة مـن الآلات الكاتبـة والكمبيـوترات واحتياجات تأسيس المطابع بالحروف اللاتينية.

وتعمل تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات الثقافية والإعلامية في هذا المجال، منها إحداث مراكز أبحاث للعالم التركي مهمته دراسة جوانب التـاريخ والأدب والجغرافيا والتراث واللغة والفن وعلـم الاجتمـاع فـي جمهوريـات "العـالم التركي".(الشاهد، 1998، ص198-199)

ب- في المجال الاقتصادي والاتصالات:

ربطت تركيا شبكتها الهاتفية بشبكات هذه الجمهوريـات, ووقعـت تركيـا مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع هذه الجمهوريات في مجالات التجـارة والنقـل والمواصلات والجمارك، واتفاقيات أخرى في مجالات إقامـة مـشاريع صـناعية ونفطية وزراعية، كذلك تقديم القروض الميسرة لهذه الجمهوريات وتخصيص مبالغ للاستثمار والبحث عن الجدوى الاقتصادية للتعاون المالي والمصرفي، وفي السنوات الأخيرة دخلت تركيا في منافسة شديدة مع روسيا، وكذلك شركات النفط العالمية من

أجل الفوز بنقل نفط بحر قزوين عبر أراضيها انطلاقاً من ميناء باكو الأذربيجـاني ليصدر إلى أوروبا عبر ميناء جيهان التركي في خليج الإسكندرونة علـى البحـر المتوسط، بدلاً من روسيا التي تطمح هي الأخرى إلى نقل نفط قزوين مـن خـلال ميناء نوفوراسيك الروسي على البحر الأسود. وفي المجال السياسي، اعترفت تركيا رسمياً باستقلال هذه الجمهوريات في أيلول عام 1991، وقامـت بتعـديل هيكليـة وزارة الخارجية بحيث أصبح لها أمانتان عامتان إحداهما مخصصة لشؤون العـالم التركي, ومهمتها متابعة العلاقات والإشراف على السفارات التركية في عواصم هذه الجمهوريات وعلى القنصليات في المراكز السياسية "للجمهوريـات التركيـة" ذات الحكم الذاتي، وكذلك وقعت تركيا معاهدة دفاع مشترك مع أذربيجان، كمـا وقعـت مجموعة من الاتفاقيات العسكرية مع عدد من هذه الجمهوريات تشمل تبادل البعثات العسكرية ومجالات التدريب. (نور الدين،1997, ص211)

2.7.3 العقبات والتحديات :-

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها تركيا على كافة المستويات والـصعد وفي شتى المجالات، إلا أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن عن وقائع ملموسة تمهـد الطريق أمام الطموحات التركية الاقتصادية والأمنية والسياسية في آسـيا الوسـطى والقوقاز، بحيث تصبح دولة إقليمية تتمتع بموقع الدولة المحورية في هذه المنطقـة الهامة والحساسة والغنية، والسياسة التركية تجاه هذه الجمهوريات تصطدم بمجموعة من العقبات والتحديات الداخلية والعقبات الخارجية الصعبة.

أ -العقبات الداخلية:

1- عقبات تتعلق بالإمكانيات الذاتية لتركيا، فتركيا تفتقر إلى الإمكانيـات الماليـة والاستثمارية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية اللازمة للقيام بدور إقليمي كبير تجاه هذه الجمهوريات التي مازالت تعاني من بنى قديمة متخلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، حيث لا تزال الفروقات شاسعة بين المدن والريف، وهناك عقبات تركية أخـرى تتعلـق بالبنيـان الـسياسي التركـي والأيديولوجية الكمالية (نسبة إلى كمال أتاتورك)، هذه الأيدلوجية التي لا تزال

تهيمن على عقلية النخبة التركية الحاكمة تمنع هذه النخبة من التفكير خارج الخيار الأوروبي، إلا في إطار الدور الوظيفي لهذا الخيار نفسه.

2- وهناك أسباب تتعلق بهذه الجمهوريات نفسها، أهمها وجود خوف لدى عدد منها من تصورات تركية مركزية تجاههم، قد تؤدي إلى سيطرة أنقرة بالمعنى الإقليمي على هذه الجمهوريات، خاصة كازاخستان حيث يكرر رئيسها نور سلطان نزار باييف عقب كل قمة لمجموعة الدول التركية قائلاً: "إن تركيا تريد العودة بنا إلى النموذج السوفيتي" وإلى قاعدة الأخ الكبير. (نور الدين، 1992، ص31)

كما أن كل من كازاخستان وأوزبكستان ترغبان القيام بدور في منطقة آسيا الوسطى ومحيطها نظراً لثقلهما الاقتصادي والسكاني والتقني، ومن الأسباب الخاصة بهذه الجمهوريات أيضاً وجود نسبة كبيرة نسبياً من السكان لا يتحدثون التركية بل الروسية (في كازاخستان نسبة التحدث بالروسية 45%) (نور الدين، 1992، ص32)، فضلاً عن أن الثقافة الروحية في عدد من هذه الجمهوريات وبخاصة طاجكستان هي أقرب إلى الفارسية، كما أنه يوجد نسبة غير قليلة من الشيعة في مناطق عدة من آسيا الوسطى.

ب_ العقبات الخارجية :-

اولاً:- البعد الروسي:

وجود روسيا كقوة أورآسية وأوروبية ضخمة لا تزال تهيمن على هذه الجمهوريات في العديد من المجالات تشكل تحدياً كبيراً أمام الطموح التركي تجاه آسيا الوسطى، فهذه الجمهوريات تجمعها بروسيا العديد من المنظمات الإقليمية كمنظمة الكومنولث التي تضم كل ورثة الاتحاد السوفيتي السابق ما عدا دول البلطيق الثلاث، ومنظمة الاتحاد السلافي التي تضم إلى جانب روسيا وهذه الجمهوريات روسيا البيضاء وأوكرانيا، وهدف هذه المنظمات الإقليمية ملء الفراغ الذي ظهر في هذه الجمهوريات في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي من جهة، وللرد على المحاولات التركية والإيرانية الساعية إلى دور إقليمي من جهة ثانية، فضلاً عن هذا هناك صراع روسي- تركي مرير على مد أنابيب النفط من هذه المنطقة

عبر أراضي كل منهما لتصديرها من ميناء نوفوراسيك الروسي على البحر الأسود أو جيهان التركي عبر البحر المتوسط، كذلك وجود تحالف روسي أرميني غير معلن في مواجهة التحالف التركي- الأذربيجاني المعلن في هذه المنطقة، وأساساً قضايا الخلاف بين روسيا وتركيا تاريخية وكثيرة تمتد إلى المياه الدافئة والحلف الأطلسي، فحتى الأمس القريب كانت تركيا تلعب دور الشرطي في الحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، كما أن البعد الإسلامي في السياسة التركية يقابله بعد أرثوذكسي في السياسة الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، حيث هناك ملامح تحالف روسي صربي بلغاري يوناني لمحاصرة تركيا، فالبعد الروسي بمضامينه المتعددة يشكل التحدي الأكبر لتركيا في آسيا الوسطى.

ثانيا:- البعد الإيراني:

إيران شأنها شأن تركيا تبحث عن دور إقليمي في هذه الجمهوريات لأسباب ودوافع لا تقل أهمية عن الأسباب والدوافع التركية، وتعمل إيران للاستفادة القصوى من هذه الجمهوريات عسكرياً لا سيما في مجال استقدام الخبرات والتكنولوجية العسكرية، وتسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة مع هذه الجمهوريات، وعلى تنشيط دورها في منطقة بحر قزوين التي تضم بالإضافة إليها كل من روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وفي إطار الخطوات العملية افتتحت إيران في أيار 1996 خطاً للسكك الحديدية يربطها بآسيا الوسطى (خط الحرير) يهدف إلى تسهيل نقل البضائع والتجارة بين إيران وهذه الجمهوريات، أما ثقافياً فقد نشأت منظمة اللغة الفارسية مع طاجكستان، وشأن إيران شأن روسيا من حيث الخلافات وتعدد مواطن النزاع مع تركيا، بل إن مخاوف إيران إزاء الدور التركي في هذه الجمهوريات أقوى وذلك لسببين:

1- وجود نسبة كبيرة من الأذريين في إيران يقدر عددهم بـ(12) مليون وهؤلاء يتواصلون مع أبناء جلدتهم داخل أذربيجان ومعظمهم من الشيعة، ومثل هذا الوضع يثير الخوف المستقبلي لدى إيران لأنه إن أصبحت تركيا دولة إقليمية قوية فقد تشجع الأذريين في إيران على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى أذربيجان.

2- الدور التركي في هذه المنطقة يحظى بدعم الولايات المتحدة وإسرائيل ونسبياً أوروبا لأسباب تتعلق بالنموذج التركي العلماني الليبرالي لمواجهة المد الإيراني في هذه الجمهوريات من جهة، ولمصالحها الخاصة من جهة ثانية، ومثل هذا البعد يشكل تحدياً للسياسة الإيرانية وثوابتها السياسية الخارجية، وفي مواجهة ذلك تسعى إيران لتفعيل دورها ونفوذها في هذه الجمهوريات اقتصادياً وثقافياً وسياسياً في مواجهة الدور التركي، وقد أصبح الدور الإيراني في هذه الجمهوريات ينظر إليه بعين التحدي بالنسبة لتركيا. رغم هذه العوامل المحددة للتنافس الإيراني- التركي في آسيا الوسطى، فإن مسار التنافس بينهما بدأ يأخذ في السنوات الأخيرة طابع التعاون في مجال إقامة مشاريع البنية التحتية لا سيما في مجال النفط والغاز والاتصالات والمواصلات، فالمصلحة المشتركة تقتضي التعاون وليس المجابهة.

ثالثا:- الضغوط الغربية:

الغرب نفسه (أمريكا، أوروبا، إسرائيل، مع تباين دور كل طرف من هذه الأطراف ونظرته إلى دور تركيا في آسيا الوسطى)، لا يحبذ دوراً تركياً قوياً في آسيا الوسطى يصل إلى مستوى دولة إقليمية محورية، صحيح أن الغرب يشجع الدور التركي في المنطقة لمنافسة النموذج الإيراني الإسلامي المتشدد كما صرح بذلك العديد من المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين والأوروبيين، وتأكيدهم على النموذج التركي العلماني الليبرالي كنموذج صالح للاقتداء به من قبل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. ان الغرب يشجع الدور التركي في هذه المنطقة، الدور الذي يقف في وجه النموذج الإيراني المتشدد وفي وجه العودة الروسية إلى هذه المنطقة، وكذلك الدور الذي يقوم بمهام الجسر بين الغرب وهذه الجمهوريات، إلا أنه يرفض الدور التركي في هذه الجمهوريات إلى درجة قيام "مجلس العالم التركي"، لأن ذلك يعني الانقلاب على "العلمانية" والعودة إلى السياسة القومية الضيقة أي "الطورانية"، كذلك يرفض دور الدولة الإقليمية المحورية القوية في هذه المنطقة، لأن ذلك يشكل خطراً على المصالح الغربية، وقد يؤثر على التوجهات السياسية التركية الإستراتيجية في الانفكاك عن الغرب، والعودة إلى الارتباط

بالدائرة الحضارية الإسلامية، والقيام بدور فعال في هذه الدائرة بما يشكل انقلاباً في موازين القوى والهياكل الإقليمية والدولية لخارطة القـوى فـي البلقـان وأوروبـا والشرق الأوسط، وعليه فإن الغرب حريص كل الحرص على بقاء الدور التركـي في آسيا الوسطى محدوداً بحدود الدور الوظيفي في إستراتيجيته الدولية.

الفصل الرابع

مشكلة المياه في العلاقات التركية- العربية

1.4 تمهيد

إن موضوع المياه من المواضيع الشائكة والمعقدة نظرا للشح المـائي الـذي تعاني منه دول عده، حيث لا زالت مشكلة المياه في أوائل القرن الحادي والعشرين مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه العرب، وتمتد لأن تصبح مصدرا محـتملا للصراع، وهو مايجعلها ذات بعد عسكري.

يبحث هذا الفصل في موضوع المياه التركية واثر هذا الموضوع علـى دول الجوار(العراق وسوريا)، حيث أن الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط آخـذة في النضوب في ظل التزايد السكاني وتزايد الحاجة للمياه للاستخدامات المختلفة من طعام وشراب ونظافة وزراعة وصناعة، إضافة لشح الأمطار الأمر الـذي ترتـب عليه تناقص مخزونات المياه الجوفية، فالماء شريان الحياة، وهـو ضـروري ولا يمكن الاستغناء عنه، إذ أنه وسيلة الحياة على الأرض سواء للإنسان أو الحيـوان أوالنبات، وقد أنعم الله على عباده بنعمة الماء فيسقط من السماء مطرا ليخزن فـي باطنها ليتفجر منها ينابيع وتتشكل على سطحها البحار والأنهار، قال تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيْ حي".(سورة الأنبياء،30)

ونظرا لأهمية الغذاء في الوطن العربي فقد شاع مصطلح الأمـن الغـذائي، وبعد ما أخذت مصادر المياه في الشح والنضوب شاع استخدام مصطلح جديـد لـه ارتباط بمصطلح الأمن الغذائي، وهو مصطلح (الأمن المائي)، وتشير الدراسات إلى أن الوطن العربي من المناطق القليلة الموارد المائية والتي أهمها الأمطار والأنهار والمياه الجوفية، لذلك فالأمن المائي يعني: "المحافظة على الموارد المائية المتـوفرة واستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مـصادر مائية جديدة وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها".(الشوبكي،1991, ص25)

إلا أن مشكلة العجز المائي تتفاقم خطورة في الـوطن العربـي، حيـث أن مظاهر العجز المائي تظهر بشكل جلي وواضح من خلال قلـة المـوارد المائيـة المستغلة والمستثمرة ، إذ أن حجم المياه المستثمرة في الوطن العربـي لا يتجـاوز (173) مليار متر مكعب في السنة، وأن حجم الموارد المائية هو (338) مليار متر مكعب في السنة، وحيث أن الزيادة مستمرة في عدد السكان في الوطن العربي فـي ظل عدم استثمار واستغلال موازي في الحجم للموارد المائية، فإن الدلائل تشير إلى أن هناك أزمة واضحة ستظهر، إذ يقدر العجز المائي في هذه الحالـة بــ (100) مليار متر مكعب في السنة.(مطيع،1991، ص18)

إن الماء من حيث أهميته من منظور الموارد، فإنه يحمل أوجه شبه كثيـرة بالنفط، فهو ضروري لمجموعة واسعة من النشاطات البـشرية، ويوجـد بمقـادير

محدودة نسبيا، إضافة لذلك عندما يستنزف المخزون المتاح لا يمكن اكتساب كميات إضافية إلا عبر جهود مكلفة، نظرا للتزايد المضطرد في عدد السكان، واستخدام المياه بشكل مفرط ذلك من شأنه أن يضخم الطلب العالمي على مادتي الماء والنفط، ويقربان نقطة الندرة على نطاق العالم مع مرور كل يوم، والنقطة الشائكة في موضوع المياه انها على نمط مصادر النفط، إنما توجد في مناطق تتداخل فيها الحدود القومية، ويمكن بالتالي أن تصبح بؤرة للنزاعات الإقليمية أو نزاعات الملكية بين الدول المتجاورة سيما وأن كل دولة تدعي بحقها في الغلبة على هذا المصدر.(كلير، 2002, ص160)

ومن القضايا التي لها حساسية ولا يستهان بها في منطقة الشرق الأوسط هي قضايا المياه، وخير مثال على ذلك "قضية الخلاف السوري العراقي- التركي" على مياه نهري دجلة والفرات، وهي من أكثر القضايا مدعاة للإثارة والتوتر بين تركيا وجارتيها العربيتين، خاصة بعد أن أضحت المياه ثروة مطلوبة ويتنافس عليها الجميع، ولا يمكن تجاهل نقصها وشحها في ظل تزايد الحاجة إليها في المجالات المختلفة، إذ أن سبب هذه الخلاف المائي، هو عدم وجود اسس وقواعد قانونية واضحة ومحددة وملزمة لكافة الاطراف يتم الرجوع إليها لحل وتسوية النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين كافة الاطراف المستفيدة.

وتحقيقا لهذه الغاية فقد عقدت كل من سوريا والعراق مع الجانب التركي ما يقرب من (16) اجتماعا إلا أنها لم تسفر عن اتفاقيات او مذكرات تفاهم تحدد بدقة الحصة النهائية لكل دولة من مياه النهرين، باستثناء ما تم التوصل اليه بين تركيا وسوريا عام 1987 من برتوكول حيث بموجب هذا البروتوكول تعهدت تركيا بتمرير حد أدنى من مياه نهر الفرات يقدر ب(500) متر مكعب في الثانية، ومن النقاط الخلافية في موضوع المياه بين تركيا وجارتيها العراق وسوريا هو أن سورية والعراق تعتبران نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وتؤكدان أن لهما حق تاريخي بالاستفادة والمشاركة في مياه هذين النهرين، وموقفهما بخصوص ضرورة التوحيد بين المنبع والمجرى والمصب كخط مائي متكامل لا يجوز الفصل بين أجزائه وذلك تبعا لما نصت عليه المبادىء والاعراف الدولية بهذا الخصوص

(مبادئ هلسنكي) والمقرة عام 1966 بما ينظم الاستفادة من مياه الأنهار الدولية سواء كانت في دول المنبع او دول المصب بحيث تمنع اية اشكاليات او نزاعات مستقبلية (الرشيدي، 1992, ص119)، وقد طالبت كل من العراق وسوريا التوصل لاتفاقية نهائية مع تركيا بشأن المياه، بحيث يتم تشكيل لجنة دولية تختص بنهري دجلة والفرات، وأن توضع قواعد تمنع الانتفاع بالمياه من جانب واحد، أو أن يتم إقامة مشاريع مائية دون النظر لحاجة الآخرين أو اقامة مشاريع دون الرجوع للشركاء الذين لهم حق الانتفاع، من جانبها تنظر تركيا الى نهري دجلة والفرات باعتبارهما نهرين تركيين عابرين للحدود وادعائها في ذلك أن لهذين النهرين حوض واحد وأن حق امتلاكه عائد لها كونها دولة المنبع دون النظر لمشاركة الاطراف الأخرى لها في الانتفاع بهذين النهرين تبعا للاتفاقيات الدولية والمتعلقة بهذا الشأن، وعلى ذلك فإنه لا يجوز لإي كان أن يقرر كيفية استخدام مياه هذين النهرين حتى دخول حدود الدول المجاورة لها لأنها تعتبر أن ذلك امرا سياديا. (نور الدين، 1994, ص30-31)

وفيما يتعلق بقانون استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير ملاحية فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية الجديدة في 1997/5/21 تحت رقم A/51/869 لمصلحة سورية والعراق، في حين رفضت تركيا هذه الاتفاقية بغية الإبقاء على الوضع الحالي للنهرين حتى تتمكن من مواصلة مشروع الغاب دون أي قيود أو موانع تحد من توجهاتها في ها الشأن، وحيث أن تركيا تنظر الى ورقة المياه نظرة على درجة كبيرة من الأهمية فقد اتجهت في الآونة الأخيرة إلى ربط مسألة المياه بمسألة الأمن وأحياناً بالنفط ، وإلى استخدام المياه كسلاح ضد سورية التي بحجة دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض حرباً مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام 1984، وما زاد مشكلة المياه تعقيدا توجه تركيا لإقامة مشاريع مائية ضخمة في وقت تعاني فيه المنطقة من شح مائي، وقد حذرت مراكز الدراسات الإستراتيجية من حدوث صراعات وحروب مياه محتملة في الشرق الأوسط، ويحتل مشروع الغاب موقعاً مركزياً في رسم علاقات تركية مع كل من سورية والعراق.

2.4 التعاون التركي الإسرائيلي في مجال المياه

إن المتتبع للسياسة التركية مع دول الجوار يلاحظ تنامي الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل على مدار العقود المتتالية، بدءا بالتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية، وصولا إلى توقيعهما اتفاقًا للتعاون العسكري عام 1996، وما التعاون والتنسيق التركي- الاسرائيلي في مجال المياه إلا دليل على حالة التقارب والتشابك أحيانًا في المصالح والتطلعات والأهداف تجاه المنطقة العربية عموما، وسوريا والعراق خصوصا، فهذا التعاون لم يكن طارئا وإنما هو محصلة حتمية لطبيعة العلاقات التاريخية المتداخلة والمتطورة بين الطرفين منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، وكلما ازدادت المنفعة التركية من مشروع الغاب، أصبحت الأمور أكثر تعقيدا تجاه كل من سوريا والعراق كون هذا الموضوع يشكل مساسا بالامن الغذائي والمائي لكل منهما، وفي ظل غياب استراتيجية مشتركة لكل من سوريا والعراق في مجال المياه تجاه تركيا تمارس تركيا ضد الجارتين سلوكا يعتمد على الابتزاز السياسي، وما تمادي تركيا في سياستها المائية بالتنسيق مع اسرائيل إلا بسبب ضعف النظام العربي، وغياب إستراتيجية تنسيقية مشتركة لدى الدول العربية.

وتاكيدا لمجال التعاون التركي الاسرائيلي في مجال المياه، فقد قامت إسرائيل منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بمشاركة مراكز أبحاث غربية وإسرائيلية في دراسة وتحليل مستقبل أحواض الأنهار ومنابع المياه العربية، نظرا للتوجهات الاسرائيلية في هذا المجال ومدى الاستفادة منها في ممارسة الابتزاز السياسي في مجال المياه، وقد صدر عام 1989 تقريرا عن مركز الدراسات الإستراتيجية في لندن يؤكد من جديد أن حربا للسيطرة على المياه سوف تنشب في الشرق الأوسط، كذلك أكد التقرير أن الأزمة سوف توشك على الظهور، حيث أن منطقة الشرق الأوسط على حافة أزمة حول موارد المياه (مهنا، 1996، ص90)، وفي عام 1998 كادت السدود التي تبنيها تركيا وعددها عشرون سدا أن تتسبب في نشوب نزاع مسلح مع سوريا حيث رأت سوريا أن مشروع جنوب شرقي الأناضول سيؤدي إلى انخفاض منسوب

نهري دجلة والفرات ممايؤدي إلى التأثير على كمية المياه المنسابة لهـا وللعـراق، وفي مارس 2007 عقد اجتماع ثلاثي ضم وزراء الطاقة والمياه في تركيا وسوريا والعراق تم الاتفاق بموجبه على اقتسام مياه نهري دجله والفرات. (نصار، 2009، ص29)

وقد قامت اسرائيل بتسخير قدراتها وخبراتها في المجـال المـائي نظـرا لامتلاكها قدرات متقدمة في مجال السياسات المائية، ولديها تجربة في مجال التعامل مع مصادر المياه في كل من فلسطين وجنوب لبنان وهـضبة الجـولان الـسورية، إضافة لمياه نهر الأردن، لذلك فقد قامت اسرائيل من خلال تعاونها مع تركيا بتقـديم المساعدات والخبرات التقنية في مجال تكنولوجيا توفير المياه بهدف خفض تدفق هذه المياه عن دول الجوار العربي (سوريا والعراق) للاضرار بهما، وفي عـام 1989 أرسلت تركيا بعثة إلى إسرائيل للتنسيق بشأن الاستفادة من الخبرات الاسرائيلية فـي مجال المياه، حيث قامت إسرائيل بارسال وفود من الخبراء والفنيين الاسرائيليين إلى (أنقرة) لتقديم خبراتهم في مشروعات تتعلق بالأمن الغذائي وتطهير التربة واستصلاح الأراضي الزراعية، وزراعة الحمضيات والخضروات وتربية الماشية. (المـصري، 1996, ص105)

ووفق الرؤية التركية التي تنبني على ان المياه يمكـن ان تـشكل عنـصرا للتعاون الاقليمي باعتبار المياه مصدرا طبيعيا كالبترول واليورانيوم والحديد، لـذلك طرحت تركيا مشروع خط انابيب السلام في فبراير 1987، حيث قـدم تورغـوت اوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك ورئيس الجمهورية فيما بعد هذا المشروع خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية، وفكرة المشروع الذي حاولت تركيا قبـل ذلـك تسويقه عربيا يقوم على نقل المياه من تركيا الى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للانابيب، أحدهما في الغرب ويحمل المياه لكل من سوريا والاردن وإسرائيل والمنطقة الغربية من السعودية، أما الخط الشرقي فيتجـه إلـى سـوريا والكويـت والمنطقة الشرقية من السعودية فالبحرين وقطـر ومـن ثـم الامـارات العربيـة وعمان.(صبحي، 1993، ص126)

وقد ارتقى هذا التعاون التركي الاسرائيلي في مجـال الميـاه إلـى أعلـى المستويات السياسية والدبلوماسية، حيث عقد في نيويورك في شهر أكتوبر عام 1988 اجتماع بين وزير الخارجية التركي مسعود يلماظ ووزير الخارجيـة الإسـرائيلي شمعون بيريز، طلب فيه الوزير الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ وعـودا تركيـة سابقة بتزويد إسرائيل بالمياه، وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركي والـذي تعهدت تركيا بإقامته عبر سوريا والأردن إلـى دول الخلـيج (زهرالـدين، 1992, ص26)، إلا أن الرفض العربي وخاصة السوري لإيصال المياه إلى إسرائيل مـن خلال أنبوب عبر أراضيها دفع بتركيا إلى مراجعة هذا التصور واستبداله بمشروع أوسع، حيث يتألف مشروع أنابيب السلام من خطين، الأول: تركيا- حلب- حماه- حمص- دمشق- عمان- المدينة المنورة- ينبع- مكة- جدة- بطول اجمـالي يبلـغ 2650 كيلو متر، في حين أن الخط الثاني فيتألف من: تركيا- الكويـت- الجبيـل- المنامة- الدوحة- أبو ظبي- دبي- عجمان- رأس الخيمة- مسقط وبطول اجمـالي قدره نحو 2900 كيلو متر. وتبلغ الكلفة الاجمالية للمشروع نحو 21 مليـار دولار، وبطاقة تقدر بستة ملايين متر مكعب يومياً، أما من حيث كلفة المتر المكعب الواحد من هذه المياه، فيتراوح ما بين (0.84 إلى 1.07 دولار)، وتسعى تركيا مـن هـذا المشروع إلى الحصول على ما قيمته ملياري دولار كعائدات سنوية. (نور الـدين، 1997, ص9)

إن مشروع بيع ونقل المياه التركية لإسرائيل في طياته واحـدة مـن أبـرز وأخطر القضايا الحساسة لدى الدول العربية، فقد برز المشروع على الساحة التركية في أعقاب الحرب الأميركية العراقية الأولى في العام 1991، وتبناه الرئيس التركى الراحل تورجوت أوزال عام 1991، فالمشروع يمثل أهمية ما لاسرائيل كي تتوسع وتجلب المزيد من يهود العالم لترسيخ احتلال فلسطين، لكن المشروع لا يمثـل أي أهمية تجارية أو اقتصادية لتركيا، ولكنه يمثل أهمية سياسية لهـا، إذ أنهـا تـسعى وبهدوء عبر مختلف السبل للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي ومحاولة أخذ مكان لها في أوضاع المنطقة بعد زوال دورها الحيوي بانتهاء الحرب الباردة، وقد دعـا أردوغان رئيس الحكومة التركية أعضاء حزبه البرلمانيين يوم موافقة البرلمان على

إرسال قوات للعراق لأن يفكروا في مصالح تركيا بمستوى عال غير ضيق، ذلك أن هناك موقفا ثابتا في العلاقات الخارجية التركية منذ انضمامها لحلف الأطلسي عـام 1952، وهو أن الطريق إلى العالم الغربي وأسواقه ومحافله تفتح لتركيا عبر بوابة تل أبيب، لذا يتخوف البعض في تركيا والعالم العربي من تكرار حـدوث سـيناريو إجبار تركيا على تنفيذ المشروع لنسف علاقاتها مع العالم العربي مثلما حدث مـن شرخ في تلك العلاقة مع تنفيذ تركيا اتفاقية التعاون الأمني والعسكري مع إسـرائيل عام 1997.

إلا أن مشروع أنابيب السلام التركي قد قوبل بالرفض من الـدول العربيـة لأسباب عدة أهمها:

1- الخوف من أن يصبح الأمن المائي العربي بيد تركيا، مما يـضطرتركيا إلـى استخدام المياه كورقة ضغط وتهديد لتحقيق مكتسبات في المجال الاقليمي.

2- تكاليف المشروع الباهظة مما يترتب عليه ارتفاع سعر المتر المكعب الواحد.

وفي هذا السياق فقد قدمت تركيا عرضا يقضي بتزويد إسرائيل بمياه الـشرب عن طريق صهاريج بلاستيكية عملاقة يتم نقل المياه بواسـطتها، إلا أن هـذا المشروع لم يخرج الى النور لمواجهته صعوبات ومشكلات فنية، على الرغم من ذلك وإن لم تخرج هذه المشاريع الى حيز الوجود، إلا أنه في الوقت ذاته وضح مدى عمق العلاقة الثنائية، ومدى التسهيلات والتنازلات التـي تقـدمها الحكومات التركية المتعاقبة لمد إسرائيل بالمياه، وقد صرح شمعون بيريز عقب لقائه مع رئيس الوزراء التركي (تورغوت أوزال) في إبريـل عـام 1991 قائلا: " إن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس بـسبب الأرض"، ثم أضاف قائلا: "إن تركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة، ويمكن أن تمتد هذه الانابيب الى الضفة الغربية ".(صـبحي، 1992, ص19)

إن المشاريع المائية التركية هذه لا تقتصر ابعادهاعلى الجوانـب الاقتـصادية والتنموية، بل تتعداها لما هو ابعد من ذلك وهو البعد الأمني، فهي إذ تستخدم سلاح

المياه فإنها بذلك تهدد الأمن القومي العربي من خلال الحاق الضرربالخطط التنموية في كل من سوريا والعراق، إضافة لتأثير العلاقة الإسرائيلية- التركية فـي سـلوك تركيا بخصوص أزمة الفرات واستخدام تلك العلاقة والأزمة للضغط على سوريا في مجال المفاوضات الخاصة بالمسار السوري- الإسرائيلي، ودليل ذلك التصريح الي أدلى به السفير الإسرائيلي في واشنطن في 1996/1/19 بأن هنـاك بعـداً تركيـاً للسلام مع سوريا، وأن تركيا ذات أهمية بالنسبة إلى موارد الميـاه فـي المنطقـة. (كيلاني، 1996, ص7)

وفي لجنة المياه والمنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطراف، تسعى تركيا فـي إطار هذه اللجنة وكذلك في إطار المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية- الشرق أوسـطية إلى إشراك إسرائيل والولايات المتحدة في المبـادرات التـي تطلقهـا بخـصوص المشروعات المائية، وقد بدا ذلك بشكل واضح في مؤتمر "ميـاه العـالم: تمويـل مشروعات المستقبل" الذي انعقد في مدينة استانبول خلال الفترة 29- 30 أيلول عام 1997، حيث تهدف تركيا من وراء هذا المؤتمر إلى جذب استثمارات أجنبية لتمويل مشروع الغاب والاستفادة من الخبرات الإسرائيلية والأمريكية المتطورة في مجالات الزراعة والري والهندسة الوراثية.

وفي ظل دور تركيا السلبي تجاه جارتيها (العـراق وسـوريا) فيمـا يتعلـق بموضوع المياه، وفي ظل الفتور الذي يظلّل العلاقات التركية- السورية العراقيـة فإن هذا الملف الخطير- ملف المياه - سيبقى مفتوحاً ومرشحاً للمزيد من التفاقم في ظل السياسة المائية التركية التي تتجاهل القوانين والاعراف الدولية، وانكار حقـوق كل من سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، وتهربها من التوقيـع علـى اتفاق بشأن الحصة النهائية لكل طرف من المياه، حيث تقوم بتنفيذ مشاريعها المائية الضخمة غير مكترثة بالاعتراضات العربية في سبيل أن تتحكم بالأمن المائي وربما الغذائي لجيرانها العرب في السنوات القادمة.

وإمعانا من تركيا في الضرب بالقوانين والاعراف الدولية، فقـد قامـت تركيـا بتدشين عدد من السدود، ومن أهم سدود مشروع الغاب، سد أتاتورك والذي دشـن

في تموز/1992، حيث يقع هذا السد على نهر الفرات، والمعلومات التاليـة تبـين ضخامة هذا السد :

أ - تبلغ حجم قاعدته (84.5) مليون متر مربع, ويعتبر السد الثالث في العالم.

ب- يبلغ ارتفاعه (190) مترا، حيث ترتيبه عاليما الثامن من حيث الارتفاع.

ج- تبلغ قدرته التخزينية (48.7) مليون متر مكعب حيث يحتل المرتبة الخامـسة عشر عالميا.

د- ترتيبه الثامن عشر من حيث حجم إنتاج الطاقة الكهربائية.

هـ - في حال امتلاء السد ستبلغ كمية المياه المخزنة والارتفاع الأقصى لمنـسوب المياه (162) متـرا بعـرض (15) متـراً أي مـا مجموعـه (882) ألـف هكتار.(نور الدين، 1993, ص67)

وهناك سدود أخرى عديدة تنفذها تركيا اعتماداً علـى ميـاه نهـري دجلـة والفرات إلى جانب سد اتاتورك منها: بريجيك، قره قايا، قرقميش، غازي عينتاب، كيبان، ودجلة الخ.

إن الساسة الاتراك يعتقدون أنهم بتنفيذهم لمشروع الغاب إنما سـيجعل مـن تركيا متحكما بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، إضافة لاستخدام المياه كثـروة وطنية يمكن مقايضتها بالنفط أو كورقة ضغط وسلاح لتحقيق مطالب أمنية، وتأكيدا على ذلك فقد هدد الرئيس التركي سليمان ديميريل الذي كان رئيسا للوزراء آنـذاك في حفل تدشين سد أتاتورك قائلاً: "إن مياه الفرات ودجلة تركية، ومـصادر هـذه المياه هي موارد تركية، كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا، ونحن لا نقول لسوريا والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية، ولا يحق لهما القول إنهما تشاركاننا مواردنا المائية، إنها مسألة سيادة، إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعـل ما نريد".(السمان،1997، ص74)

وعلى الرغم من أن مشكلة نهري دجلة والفرات تعتبر تهديـدا مائيـا فـي المنطقة، حيث نلاحظ أن تركيا قد استخدمتهما في تطوير اقتصادها، وزيادة رقعـة مساحة أراضيها الزراعية، إضافة لتوليد الطاقة الكهربائية، كذلك فقد حلت تركيـا عن طريق سد اتاتورك مشكلة جنوب شرق الأناضول السياسية العرقية، حيـث أن

قيام مشاريع في منطقة الأكراد ربما عملت على امتصاص نقمـتهم نظـرا لإنهـم يعيشون في واحدة من أفقر مناطق تركيا وخصوصا في المناطق الجنوبية الشرقية. (طونش، 1994، ص 263-264)

إن تركيا بإقدامها على مشروع الغاب فإنها تطمح لزيادة قدرة تركيا على توليد الطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح بين70 – 80%, وتقوم إسـرائيل بتقـديم خبـرات واستشارات فنية في مجال هندسة السدود والأحواض المائية ، وتكنولوجيا الميـاه ، وتزويد تركيا بالخبراء ممن لديهم خبرات واسعة في المجالات البحثية والتطبيقية في الجامعات والمعاهد التقنية في إسرائيل، وتبعا للدراسات والتقـديرات الفنيـة فـإن مشروع (الغاب) في حال إكتمل إنجازه فإنه سيختزل تدفق مياه نهر الفرات بنـسبة تتراوح بين 30-50%، الأمر الذي يعني خسارة فادحة للميـاه فـي دول الجـوار. (كرامر، 2001, ص236-239)

1.2.4 أهداف وادوات التعاون

تسعى الدول بشتى الوسائل والسبل لتحقيق الأهداف التـي تحقـق مـصالحها القومية العليا، لذلك فهي تعتمد على العديد من الأدوات والوسائل الناجعـة لترجمـة أهدافها على أرض الواقع، فبامتلاك الدولة إمكانات كبيرة تكون قدرتها اكبـر علـى تحقيق أهداف سياستها الخارجية، والعكس صحيح، هذا بالإضافة إلى استغلال حالـة الضعف لدى الدولة المستهدفة .

1.1.2.4 الأهداف والأدوات الإسرائيلية:

أولا:- الأهداف الإسرائيلية

تسعى اسرائيل من خلال تعاونها المائي مع تركيا لتحقيق عدد من الأهداف تجاه دول الحوض(سوريا والعراق) حيث تكمن هذه الأهداف:

1. الالتفاف ومحاصرة سوريا والعراق من خـلال توثيـق علاقاتهـا الاقتـصادية والعسكرية والأمنية المميزة مع تركيا، وسعى إسرائيل إلى خلق نزاعات وتوترات

بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى، كذلك قيام إسرائيل كإحدى دول الأطراف أو التخوم، بالتنسيق مع هذه الدول وذلـك فـي إطـار الارتبـاط بالولايات المتحدة بلعب دور لعرقلة التطور العربي نحو التنمية الشاملة والوحـدة، وخلق وسائل شد على حدود تلك الدول بإحداث صدامات مسلحة أو بالتسلل إلـى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية فيه، كذلك التنسيق مع دول الجوار في مشاريع اقتصادية واتفاقيات عسكرية وأمنية، ونموذج ذلك التعـاون التركـي – الإسرائيلي. (ربيع، 1983, ص38)

2. كذلك من أهداف إسرائيل، وهو ما ورد على لسان (رتشارد أرميتـاج) ممثـل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 1992/7/29 عنـدما صـرح بـأن: "إسرائيل بخبرتها قادرة على تقديم العون لتطوير المشاريع الزراعية فـي بلـدان تعاني من نقص المياه في آسيا الوسطى، وتركيا كدولة مسلمة علمانية هي الدولة الأفضل، والتي عبرها ستخدم إسرائيل بلدان آسيا الوسطى" (زهرالدين ، 1996, ص191)، كما تسعى إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها بتركيا في جميع المجـالات، وهذا يندرج ضمن سياق الإستراتيجية الإسرائيلية القومية تجاه دول تخوم العـالم العربي، وبالتالي فان الخبرات الفنية والاستشارية التي تقدمها إسرائيل لتركيا في مجال المياه تمثل ركيزة ومدخلا للتعاون الأمني والعـسكري. (كرامـر، 2001, ص11)

3. انطلاقا من التعاون القائم بين تركيا واسرائيل، ومنذ عام 1996 قامـت تركيـا بشراء أسلحة إسرائيلية بمبلغ 3 مليارات دولار، كذلك وفي منتصف عـام2004 قام الجيش التركي بتقديم قائمة جديدة من عقود التسلح من إسرائيل بقيمـة 800 مليون دولار، إضافة للتعاون العسكري بين الدولتين. (دياب، 2004, ص169)

وتطمح إسرائيل من خلال علاقاتها مع تركيا إلى تحقيق عدد من الأهداف ابرزها:

أ - اختراق أسواق بلدان المنطقة، فكل من تركيا واسرائيل يلعبـان دورا متكـاملا وذلك في إطار المنظومة الإستراتيجية الغربية، وفي هذا الجانب فـإن تركيـا تعتبر أن إسرائيل أحد المفاتيح الهامة للانضمام إلى الاتحـاد الأوروبـي أي أن الأمر يتعلق بتحقيق منافع ومصالح متبادلة، فاسترضاء إسرائيل يعني مساهمة

اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بدعم توجهـات تركيـا نحـو الاتحـاد الأوروبي.

وعلى مجرى الأحداث السياسية في الداخل التركي، فبوصول حـزب العدالـة والتنمية التركي إلى قمة الحكم في تركيا، والـذي يمثـل الإسـلام المـدني أو المعتدل، ومحاولة الزعامة الساسة في تركيا الآن من إعادة جسور الثقـة مـع البلدان العربية والأسيوية (الخيار الآسيوي)، إلا أن المؤسسة العسكرية التركيـة ما زالت تحاول أن تكون هي مركز صنع القرار الاستراتيجي وأن تقوم بكـبح جماح التوجهات الجديدة للحكومة التركيـة الحاليـة برئاسـة (رجـب طيـب اردوغان).

ب- تهدف إسرائيل عبر تركيا إلـى اختـراق منطقـة آسـيا الوسـطى، لتـسهيل الاستثمارات هناك، لذا اعتبرت أحد أبرز مداخلها لذلك هو التنسيق والتعاون مع تركيا في العديد من المجالات، ومن ضمنها المجال المائي.

ثانيا:- الأدوات الإسرائيلية:

إن اسرائيل تملك أدوات مختلفة لتحقيق أهدافها، لذا ومن أبرز الأدوات التي اعتمدت عليها إسرائيل بغية تنفيذ أهدافها في مجال تعاونها مع تركيـا فـي المجـال المائي، ما يلي:

1- **الأداة العسكرية :** حيث عمدت اسرائيل الى التعاون في هذا الجانب بما يلبـي رغبات تركيا، وما يحقق مصلحة اسرائيل، فنظرا لحاجة تركيا الملحة لتطوير سلاح المدرعات وحاجتها لطراز متقدمة من طائرات التجسس بـدون طيـار، ونماذج أخرى من انماط التسليح، حيث تمكنت إسرائيل مـن اسـتثمار ذلـك وبالتالي مارست قدرا من الابتزاز والمساومة على تركيا تمهيدا للتعاون فـي المجال المائي وبالتالي مد إسرائيل بكميات من المياه التركية، إلا أن ذلك لم يتم لصعوبة تحقيق هذه الافكار وتنفيذها إلا في إطار الشراكة الـشرق أوسـطية، وليس في اطار ثنائي فقط بين إسرائيل وتركيا.

2- **الأداة العلمية والتقنية :** لقد استغلت اسرائيل الميزة النسبية لها في هذا الجانب عبر تقديم الدراسات والاستشارات الفنية في هندسة بناء الـسدود وتكنولوجيـا

المعلومات والخبرات الفنية في مجال استصلاح وتطوير الأراضي الزراعية وتنقية التربة والهندسة الوراثية، وتبادل الخبرات، والقيام بدراسات بحثية مشتركة تنفذها مراكز أبحاث من كلا البلدين، هذا لا ينكر أن تركيا لديها مؤسسات علمية ومراكز بحثية وجامعات ذات مستويات علمية رفيعة، إلا أن الشراكة التركية الإسرائيلية في هذا المجال ما هي إلا محصلة لتداخل المصالح والاهداف المشتركة بين الطرفين في العديد من المجالات.

3- **الأداة الاقتصادية :** وقد تمثلت هذه الأداة التي امتلكتها اسرائيل هو القيام بمساهمات اقتصادية مشتركة بين كل من تركيا واسرائيل، وتنفيذ صفقات وعقود تجارية بمبالغ ضخمة وصلت إلى عدة مليارات من الدولارات، إضافة للدور الإسرائيلي في تسهيل القروض لتركيا عبر شركات أمريكية عملاقة أو البنك الدولي من خلال اللوبي الصهيوني الذي هو أداة التنفيذ في يد اسرائيل.

4- **الأداة الأمنية:** لقد عمدت اسرائيل إلى ممارسة مهارتها الذي تمتاز به وهو النشاط الاستخباراتي، فقد تمكنت إسرائيل من استخدام أداتها الأمنية عبر تواجد الأطقم الإسرائيلية بكثافة في منطقة جنوب شرق الأناضول ، حيث بدأت بممارسة نشاط استخباراتي تجاه منطقة شمال العراق وتحديدا كردستان، حيث استغلت اسرائيل حالة الحصار التي كانت مفروضة على شمال العراق عند خط عرض 37 شمالا.

2.1.2.4 الأهداف والأدوات التركية

اولا:- الأهداف التركية

لقد سعت تركيا من خلال تعاونها مع الجانب الاسرائيلي لتحقيق مجموعة من الأهداف بغية تمكينها من الصعود كقوة إقليمية كبرى مهيمنة على دول الجوار، فقد اعتبرت أن إحدى ركائز هذه القوة هو :

1. التحكم بالدرجة القصوى بمياه نهري دجلة والفرات، بغية استثمار ذلك كورقة ضغط سياسية، والتوسع في المشاريع الزراعية الضخمة، وتوليد الطاقة

الكهرومائية بالتنسيق مع إسرائيل بأكثر الوسائل فاعلية وأقلها كلفة، فالتعاون التركي – الإسرائيلي في مشروع (الغاب) يعني التدخل التركي- الإسرائيلي في شأن كل من العراق وسوريا، وفي مياه دجلة والفرات.

2. تعزيز التحالف الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل، وهذا النهج الخطير في سياسة تركيا المائية يشكل ضغطًا على سوريا والعراق بأن يتم الرضوخ للأمر الواقع والقبول بما هو قائم، أو التماشي مع التسوية الفنية المقترحة من قبل تركيا لمشكلة المياه التي لن يتم حلها إلا برضوخ تركيا للقانون الدولي المتبع في هذا المجال، وتأكيدا على صلف وتعنت الساسة الأتراك في ذلك، ما جاء على لسان رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في 15 /9/ 1997 حيث شدد على عدم قبول تركيا إصرار سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاث حصص متساوية، إذ اقترح على إيجاد خطة من ثلاث مراحل تهدف إلى الاستخدام الرشيد لموارد مياه النهرين وفق دراسات علمية مشتركة، غايتها تحديد الاحتياجات الحقيقية للدول الثلاث، وذلك على أساس حساب الأراضي القابلة للري، وتحديد متطلباتها المائية، والاستخدامات الأخرى بما فيها مياه الشرب. (معوض، 1991, ص122)

3. إزاء مشكلة المياه هذه فإن تركيا تتمسك بموقفها الثابت، باعتبارها نهري دجلة والفرات من الأنهار العابرة للحدود وليس من الأنهار الدولية، وبذلك فهي تعطي لنفسها الحق في إقامة وإنشاء السدود على النهرين وروافدهما داخل إقليمها، وتعاملها مع النهرين وكأنهما حوض نهر واحد، ورفضها إبرام معاهدة دولية ثلاثية تنظم استغلال مياه الفرات، وتحدد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث مفضلة على ذلك صيغة معينة للتعاون الفني من ناحية ثالثة.

إن تواصل تركيا لمشروع الغاب الضخم لاستكمال سدوده ووحداته، دون الاكتراث لدول الجوار وعدم الإهتمام بجوانبه السلبية على كل من سوريا والعراق سواء أكان من حيث انخفاض تدفق مياه الفرات إليهما، أم من حيث تلويث هذه المياه، أما الدليل على هذا التعنت هو الموقف الرسمي التركي والذي رفضت تركيا بموجبه الاستجابة للمطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات

اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه، والتي تهدف للتوصل إلى اتفاق نهائي وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات، كما أن تركيا رفضت الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1997/5/21 بحجة أن تلك الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدودا في أراضيها، بـالرغم مـن أن تلـك الاتفاقية الدولية تتضمن مبادئ الانتفاع والمشاركة المنصفة والمعقولة والالتـزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو ذي شأن، ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها.

4. سعى تركيا إلى صياغة مبادئ السياسة المائية الدوليـة فـي ضـوء مـصالحها الخاصة، وما رفضها الاعتراف بالبرتوكول الموقع في العام 1987 بينها وبـين سوريا إلا تمرد على القانون الدولي، حيث ان هذا البروتوكول والمسجل لـدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في شهر يونيو عام 1993، يعطي سوريا ما يزيد عن 500 متر مكعب في الثانية، وبالتالي فأنها تسعى لتكريس فكرة بيـع الميـاه أو مبادلتها بمنافع تحقق مصالحها، وبالتالي يوفر فرصة بإعطاء إسرائيل شـرعية قانونية للسيطرة على الموارد المائية والتحكم في السياسات العربية والداخلية عـن طريق وضع الأمن المائي العربي في الخزانات والسدود التركية.

5. إن حقيقة سد سد أتاتورك والذي دشنه الأتراك أثناء حرب الخليج الثانية حيـث لا تقتصر فائدته على تركيا بتوليد طاقة كهربائية رخيصة تسد حاجتها، بل له أهداف اقتصادية أخرى تتمثل بالحصول على عملة صعبة عـن طريـق بيـع الفـائض الغذائي، لأن هذا المشروع سيحول تركيا إلي دولة غذائية مصدرة تمول الـشرق الأوسط وتتحكم بسياسته عبر سياسـة الأمـن القـومي (زهـر الـدين، 1996, ص191)، مما سيجعل المشروع تركيا دولة زراعية كبرى وسـيلبي طموحهـا الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

6. ومن قبيل ما مارستة تركيا في استخدام ورقة المياه كوسيلة ضغط على سـوريا اقتصاديا وعلى مشاريعها الزراعية الحيوية، وقع قادة تركيا بروتوكـولا عـام 1987 يقضي بإسالة 500 متر مكعب من الماء في الثانية إلى سوريا إذا اتخذت

سوريا تدابير فعالة ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) وهذا ما تم فعلا حيث تم إبعاد مقر قيادة الحزب من دمشق إلي البقاع، وفيما بعد قامت سوريا تحت التهديد العسكري التركي بطرد (عبد الله أوجلان) في أكتوبر عام 1998، وذلك تمهيدا لإلقاء القبض عليه، وهذا في تاريخ العلاقات المائية بين الدول المتشاطئة يعتبر سابقة خطيرة تنذر بالتمرد على القوانين والاعراف الدولية في تسوية النزاعات.

7. إن سياسة تركيا المائية المدعومة إسرائيليا وأمريكيا تهدف إلي تحويل نهر الفرات وري سهل وهران في جنوب شرق تركيا الذي يبلغ حوالي 151 ألف هكتار ويمتد من شرق مدينة سانليورفا التركية حتى الحدود السورية، كما تهدف تركيا إلي عرقلة التنمية في كل من العراق وسوريا وزيادة مشاكلها حتى يمكن تطويعها وابتزازها سياسيا واقتصاديا، وإبقاء هاتين الدولتين معتمدتين على المحاصيل الزراعية التركية، كما تسعى إلى لعب دور سياسي وأمني مرسوم لها في المنطقة في ظل ما يسمي بالشرق الأوسط الجديد، وتزويد إسرائيل بالمياه الأمر الذي يعني تعزيز سياسات اسرائيل الاستيطانية والتوسعية.

إن تركيا ومنذ انتهاء الحرب الباردة قد بدأت بتكثيف حضورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة وقد تمثل ذلك بمايلي:

أ . نفيذ جملة ضغوط مكثفة على دول الجوار للتعامل بليونة مع الدور التركي.

ب. التهديد باستخدام ورقة المياه بغية تحقيق مكاسب سياسية إقليمية ما يتيح لها بالتالي إنشاء علاقة خاصة مع إسرائيل، للخروج من تناقضاتها كدولة شرقية إسلامية وغربية.(المصري، 1996, ص105)

ومن جملة ما تسعى اليه تركيا من أهداف هو الابتزاز السياسي لسوريا بهدف إيجاد اتفاقية شاملة مع سوريا حول المياه بشروط من أبرزها:

1. التعاون بخصوص مواجهة النشاط الكردي.
2. توزيع مياه جميع الأنهار المشتركة بين الجانبين بما يشمل نهر العاصي الذي ينبع من سوريا ويفيض في لواء الإسكندرونة .

3. أن تلغي سوريا من أجندتها حقوقها التاريخية في استرجاع لواء الإسكندرونة، أي الاعتراف السوري الرسمي بالسيادة التركية عليه.(السمان،1997,ص29)

ما يتبين بأن تركيا تحاول أن تلبس هذه القضية المظهر السياسي، الأمـر الـذي يترتب عليه استخدام المياه كأداة من أدوات المساومة والتهديد والإجبار في التعامـل السياسي، فمشاريع تركيا المائية تأخذ في ظاهرها وجها مائيا وتنموياً اقتصاديا، بينما تحمل في باطنها دلالات سياسية.(البياتي، 2000, ص37)

وباعتبار نهر الفرات يقع خارج نطاق السيطرة العربية، فقد شكل ورقة الابتـزاز التركية المهمة مع كل العراق وسوريا، علما بأن منابع نهر الفرات وروافده كانـت تنبع من سفوح جبال طوروس الجنوبية في هضبة الأناضول حاليا، والتي كانت حتى عام 1936 جزءا من أراضي سوريا الطبيعية والسياسية، ما يدلل أن ما يعاني منـه الوطن العربي حاليا هو التشرذم والتفكك وهو ما ورثنا ايـاه الاسـتعمار. (زهـر الدين،1996, ص191)

وهناك انماط كثيرة تعكس السلوك التركي تجاه دول الحوض منها:

أ- عدم دعوة تركيا لكل من سوريا والعراق للمشاركة عند بدء العمـل بمـشروع (الغاب) مع أدى إلى إحداث توتر في العلاقات بين تركيـا وكـل مـن العـراق وسوريا.

ب- رفض تركيا دعوة كل من العراق وسوريا بتوفير المزيد من المياه لهما.

ج- دعوة تركيا للعراق بأن يحل مشاكله المائية مع سوريا باعتبـار أن ميـاه نهـر الفرات تصله بعد مروره من سوريا وتركيا، الأمر الذي معه لا تتحمـل تركيـا المطالبة العراقية.

مما سبق يتبين بأن الاهداف الاسرائيلية والتركية هي تحجيم أي جهد عربي في أي قطر من الاقطار العربية يسعى للخروج من دائرة التخلف والتبعية للنظام الدولي الجديد، إضافة لرغبة تركيا الدخول إلي الأسواق والمؤسسات المالية والعالمية حيث تعتبر أنقرة أن مفاتيحها للدخول لهذه المحافل هي وإسرائيل، كذلك تسعي تركيا لكسب دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف فـي مواجهـة اللـوبي الأرمني واليوناني داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: - الأدوات التركية

أما أبرز الأدوات التي اتبعتها تركيا لتحقيق اهداف سياستها المائية تجاه دول الحوض:

1- الأداة الاقتصادية والإمكانات العلمية : حيث تتميز تركيا بتفوقها في حجم القدرات والإمكانات الاقتصادية مقارنة بالقدرات العراقية والسورية معا، إضافة للتفوق في عدد السكان والمساحة الجغرافية الواسعة والتقدم العلمي والتقني بحكم أن تركيا تعتبر دولة أطلسية، نظرا لتراجع القدرات العسكرية والاقتصادية لسوريا، والحالة التي يمر بها العراق، وتعاظم التهديد الإسرائيلي.

2- أداة الابتزاز السياسي: استثمرت تركيا حالة الحالة التي مر ويمر بها العراق حيث تمارس الإبتزاز السياسي مستغلة ورقة المياه، مستغلة حالة الفراغ الأمني والسيادي لسلطة بغداد على المنطقة الشمالية، وتمكنت عبر التنسيق مع بعض الفصائل الكردية المتمردة من صيانة العديد من سدود المياه في منطقة الشمال، كذلك قامت تركيا بتخفيض كميات مياه نهر الفرات المتدفقة إلى العراق بعدما طلبت منها واشنطن ذلك أثناء حرب الخليج الثانية، أما بالنسبة لسوريا، فقد هددت تركيا بشكل علني بتقليص كميات مياه نهر الفرات المتدفقة إلى سوريا إذا لم تنصاع دمشق للمطالب التركية بإغلاق قواعد حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) وتسليم عبد الله أوجلان زعيم الحزب، وهو ما تم تطبيقه فعلا.

3- التهديد باستخدام الأداة العسكرية : وحيث أن القدرات العسكرية التركية تتميز بالتفوق مقارنة مع قدرات سوريا، فقد قامت تركيا بتهديد سوريا باجتياح الشمال، وتدمير السدود السورية وتقليص كمية المياه المتجهة إليها في حال رفض سوريا التعاطي مع المطالب التركية ذات الطابع السياسي والأمني والمتعلقة بحزب العمال الكردستاني التركي المتواجد على الأراضي السورية، وهذا ما أكده وزير الدفاع التركي بتهديده لسوريا بتاريخ 1989/12/27 قائلا: "بيدنا سلاحنا لردع سوريا، المياه والقوة العسكرية ".(سري الدين، 1997, ص239)

3.4 استغلال المناخ السياسي العربي السائد

تاريخيا، سعت تركيا كدولة جوار أو ما يسمى بالتخوم، من متابعة أوضاع المنطقة العربية بهدف القيام بدور مؤثر خدمة لمصالحها . ولما اعتبرت مرحلة التسعينات مرحلة العجز والانقسام والتشرذم في النظام العربي، وغياب شبه كامل للقدرات العسكرية العراقية، ولدور العراق الإقليمي، ناهيك عن تراجع دور سوريا في تفاعلات النظام العربي، وما تتعرض له من تهديدات إسرائيلية مستمرة، بالإضافة إلى استهدافها أمريكيا، لذا أطلقت تركيا يديها وعظمت نفوذها وتدخلاتها في الشأن العراقي والسوري، لدرجة أن الشمال العراقي أصبح مسرحا ومرتعا لسلاح الدبابات التركية، كما تجرأت على تهديد الأمن المائي في كلا الدولتين : (سوريا والعراق) ، وكأنها تعمدت بأن تشعل حرب مياه بالنيابة عن إسرائيل والمصالح الأمريكية.

وتمارس تركيا أسلوب الخداع والمراوغة ضد العراق وسوريا مستغلة بعض جوانب الغموض في القانون الدولي حول المياه، كما تمارس التسويف عبر التعاون مع إسرائيل ، مما يعد مخالفة واضحة لمبادئ القانون الدولي بخصوص التوزيع المنصف لمياه الفرات الدولي.

4.4 الانعكاسات السلبية على سوريا والعراق

كان للتنسيق والتعاون الإسرائيلي – التركي في السياسات المائية آثار سلبية كبيرة على دول الحوض (سوريا والعراق)، فتضررت الأراضي الزراعية والتربة والإنتاج الزراعي وتعرضت البيئة إلى تلوث واضح، كما انخفض منسوب مياه السدود، مما ينذر بتعرض الأمن الغذائي في سوريا والعراق للخطر.

1.4.4 سوريا

بالرغم من توقيع سوريا على اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية في مايو1997، إلا أن تركيا عارضت الاتفاقية بشدة كدولة

منبع (عامر، 2004، ص103)، بل تمادت في تجاهلها لحقوق سوريا المائية كدولة متشاطئة حيث قطعت شوطًا كبيرا في تنفيذ مشروع الغاب الذي أحدث آثارا سلبية على سوريا، فحرمها من40 % من حاجتها المائية، فأدى إلى إخراج نحو 860 ألف دونم من نطاق الأراضي المزروعة ، كما أدى إلى عجز في إنتاج الطاقة الكهربائية، وتفاقم المشكلة الاقتصادية نتيجة تقلص إنتاج الكهرباء في (سد الثورة) إلى 12 % من طاقته، الأمر الذي أدى إلى توقف مئات المعامل والمنشآت الصناعية عن العمل.

كما أفسدت المياه العائدة من الحقول المروية في تركيا مياه الفرات للدول الواقعة في حوضه الأسفل نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة ووجود بقايا المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية في مياه النهر الخارجية، وبالتالي يصبح من الصعب استعمال هذه المياه.

كما نجمت أضرار زراعية وصناعية وصحية وبشرية وعلى تربية الحيوان في سوريا، أما انخفاض منسوب بحيرة (الأسد) القائمة وراء سد الفرات فقد أدى إلى توقف سبع توربينات مولدة للطاقة ولم يتبق سوى توربينة واحدة فقط، مما أدى بدوره إلى انقطاع الكهرباء عن كثير من القرى والمدن السورية. (السمان ،1997, ص74)

إن مشروع الغاب سوف يحدث انخفاضا في مياه دجلة من 17 مليار متر مكعب إلى 13.5 مليار متر مكعب ، أما كمية الانخفاض في نهر الفرات فتقدر بشكل هائل جدا من 32.5 مليار متر مكعب إلى 23.5 مليار متر مكعب .

وعليه فلن يكون بإمكان سوريا من زيادة المساحات المزروعة، أو استغلال أية أراضي جديدة، مما أدى إلى اضطرار الحكومة السورية إلى زيادة المبالغ المخصصة للمشاريع المائية والهيدروكهربائية منذ عام 1988، كما قامت ببناء محطة تشرين السورية على نهر الفرات والتي ساعدت في تنظيم جريان مياه الفرات إلى بحيرة الأسد ، وتم إكمال بناء سدين على نهر الخابور وسد 17 نيسان على نهر عفرين. (الشامي، 2000, ص13)

وقد خالفت تركيا المعاهدات العامة والخاصة والثنائية والإقليمية التي نشرتها الأمم المتحدة ومنها: قواعد سيئول للخزانات الجوفية المشتركة لعام 1986، ومسودة

معاهدة بلاجيو عام1989 والقانون الدولي لاستغلال الموارد المائية للمجاري الدولية.(روفائيل، 2004 , ص152)

2.4.4 العراق

كان للسياسات المائية المشتركة بين إسرائيل وتركيا تداعيات خطيرة جدا على واقع الأمن المائي العراقي، وخصوصا أن تلك السياسات استهدفت العراق أثناء الحصار المفروض عليه فتقلصت الاهتمامات التنموية على نهري دجلة والفرات بسبب مشروع الأناضول القومي.

وتوقفت مشاريع السدود في العراق بالكامل بسبب الحصار وبالتالي لحقت أضرارا جسيمة بالسدود العاملة خلال تلك الفترة، كما تأثر أكثر من (6) ملايين عراقي يسكنون في سبع محافظات يخترقها النهر، فأصبحوا يعانون من شح المياه، بينما مساحات كبيرة شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة لحق بها الضرر، بسبب تردي نوعية المياه الناجمة عن التلوث الصناعي وزيادة الملوحة .

وإذا كانت مصادر المياه عبر الحدود تفرض مشاكل متعددة بين دول الجوار بسبب عبور تلك الأنهار عبر حدود دول متعددة متعارضة المصالح، فإن الأمر يزداد صعوبة، نظرا لأن المياه المتوافرة من تلك الأنهار تعاني أيضا من نقص في الكميات، وخصوصا أن الأنهار عابرة للحدود (دجلة والفرات) تفرض نوعين من المشاكل، مشاكل قانونية من حيث التنازع على الحقوق بين الدول المختلفة، ومشاكل كمية بالنظر إلى أن حجم المياه المتوافر لايكاد يكفي حاجة الدول المتزايدة، وتظهر قضية نقص الكميات من المياه في المنطقة العربية على نحو صارخ بالنسبة للدول المعتمدة، ويعتبر نهرا دجلة والفرات من الأنهار التي يثور حولهما نوع من التزاحم الدولي.

كما جعلت حرب الخليج الثانية سنة 1991 الوضع أكثر تعقيدا، فحرق حقول النفط الكويتي هدد طبقة المياه الجوفية في العراق، وهذا التهديد جعل المتطلبات العراقية من مياه الفرات ودجلة أكثر إلحاحا واستعجالا، كما أن المخططات التركية لتطوير المنطقة الجنوبية الشرقية تهدف لنقل إقليم الجنوب الشرقي لتركيا من الفقر إلى القوة والغنى، مما يعني أن منطقة الفرات ودجلة هي منطقة صراع مستقبلي بين

الأكراد والأتراك والسوريين والعراقيين، لذلك يحتاج حوض ذلك النهر لربط المياه بمعاهدات بين أطراف متعددة وذلك يستدعي استقرارا سياسيا، وإلا فستخوض الجيوش صراعا بمقياس كبير حول المياه، خاصة وأن إسرائيل تسللت إلى مسرح الصراع أيضا، "Power is water is politics". وهذا ما يؤكد أن المياه هي سلطة وهي سياسة.

5.4 معيقات التعاون التركي- الإسرائيلي

مما سبق يتضح أن العلاقات التركية – الإسرائيلية اتسمت بالتفاعل التعاوني، بل وصلت إلى حدود الشراكة الإستراتيجية في العديد من المجالات ولاسيما التعاون العسكري ومشاريع المياه فاتفاقية التعاون العسكري عام 1996 دليلا واضحا على ذلك والتي كانت تتويجا لمسيرة العلاقات الثنائية منذ أن بدأت رسميا عام 1948، فمناخ وأجواء الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب الدولي فضلا عن دور المؤسسة العسكرية التركية ، الفاعل الرئيس في توجهات تركيا الخارجية، ألقت بظلالها على هذه العلاقات، ولكن المتتبع للشأن التركي الخارجي تجاه إسرائيل في السنوات الأخيرة يتلمس وجود قدر من التأزم والخلاف في مسيرة التعاون التركي الإسرائيلي نتيجة التحولات والمستجدات الداخلية والإقليمية والدولية.

فما من شك أن البيئة الداخلية تعد من المحددات الرئيسة في تشكيل السياسة الخارجية خاصة إذا ما شهدت تلك البيئة تحولات مؤثرة تحتم على صانع القرار صياغة سياسة خارجية تهدف إلى التعاطي بفاعلية مع تلك التحولات.

لذلك فإن من أبرز هذه التحولات، والتي من المتوقع أن تساهم في تقليص حجم التعاون الإسرائيلي – التركي بالقدر الذي من الممكن أن تحرفه عن مساره الاستراتيجي إلى الطابع التعاوني الاعتيادي، كما ويعتبر التعاون الإسرائيلي التركي في المجال المائي من أبرز مجالات التعاون والشراكة بين الطرفين حتى نهاية عقد التسعينات فان هذا المجال من المتوقع تراجعه ولو نسبيا في المرحلة الحالية والمستقبلية بفعل المستجدات المتعددة والتي من أبرزها محاولة الإستراتيجية التركية لإقامة توازن دقيق بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات الأمريكية والأوربية

والعربية والإسلامية عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميـين والقـوى الدولية الأخرى (دياب، 2004, ص169)، محاولة بـذلك الخـروج مـن سياسـة المحاور لتكون على مسافة واحدة من الجميع، حدوث توتر في العلاقات مع إسـرائيل نتيجة التجاوزات الإسرائيلية وتحركاتها في الدائرة الكرديـة بعـد سـقوط العـراق عام 2003، فمن المعروف أن المشروع الإسرائيلي في المنطقة يستهدف تفتيت الدول الكبرى التي تتمتع بسلطة مركزية ليسهل بعد ذلك تحويل المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية وعرقية ودينية، فتفتيت الكيانات الكبيرة هـي فكـرة محورية في رؤية وتصور آباء الحركة الصهيونية وفكرة قادة دولة إسرائيل. (جـاد، 2003, ص152)

1. التدهور العربي الناجم عن حرب الخليج والاحتلال الأمريكي للعراق أفـضى إلى حدوث نوع من الفراغ الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسـط وبالتـالي حدوث ما يمكن تسميته صراع على القيادة أو المكانة بين أنقرة وتل أبيب على المنطقة .
2. عدم رضى حكومة أنقرة على موقف الحكومة الإسرائيلية، واللوبي اليهـودي داخل الولايات المتحدة وذلك بسبب عدم اتخاذه أيه إجراءات أو مبادرات تؤدي من شأنها إلى احتواء قضية إبادة الأرمن داخل الكونغرس الأمريكي، فأعلنـت حكومة أنقرة أن علاقاتها مع إسرائيل لا يمكن أن تكون على حساب علاقاتهـا مع الدول الإسلامية العربية. (عبد الفتاح ،2001, ص187)
3. ولأجل بناء إستراتيجية مائية في سوريا والعراق (في حال استقراره وتحرره من الاحتلال الأمريكي)، لابد من :
4. تبادل المعلومات والمعرفة وتدعيمهما بين المعنيين في كلا البلدين، وذلك مـن خلال الندوات وورشات العمل واللجان المشتركة والقيام بالدراسات، وإجـراء المشاريع المشتركة في نهاية المطاف.
5. مراجعة شاملة للشروط الهيدرولوجية وطرق القياس وذلك من خلال اسـتعمال تقنيات الأثر، أو الاستشعار عن بعد، أو الاستنتاج مـن المعلومـات المتاحـة

الجيولوجية والجيوفيزائية، والقيام بهذه الدراسات لاستكمال المعلومات عن الأحواض المائية وجريانها وسرعتها.

6. تبني التقنيات العالمية لأعمال الدراسات والتنفيذ.
7. دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية واقتراح السبل لتحسين هذه الأوضاع من خلال برامج تنموية قادرة على دفع الحالة الاقتصادية والمستوى الاجتماعي خلال فترة معينة.
8. الاستقرار السياسي الناجم عن تفهم الاحتياجات المتبادلة داخليا وخارجيا مع السعي لدى الجهات الدولية لتمويل برامج طموحة تهدف لخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والذي يقود إلى الاستقرار السياسي.
9. الضغط على تركيا في إطار الجامعة العربية، ومنظمة العالم الإسلامي لتشكيل لجنة فنية مشتركة ين الدول الثلاث، لمناقشة قضايا المياه المشتركة فوضع أسس لاقتسامها بشكل عادل ومعقول، مع التفاوض لأجل حل النزاعات المشتركة وإلزام أنقرة بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة -على الدولة العراقية – في مرحلة ما بعد التحرر وسوريا أيضا أن تعتمدا على الأداة الإعلامية والدبلوماسية بكفاءة، وتوظيف المنظمات الدولية أيضا، لمواجهة التعنت التركي وتنصله من الالتزام بتطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالأنهار.

ما سبق يظهر بأن التعاون التركي الاسرائيلي خلال فترة التسعينات يهدف الى الاضرار بالمصالح العربية عموما، ومصالح دول الجوار(العراق وسوريا) خصوصا، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى كل من تركيا واسرائيل وافادة كل طرف للطرف الأخر بغية تحقيق مصالح وأهداف محددة، كذلك رغبة تركيا بأن يكون لها دور وأهمية في منطقة الشرق الأوسط، هذا كله تقوم به تركيا في حالة الضعف التي يعيشها العالم العربي.

النتائج والتوصيات

أ - النتائج :

تركيا ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية:

تعتبر تركيا دولة اقليمية لها وزنها في منطقة الشرق الأوسط، تسعى للعب دور جديد في المنطقة، سيما وأنها تملك عددا من المقومات ما يجعلها تسعى حثيثاً لأن تحصل على ما ترمي اليه، فابرز ما كان يميز سياسية تركيا منذ نشوء الدولة التركية وحتى عام 1990:

1. تقرب من الغرب كونه يمثل لهم التقدم والحضارة.

2. السياسة التركية يرسمها ساسة قوميون علمانيون اتراك يحافظون على القواعد التي وضعها اتاتورك ويتمسكون بها ويسيرون على نهجها، وحامي حمى العلمانية هم الجيش.
3. ابتعاد عن الشرق كونه يمثل لهم ماضيا غير سار لهم، ولا يملكون التقدم الذي ينشدون.
4. بناء علاقات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية – علاقة مصلحية ترجح لصالح الولايات المتحدة بنسبة كبيرة.
5. بناء علاقات قوية مع اسرائيل – علاقات مصلحية ترجح لصالح اسرائيل بهدف الاضرار بالدول العربية.
6. بناء علاقات قوية مع اوروبا- علاقات مصلحية بهدف الانضمام الى الاتحاد الاوروبي.
7. علاقات غير مريحة خصوصا مع جارتيها العراق وسوريا.
8. استخدام ورقة المياه كوسيلة ضغط على سوريا والعراق.

تركيا ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية:

في حين أنه بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم، وفوز مرشحه عبد الله غول برئاسة الجمهورية، ورجب طيب اردوغان برئاسة الوزراء، بدأت تركيا مرحلة جديدة، وذلك بالانشداد مرة اخرى الى المشرق العربي وتاريخها الاسلامي، مقتربة من القضايا العربية والاسلامية، محافظة على مسافة متساوية مع جميع الاطراف في المجتمع الدولي، سواء العربي او الغربي. والمحافظة على علاقات دافئة مبنية على الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة.

ولذلك أخذ يبرز دور تركيا الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبشكل محدد ابتداء من عام 2003، حيث اخذت تركيا تمارس دورا لم تمارسه من قبل في ظل حالة الضعف العربي، وحالة التشرذم التي تعيشها الاقطار العربية، قامت تركيا بلعب دور جديد مرتكزة على نقاط من القوة تتمثل بـ:

أ . موقع جغرافي استراتيجي متوسط يربط بين قارتي اسيا واوروبا.

ب. حكومة مدعومة من شعب مسلم قوامه 68 مليون مسلم.

ج. دعم امريكي للسياسات التركية، حيث أن تركيا تعبر في نظر اوروبا والولايات المتحدة نموذجا للاسلام المعتدل، والذي يروج الافكار الغربية باسلوب قابل للنقاش والحوار.

د. اقتصاد قوي.

ه. قوة عسكرية لا يستهان بها.

و. جمهوريات اسلامية عددها ست يغلب عليها العرق التركي.

ز. تلقى تأييدا من الدول العربية والاسلامية.

ح. دور الوساطة في المفاوضات الاسرائيلية- السورية.

ما سبق يوفر الفرصة لتركيا للعب دور استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وقد تبلورت بعض سياسات تركيا والمستندة لنقاط قوتها بما يلي :

1. لم توافق تركيا على أن تقوم الولايات المتحدة بضرب العراق من اراضيها.
2. سعي تركيا لاقامة دولة تركية جديدة تضم الجمهوريات الاسلامية ذات العرق التركي والتي استقلت عن الاتحاد السوفيتي.
3. الوقوف بحزم في وجه اسرائيل بعد حرب غزة عام 2008.

ب- التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة وما توصلت الدراسة اليه ، يوصي الباحث بما يلي:-

1. أن تسعى الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط إلى تعزيز العلاقات الأخوية مع تركيا، والسعي لتأمين استقرار الأراضي التركية المجاورة للشمال العراقي وذلك بمنع حزب العمال الكردستاني من القيام بأعمال عنف في منطقة شمال العراق والتي من شأن هذه الاعمال ان تزعزع استقرار المنطقة، سيما وأن تركيا في الوقت الراهن أصبحت أكثر انفتاحا على العالم العربي والإسلامي وقضاياه بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم .

2. النظر إلى تركيا كجار إسلامي تتجاوز نسبة المسلمين فيه 92% من اجمالي سكانه، لها وزن وأثر في منظومة الدول الإسلامية، ونشترك معها في الدين والجغرافية والثقافة، وبما أن الاسلام قاسم مشترك بين العرب وتركيا، فليستثمر العرب هذا الجانب للاستفادة من تركيا الى جانبهم.
3. الوصول لاتفاقيات بين تركيا وكل من العراق وسوريا والدول العربية الفقيرة مائيا للاستفادة من المصادر المائية التركية، سيما وأن المنطقة مقبلة على أزمة مائية خانقة.
4. سعي الدول العربية والإسلامية للاستفادة من الخبرات التركية في مجال الصناعات العسكرية وتطويرها.
5. التعاون مع تركيا والجمهوريات الإسلامية ذات العرق التركي والتي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، للاستفادة من خبراتها في المجالات التي تتميز بها هذه الدول. والاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفة بها.

كل ذلك من شأنه أن يصب في المصالح المشتركة للدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط من جانب وفي مصلحة تركيا من جانب آخر ويساعد كذلك في إضعاف سيطرة وهيمنة إسرائيل وسعيها إلى استقطاب تركيا من واقع امتلاك تركيا لأوراق ضغط من مصلحة إسرائيل أن تستخدمها تركيا للتأثير على الدول العربية المجاورة لها.

المراجع

أ- المصادر باللغة العربية

اردوغان، رجب طيب،2009، الانضمام للاتحاد الأوروبي ضمن أهم اولويات تركيا، **صحيفة الرأي**، العدد 13981، ص21.

الأزعر، محمد خالد، 1993، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية، **مجلة شؤون عربية**، تصدر عن جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 74، ص130.

البياتي، عدنان، 2000 ، الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، بيروت،العدد 9، ص37.

الجميل، سيار، 1995، **الخيارات الفكرية والسياسية لدى العـرب والأتـراك فـي العلاقات العربية التركية**، مركز دراسات الوحدة العربيـة، الطبعـة الأولى، بيروت.

الجلاد، محمد والكيلاني، هيثم، 2000، **الموسوعة العربية**، الطبعة الأولى، سوريا.

الحضرمي، عمر، 2000، دراسة بعنوان ا**لعلاقة العربية – التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**.

الحميد، طارق، 2007/1/23**، مقابلة صحفية، صحيفة الشرق الأوسط**.

الرشيدي، أحمد، 1992، (ندوة) تركيا والأمن القومي العربي، المستقبل العربـي، **مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت**، العدد 169، ص119.

الرفاعي، رنا ابو ظهر، القيسي، محمد، 2004، **امريكا والشرق الأوسط الجديـد، دار** الحرف العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.

الزين، مصطفى، 1982، **أتاتورك وخلفاؤه**، بيروت دار الكلمة للنشر.

السماك، محمد وآخرون، 1993، **العرب والأتراك في عالم متغير**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

السمان، نبيل،1997**، حرب المياه من الفرات إلى النيل**.

السمان، نبيل، 1997،**المياه وسلام الشرق الأوسط**، دار النـشر غيـر موجـود، دمشق.

الشامي، شبلي، 2000، نحو إستراتيجية مائيـة فـي سـوريا ، **نـدوة الثلاثـاء الاقتصادية، دمشق،** ص13.

الشاهد، جاسر،1998، السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا، السياسة الدولية العدد 131، ص198-199.

الشوبكي، حسان، 1991، الأمن المائي العربي، **مجلة الوحدة**، العدد 76، ص25.

الضبع، أحمد خليل، 1998، الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخـاطر، **مجلـة السياسة الدولية**، العدد 131، ص202-206.

العزاوي، وصال نجيب، 1998، **أبعاد التعاون العسكري التركـي – الإسـرائيلي، دراسة في الدوافع والأهداف**، دراسات إستراتيجية، بغداد، العـدد 5، ص 259-260.

العطية، غسان، 1986، ضرورة نظام إقليمي عربي في عالم متعدد الأقطاب، **مجلة المنار**، العدد 17، ص26.

المدني، سليمان، 1998، **تركيا اليهودية**، دار الأنوار، دمشق، ص220.

المصري، جورج، 1996، **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.

الموصلي، منذر، 1991، **عرب وأكراد- رؤية عربية للقضية الكردية**، دار العلـم، الطبعة الثانية، دمشق.

بدران، ودودة، 1995، مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية، **مجلـة عالم الفكر**، العدد 43، ص21- 30.

برو، توفيق على، 1960، **العرب والترك في العهد الدستوري العثمـاني** 1908-1914، نشر معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الـدول العربيـة، القاهرة.

توقه، حسين عمر، 2009، الاستراتيجية... مفهومها ومدلولاتها، **صـحيفة الـرأي**، العدد 14242، ص56.

جاد، عماد، 2003، الرؤية الإسرائيلية للحرب على العـراق ، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد 152، ص152.

حماد، مجدي، 2000، اللجنة الاستـشارية إبـراهيم الـدقاق... وآخـرون، **نحـو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي** – الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

حيدري، نبيل، 1981، **تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945**، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق.

خليفه، محمد، 1991، تركيا وأزمة الخليج، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي**، العـدد 2، ص131-140.

خليفة، محمد، 1991، صحوة الإسلام في تركيا كما يراه الإعلام العربي، مستقبل العالم الإسلامي، العدد 3، ص167- 179.

دلي، خورشيد، 1998، المناورات التركية- الإسرائيلية في المتوسط، **مجلة الأوج**، العدد 7.

دياب، أحمد، تركيا وإسرائيل، 2004، أزمة عابرة أم منافسة قادمة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، ص169.

ديري، أكرم، 1972، **آراء في الحرب**، دار اليقظة العربية.

ربيع، حامد، 1983، **مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط**، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد.

روبنس، فيليب، د.ت، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص.

روفائيل، نبيل، 2004، الوضع الراهن للموارد المائية العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، ص152.

رويتر، وكالة، 1997/11/28، اهتمام تركي بشراء دبابات ميركافا اسرائيلية، **صحيفة الرأي**، ص1، العدد13593.

زرقة، محمد علي، 1993، **قضية لواء الإسكندرونة**، دار العروبة، بيروت، ص471-475.

زرنوقة، صلاح سالم، 1998، التعليم الحديث في تركيا، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 131، ص176-182.

زكي، محمد أمين، 1945، **تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي**، تعريب: محمد علي عوني، مكان ودار النشر غير موجودين.

زهر الدين، رضا، 1992، **التوسعية التركية في الوطن العربي وإيران**، منشورات سبورك، بيروت.

زهر الدين، صالح، 1996، **مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه**، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت.

سرور، عبد الناصر، 2007، **دراسة** بعنوان **التعاون الإسرائيلي- التركـي فـي السياسة المائية خلال عقد التسعينات.**

سري الدين، عايدة العلي، 1997، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل**، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

سري الدين، عايده العلي، 1997**، دول المثلـث بـين فكـي الكماشـة التركيـة والإسرائيلية**، دار الفكر العربي، بيروت.

سعيد، عبد المنعم، 1987، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مركز دراسات الوحـدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

سعيد، عبد المنعم، 2009، تركيا والشرق الأوسط، صحيفة الرأي، نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14095، ص13.

سياري، صبري، 1997، **تركيا والشرق الأوسـط فـي التـسعينات**، الدراسـات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 31، ص22.

شرف، احمد، 1992، **مسيرة النظام الدولي قبل وبعـد حـرب الخلـيج**، د.م، دار الثقافة الجديدة.

صبحي، مجدي، 1992**، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف**، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة.

صبحي، مجدي، 1993، أزمة المياه في المفاوضات المتعـددة، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد 114، ص126.

صبحي، ناصيف يوسف، 1995، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، **مجلة الفكر**، العدد 43، ص107.

صحيفة الرأي، 2009، تركيا تحاول فرض نفسها لاعبا فاعلا في المنطقة لكـسب رضا الأوروبيين، العدد 13982، ص40.

صحيفة الحياة اللندنية، 1998، العدد12889، 1998/6/18.

طونش، حاقان، 1994، **مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية في مـشكلة المياه في الشرق الأوسط**، الجزء الأول، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت.

عامر، صلاح الدين، 2004 ، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، **مجلة السياسة الدوليـة**، العـدد 158، ص103.

عبد العزيز، هشام فوزي، 2000، دور التحالف التركي - الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا، **مجلة البصـائر**، جامعـة البتـراء الأردنيـة، المجلد 4، العدد 2، ص23-29.

عبد العزيز، هشام فوزي، 2000، دور التحالف التركي، ص10-14.

عبد الفتاح، بشير،2001 ، الأرمن وأزمة السياسة الخارجية التركية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 143، ص187.

عطوي، عبد الرحمن، محمد، 2004، **الشرق الاوسط الجديد**، دار الهادي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت.

عوني، درية، 1998، (حلقة نقاشية) عملية صنع القرار فـي تركيـا والعلاقـات العربية**- التركية، مجلة المستقبل العربي**، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، العدد 227، ص41.

عيسى، حامد محمود، 1992، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

غالي، بطرس، 1984، **المدخل في علم الـسياسة**، القـاهرة، مكتبـة الأنجلـو- مصرية،.

فهمي، عبد القادر،1997**، النظام السياسي الدولي**، دراسة في الأصول النظريـة، عمان، دار وائل للنشر.

كرامر، هانيتس، 2001**، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمـة فاضـل جنكر، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض.

كلير، مايكل، ترجمة عدنان حسن، 2002، **الحروب علـى المـوارد، الجغرافيـا الجديدة للنزاعات العالمية**، دار الكتـاب العربـي، الطبعـة الأولـى، بيروت.

كيلاني، هيثم، 1994، الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية- الإقليمية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 80، ص130.

كيلاني، هيثم، 1996، تركيا والعرب، دراسة في العلاقـات العربيـة التركيـة – **سلسلة الدراسات الإستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 6، ص16-30.

كيلاني، هيثم، 1992، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركـز الإمارات للدراسات والبحـوث الاسـتراتيجية- **سلـسلة الدراسـات الاستراتيجية**، العدد 6، ص7.

كيوان، مأمون ، 1996، **اليهود في الشرق الأوسط**، الأهليـة للنـشر والتوزيـع، عمان.

مطيع، المختار، 1991، ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الـوطن العربـي، **مجلة الوحدة**، العدد 76، ص18.

معوض، جلال، 1998، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 227، ص40.

معوض، جلال عبد الله، 1991، مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية، **مجلـة شؤون عربية**، العدد 65، ص122.

معوض، جلال عبد الله ، 1994، تركيا والأمن القومي العربي، الـسياسة المائيـة والأقليات المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيـروت، العدد 160، ص 92-124.

مقلد، إسماعيل صبري، 1967، الإستراتيجية السوفيتية في العصر النووي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد7، ص35.

مقلد، إسماعيل صبري، 1983، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير- قضايا ومشكلات- الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

مهنا، محمد نصر، 1996، ديناميات تحديات الأمن القـومي العربـي- الثوابـت والمتغيرات، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد1، ص90.

نصار، سليم، 2009/3/22، مؤتمر اسطنبول يحذر من مخـاطر حـروب الميـاه، **صحيفة الرأي**، العدد 14042، ص29.

نور الدين، محمد، 1997، **تركيا في الـزمن المتحـول، قلـق الهويـة وصـراع الخيارات**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

نور الدين، محمد، 1992، القمة التركية الأولى- ارتجال وانقسام- **سلسلة شـؤون تركية**، العدد 3، ص31.

نور الدين، محمد، 1992، اليهود في تركيا، أرقام ومعطيات، **سلسلة شؤون تركية** العدد 2، ص37-45.

نور الدين، محمد، 1998، تركيا الجمهورية الحائرة - **مجلة شؤون تركية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص44.

نور الدين، محمد، 1993، مشروع "غاب" - الأبعاد المحليـة والإقليميـة شـؤون الأوسط، **مجلة شؤون تركية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، العدد 15، ص67.

نور الدين، محمد، 1994، تركيا وسوريا، اتفاقات أمنية، **مجلة شؤون تركية**، العدد 10، ص30- 32.

نور الدين، محمد، 1994، مياه إلى إسرائيل، **مجلة شـؤون تركيـة**، العـدد 13، ص47- 48.

ب- المصادر الاجنبية

Boulding, Kenneth, Conflict and Defense Ageneraltheory IV.Y Harper Tourch Books 1963. P.7

Holsti, K.J, international Politics, Afrome work for Analysis prntice-Hall. Inc. 1967. P.9

السيرة الذاتية

الاســـــــــــــــــــم : ياسين احمد سليمان القطاونه

الكليــــــــــــــــــــة : العلوم الاجتماعية/ قسم العلوم السياسية

التخصـــــــــــــــــص : علاقات دولية

السنــــــــــــــــــــة : 2009

العنوان البريــــــــــدي: ص.ب 621214

الهاتف الأرضــــــــــي : 4787328

الهاتف النقــــــــــــال : 0799042288

البريد الألكترونـــــــي : yas_qat@yahoo.com